1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الحركات الارهابية

"دراسة حالة تنظيم القاعدة"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

اعداد الطالبة :

- **نعيمة ضبابي**

تحت اشراف الاستاذ :

- **فاتح النور رحموني**

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء والشكر

الإهداء

إلى من يعجز الإنسان عن وصف جزء من مليار جزء من خيرهما العميم وحبهما العظيم مهما أوتي من سحر البيان، وفصاحة اللسان، وثبات الجنان.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله لي ذخرا ونورا.

إلى جميع إخوتي الأفاضل وكل أخواتي الفضليات.

إلى من كان سندا ورفيقا لي في مذكرتي مسعود.

إلى صديقاتي كريمة ، فاطمة ، خديجة، حنان.

كلمة شكر وعرفان:

أتوجه بالشكر و العرفان إلى أستاذي الفاضل : فاتح النور رحموني، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة والذي لم يدخر أي جهد لمساعدتي بتوجيهاته ونصائحه القيمة في سبيل نجاح هذا العمل.

ثم إن لأعضاء المجلس العلمي وأعضاء اللجنة الموقرة مني خالص الشكر أيضا.

ولكل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

ضبابي نعيمة

الخـطـة

مـقـدمـة:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الإرهاب

المطلب الأول : إشكالية التوحيد المفاهيمي للظاهرة الإرهابية

المطلب الثاني : الظاهرة الإرهابية وعلاقتها بأشكال العنف المختلفة

المطلب الثالث : أسباب ودوافع نشوء الظاهرة الإرهابية

المبحث الثاني: ماهية تنظيم القاعدة

المطلب الأول : الخلفية الفكرية لتنظيم القاعدة

المطلب الثاني : استراتيجية القاعدة لإقامة دولة الخلافة

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للقاعدة وأهدافها

المبحث الثالث : الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول : مفهوم الحرب الوقائية

المطلب الثاني : نشأة مفهوم الحرب الوقائية وتطوره في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الثالث : الحرب الوقائية ضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول : تحول الاستراتيجية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر

المطلب الأول : التحولات الجيوسياسية والعسكرية

المطلب الثاني : التحولات الاقتصادية والتكنولوجية

المطلب الثالث : التحولات القيمية والفكرية

المبحث الثاني : أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وبداية الحرب على الإرهاب

المطلب الأول : أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها إقليميا ودوليا

المطلب الثاني : أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على الولايات المتحدة الأمريكية داخليا

المطلب الثالث : أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأمريكية وتطلعاتها للنظام الدولي.

الفصل الثالث : الاستراتيجية الأمريكية اتجاه تنظيم القاعدة

المبحث الأول : ركائز الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب

المطلب الأول : الضربة الوقائية كمبدأ جديد للاستراتيجية الأمريكية

المطلب الثاني : سياسة التحالفات ودورها في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الثالث : القوة العسكرية الأداة الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية

المبحث الثاني : تقييم الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة تنظيم القاعدة

المطلب الأول : نتائج الحرب الأمريكية على تنظيم القاعدة

المطلب الثاني : من القاعدة إلى تنظيم" الدولة الإسلامية"

المطلب الثالث : الاهداف المعلنة والخفية للاستراتيجية الأمريكية من الحرب تنظيم القاعدة

خـــاتـمـة

مقدمة

تقديم الدراسة:

يعتبر الفكر الاستراتيجي الأمريكي واحدا من أهم الميادين دراسة وتطورا ضمن أدبيات العلاقات الدولية منذ سنوات، وهذا يعود دون شك إلى دور القدوة المتعددة الإبعاد التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، والمكانة التي تحتلها في النظام الدولي عبر تأثير سلوكها الخارجي في أوساط الساحة الدولية، فقد أصبح من ابرز مواضيع الدراسة والبحث، وعكفت على اثر ذلك الكثير من مؤسسات الأبحاث ومراكز الفكر على تحليل ومتابعة تطور الاستراتيجيات الأمريكية المختلفة التي انتهجتها العديد من الإدارات المتعاقبة، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، أين أصبحت الولايات المتحدة تحمل شعار القوة العظمى الوحيدة الباقية على حد تعبير الكثير من المنظرين.

إن التحديات الكبرى التي ظهرت إثر انتهاء الحرب الباردة استدعت أحداث تغيير شامل في ملامح التوجه الاستراتيجي الأمريكي، وانصبت في الأساس على بروز الإرهاب العبر قومي وما ينتج عنه من مخاطر متحركة، تزامنا مع توفر وانتشار تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى تداول مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية كالدول المارقة، الفاعلين الجدد وغيرها.

وسعيا لمواجهة هذه التحديات، عملت إدارة "بوش الابن" على إدخال تغييرات جذرية في فكرها الاستراتيجي بهدف الاستجابة للمتغيرات الجديدة التي افرزها النظام الدولي، وبصفة أساسية عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والتي استغلت بدورها بشكل مدروس للإفصاح عن عقيدة استراتيجية من نوع مختلف، استهلت بإعلان حرب عالمية النطاق على الإرهاب واستهداف عدة دول تدخل في هذا الإطار، فقد لبى الأخير حاجة الولايات المتحدة إلى عدو تستهل **به** القرن الحادي والعشرين، و هو ما أدركه المفكرون الأمريكيون عملا بنظرية التحدي و الاستجابة للمؤرخ ارنولد توينبي التي تقوم بان المدنيات التي تواجهها التحديات هي فقط التي تزدهر و في غياب التحديات تراوح مكانها ثم تختفي، و كذلك نظرية الكتلة المزدوجة لـ "كانيتي" ومضمونها استمرار الدولة لا يكون

إلا بوجود دولة ثانية ترتبط بها سواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جديا، فوجود الدولة الثانية أو حتى النخب الكثيف لها كفيل بضمان تماسك الأولى، ونتاجا لهذه النظريات نجد أن الولايات المتحدة ليس بإمكانها أن تعيش بدون ضد تقهره ومقاوم تسلبه إرادته ومستقل تزرع لديه هواجس الخوف من مصير مجهول بعد أن تشوش أهدافه.

فالولايات المتحدة ترى نفسها وطنا استثنائنا وتاريخي النشأة، لابد من أن يسود ويهيمن، ولا باس في ممارسة القوة في سبيل ذلك. وعلى الرغم من أن الحرب على الإرهاب أصبحت العنوان الرئيس للاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد إحداث سبتمبر 2001، فالإدارة الأمريكية لم تقم بوضع تعريف محدد لما أعلنت الحرب عليه إذ راح المسؤولون الأمريكيون يكررون حديثا عاما عن تنظيمات إرهابية ونظم ترعى الجماعات الإرهابية وتقدم لهم المعونة، وجهات تقوم بتمويلهم ... الخ.

إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر هجمات ذات طبيعة مختلفة و جديدة لم يتعرض لها الشعب الأمريكي على هذا النحو من قبل وهي بمثابة حرب شنها أعداء الحرية ضد الشعب الأمريكي، وبالتالي فقد جعل الخطاب الأمريكي" أعداء الشعب الأمريكي أعداء لقيمة الحرية"، حيث أصبحت هذه العلاقة أي علاقة الأمن بالحرية كمحور ارتكاز لأية سياسة أمريكية وارتدت هذه العلاقة ثوبا جديدا يتوافق وطبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي والسياسات العالمية وهي المرحلة التي تتسم ببروز دور الأبعاد الثقافية والحضارية كمحرك لهذه السياسات والتفاعلات، وقد بدا منذ اللحظات الأولى التي تلت هذه الهجمات إن الإدارة الأمريكية تتجه نحو تعزيز سياستها الأمنية الدفاعية ولو على حساب المساس بالمنظومة القيمية للمجتمع الأمريكي.

وفي إطار الاستراتيجية الأمريكية التي تتمثل في الأطروحات الخاصة برفض فكرة تراجع القوة الأمريكية وتأكيدها لاستخدام القوة العسكرية، بحيث تعتبر هي الوسيلة الأولى لتحقيق الأمن القومي وهذا ما تؤكده الافتراضات الأساسية للتصور الأمني الواقعي.

ومن هنا مثلت الحرب على الإرهاب محورا أساسيا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي وتعددت بذلك القراءات الاستراتيجية لأشكال مواجهة هذا التهديد، خاصة في ظل تطور وتعقد أشكال التهديد من بينها بروز تنظيم القاعدة كحركة إرهابية عالمية في منطقة تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية كباحة خلفية لمصالحها الاستراتيجية، والظاهرة الإرهابية أينما كان موقعها هي تهديد للمصالح الأمريكية وبالتالي يجب مواجهتها.

أهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الثابت والمتغير في استراتيجية مكافحة الإرهاب التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية مع ظهور الحركات الإرهابية، وأيضا بروز تغيرات على البيئة الداخلية للولايات المتحدة.

الإشكالية:

كيف وظفت الولايات المتحدة استراتيجيتها الأمنية في مواجهة الإرهاب عموما وتنظيم القاعدة خصوصا؟

حدود الإشكالية :

لكل إشكالية حدودها و مجالها الخاص بها ، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة و على قدر اكبر من الموضوعية بناء على هذا تم تحديد الإطار الزماني و المكاني للدراسة كما يلي :

1- الإطار الزماني:

سنتطرق لدراسة الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الحركات الإرهابية من خلال اختيار محطات زمنية نقف عندها، فبداية الاهتمام بهذه الاستراتيجية كانت عند أحداث 11سبتمبر2001 ووثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة في 20سبتمبر2002 على اعتبارها أضخم عمل تشريعي للحكومة الأمريكية في العصر الحديث مرورا بزمن إعلان قيام تنظيم القاعدة الاسلامية.

2- **الإطار المكاني** : والذي سيشمل مستويين هما :

أ - الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مركز الحدث في فترة ما بعد أحداث 11سبتمبر 2001 ومنطلق الاستراتيجية محل الدراسة.

ب - منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر ساحة للأحداث ومركز انطلاق الحركات الإرهابية محور الدراسة.

التساؤلات الجزئية:

1- ما المقصود بالإرهاب؟ وما هي سبل مواجهته؟

2- فيما تتمثل أسس الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة التهديدات المتعلقة بالظاهرة الارهابية ؟ وما هي معالمها ؟

3- ما هي مظاهر الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بمكافحة تنظيم القاعدة ؟

4- هل يمكن اعتبار أحداث11 سبتمبر انتكاسة للاستراتيجية التقليدية الأمريكية وفشلا لمؤسساتها الأمنية والدفاعية، أم أنها مجرد ذريعة ومبرر لإدامة الهيمنة الأمريكية؟

فرضيات الدراسة :

للتحكم في الموضوع يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

*كلما غاب تعريف جامع للظاهرة الإرهابية على المستوى الدولي ، ازدادت صعوبة ضبط استراتيجية واضحة لمكافحته.

*تقوم الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الجماعات الإرهابية على أسس نظرية يعود مداها إلى ما بعد الحرب الباردة لكن بجملة من التغيرات في خططها.

*لقد أعطت هجمات11 سبتمبر المبرر القوي للولايات المتحدة من اجل زيادة حجم إنفاقها العسكري، والتحكم في منابع الطاقة من اجل تفوقها الاستراتيجي وإدامة هيمنتها.

***مبررات اختيار الموضوع:**

مبررات اختيار الموضوع تتنوع من أسباب موضوعية وأسباب ذاتية لتزيد من الباحث الوصول إلى نتائج علمية هادفة.

أ – الأسباب الموضوعية :

ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته حيث أصبح يلقي مؤخرا اهتماما واسعا و كذلك خطورة الظاهرة الإرهابية بالخصوص مما دفع بنا إلى محاولة التعرف على الاستراتيجية الأمثل لمكافحتها.

ب – الأسباب الذاتية:

لعل أهم ما دفعني لاختيار هذا الموضوع هو ميولي الشخصي للمواضيع الأمنية هذا من جهة و من جهة أخرى التغير في وزن الحركات الإرهابية و تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة.

الإطار المنهجي للدراسة:

لان المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة و إحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها و التي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة ،فان طبيعة موضوع دراستنا قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي :

1- المنهج التاريخي : يساعدنا على تتبع التطورات في الاستراتيجية الأمريكية عبر مختلف المراحل الزمنية اتجاه الحركات الإرهابية.

2- المنهج القانوني : الذي يهتم بدراسة الوثائق ونظرا لاحتواء هذه الدراسة على بعض ما تمثل في وثائق الأمن القومي بعد أحداث11 سبتمبر .

3- المنهج الوصفي : اعتمدنا على هذا المنهج من خلال تركيزنا على وصف الأحداث المتغيرة في النظام الدولي بالإضافة إلى وصفنا للاستراتيجية الأمريكية وتطبيقها على هذه الأحداث.

4- المنهج المقارن: اتبعنا هذا المنهج من خلال مقارنة التدابير والوسائل المستخدمة من طرف الولايات المتحدة في مواجهة التنظيمات الارهابية قبل وبعد ظهور تنظيم القاعدة

5- منهج دراسة الحالة: وتكمن أهميته في الدراسة المعمقة للبحث نظرا لكونه المنهج المستخدم في جميع المعطيات والمعلومات وتقصي الحقائق بصفة شاملة عن الظاهرة محل الدراسة المتمثلة في تنظيم القاعدة، بقصد الإحاطة وإدراك خفاياها ومعرفة العوامل المؤثرة فيها.

النظريات المستعملة: إن طبيعة الموضوع أدى بنا إلى استخدام وتوظيف النظريات والمقاربة التالية:

* **نظرية التحالفات:** حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية و على الدوام إلى بناء تحالفات خاصة مع الدول الغربية، مما شكل سلوكا نمطيا لاحظناه في الحرب على أفغانستان بعيد أحداث11 سبتمبر2001. وغزو العراق .هذا الغزو الذي لم يحصل على تأييد القوى الفاعلة خصوصا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن,

* **نظرية القوة الناعمة:** التي أطلقها الأكاديمي الأمريكي "جوزيف ناي" مع بداية تسعينات القرن الماضي ومضمون القوة الناعمة في جوهرها هي قدرة امة معينة على التأثير في أمم أخرى و توجيه خياراتها العامة وذلك استنادا إلى جاذبية نظمها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد.

* **مقاربة تجفيف منابع الإرهاب** : تنص على أن تجفيف منابع الإرهاب عن طريق إيجاد قنوات تتنفس من خلالها التيارات المتشددة عن غضبها ومحاولة تفهم احتياجات وأهداف هذه الجماعات على أن تفعيل هذه النظرية لا يقع على عاتق الأمن القومي والتنمية ضمن باب رسم الاستراتيجيات وتنفيذ الخطط من قبل المؤسسات التنفيذية.

أدبيات الدراسة :

*السيد ولد أباه، **عالم ما بعد11سبتمبر2011**، كتاب يحلل الاتجاهات الفكرية والاستراتيجية التي أفرزتها هجمات11 سبتمبر مركزا عن الخلفيات الفلسفية والاستراتيجية لمفهوم الحرب العادلة في سياق الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، الذي تم ربطه بالإسلام أو كما سماه الكاتب بـ "وهم الخطر" أين نلتمس الصعوبة البالغة في الفصل بين الإرهاب و الإسلام في الخطاب الأمريكي الرسمي.

* عبد الباري عطوان، **القاعدة التنظيم السري**، يحوي ثمانية فصول ويتحدث عن تنظيم القاعدة من خلال مقابلة الكاتب عبد الباري عطوان لأسامة بن لادن في "تورا بورا" بأفغانستان فضلا عن سيرته الذاتية باعتباره عربي مسلم عاش في لندن فهو مدرك جيدا للنمط الحياتي الإسلامي والنمط الحياتي العربي على السواء وكذلك إلمامه بنشاط القاعدة ومستقبلها وعملياتها وجذورها الفكرية والسياسية مع إشارات إلى الأصول الإسلامية لظاهرة الاستشهاد وقد خصص المؤلف للجهاد عبر الانترنت والصراع بين القاعدة والمواقع الجهادية وبين المخابرات الغربية فصلا مهما.

تقسيم الدراسة :

إن طبيعة الموضوع المتشعبة ولمعالجة الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات قمنا بانتهاج خطة التي تتكون من ثلاثة فصول، فكانت هندستها كما يلي:

ففي الفصل الأول، تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، الذي يشكل نقطة أساسية في دراسة الموضوع وذلك بضبط إشكالية مفهوم الظاهرة الإرهابية بعرض أهم التعاريف الواردة في هذا الإطار، سواء تلك الصادرة عن فقهاء القانون أو الهيئات الدولية مع إظهار أشكاله وأوجه الاختلاف بين كل هذه التعاريف، نظرا لاختلاف المصالح والإيديولوجيات والأنساق، مع الاتفاق على بقاء خصائص الأعمال الإرهابية ككل. ليتم التطرق إلى الحركة الإرهابية العالمية التي برزت بقوة على الساحة الدولية وأصبحت

فاعل ولاعب أساسي فخصصنا المبحث الثاني لتنظيم القاعدة ونشأته وتطوره مع إبراز الهيكل التنظيمي له وابرز أهدافه.

فيما يمثل المبحث الثالث، الإطار النظري للاستراتيجية الأمريكية من خلال استعراض الحرب الوقائية مع إبراز مدى استعمالها في السياسة الخارجية الأمريكية.

أما الفصل الثاني، والمتعلق بتطور الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث11 سبتمبر ودرسنا فيه أهم التحولات في العقيدة الأمريكية وتناولنا في المبحث الثاني أبعاد هذه الاستراتيجية بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وبداية الحرب على الإرهاب.

في حين تم تخصيص الفصل الثالث، لأساليب واستراتيجيات مواجهة تنظيم القاعدة وبعض من الإشكاليات التي واجهت هذه الاستراتيجيات وكذا بعض النقائص تم وضعها في التقييم مع إبراز زوال القاعدة وصعود تنظيم "الدولة الإسلامية" كما قمنا بتحديد بعض مكاسب الاستراتيجية لاعتبار أن مكافحة هاته التنظيمات يحمل في طياته مصالح بعيدا عن القضاء عليها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية ظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: إشكالية التوحيد المفاهيمي للظاهرة الإرهابية

1- التعريف اللغوي للإرهاب:

الإرهاب، كلمة تبعث في النفوس الفزع والرعب، وقد جذبت هذه الكلمة انتباه الرأي العام بمختلف اتجاهاته، وشدت اهتمام الباحثين على انتماءاتهم، الأمر الذي طرح إشكالية كبيرة لدى هؤلاء المهتمين حول مفهوم الإرهاب.

لم ترد كلمة الإرهاب أو الإرهابي في المعاجم القديمة بحرفيتها ، وذلك لحداثة استخدام هذه الكلمات، ولكن ضمت هذه المعاجم معان لكلمات جذرها وأصلها مادة "رهب"، فقد ورد المفرد في لسان العرب على النحو الآتي[1]:

الإرهاب مصدر "أرهب" ومادتها: رهب الذي مصدره رهبا، ومعنى أرهب في اللغة العربية أخاف وأفزع[2].

- رهب، يرهب، رهبة ورهبا، ورهبا أي خاف.
- الاسم: الرهب والرهبي، والرهبوت والرهبوتي: اسم لمن يسبب الخوف والرهبة.
- وف[3]ي حديث الدعاء، رغبة ورهبة إليك: الرهبة تعني الخوف والفزع .
- أرهبه ورهبه واسترهبه: أي أخافه وأقرعه.
- ترهّب: أي تخوف وتفزع.

---

[1] - أبو الفضل ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، بيروت، دار صابر ، مج1، ص436-437.

[2] - محمد ابن على الأنصاري ابن منظور، **لسان العرب**، ج2، بيروت، دار المعارف، 1955، ص1748.

- أما ترهب الرجل: أي صار راهبا ويخشى الله، والراهبة المتعبد في الصومعة ومصدره الرهبة والرهبانية.

- وتستعمل أيضا في اللغة العربية صيغة "استفعل" من نفس المادة فنقول(استرهب) فلانا، أي رهبه وأقرعه وأخافه[1].

ويتفق ما ورد من معاني لكلمة (رهب) في المؤلفين السابقين، مع ما ورد من معان لها في مختار الصحاح فرهب تعني خاف، وأرهبه واسترهبه، أي أخافه، أما الراهب فمصدره الرهبة والرهبانية والترهيب، أي التعبد[2].

وقد جاءت مشتقات المصدر "رهب" في أكثر من موضع في القرآن الكريم، باعتباره مصدرا للبلاغة اللغوية وينبوعا للبيان، وكلها أتت بمعنى الخوف والفزع فنجد ذلك في المواضع التالية:

1- في سورة الأعراف: "واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم". الآية 116.
استرهبوهم بمعنى أخافوهم وأفزعوهم[3].

2- في سورة البقرة: "وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون" الآية 40.
فارهبون بمعنى الرهبة والخشية من الله عز وجل وحده، والخشية هنا بمعنى امتثال أمره واجتناب نهيه[4].

---

[1] - عبد الرحمان بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 2002، ص50.

[2] - محمد ابن أبي بكر عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، بيروت، مكتبة لبنان، 1986، ص256.

[3] - عبد الرحمان بن ناصر السعدي، مرجع سابق، ص300.

[4] - المرجع نفسه، ص50.

ففي كل المواضع المذكورة ورد لفظ "الرهبة" ومشتقاته، بمعنى الخوف والفزع والخشية، أما في قواميس اللغة العربية فقد كان القاسم المشترك فيما بينهما، وفيما يتعلق بمشتقات "رهب" هو نفس المعنى المرتبط بالخوف والتخويف[1].

يقابل مصطلح إرهاب باللغة العربية، مصطلح (Terrorisme) أو(Terreur) باللغة الفرنسية، ومصطلح (Terrorism) باللغة الإنجليزية، وهي كلمات مشتقة من الكلمة اللاتينية (Térrere) (Tersere)–بمعنى جعله يرتعد ويرتجف[2].

ويرى الأستاذان Breal وlBailly في قاموسهما اللاتيني أن الأصل اللغوي لكلمة إرهاب "Terreur" هو الفعل السنسكريتي TRAS الذي يعطي معنى رجف، ويريان أيضا أن الفعل الفارسي tersidan واللاتيني Ters أو Tres يدلان على نفس المعنى وهو الرجفان[3].

فمصدر كلمة الإرهاب Terrorism في اللغة الإنجليزية هو الفعل اللاتيني Ters الذي اشتقت منه كلمة Terror ومعناها الرعب أو الخوف الشديد، كما ويعرف قاموس أكسفورد الإنجليزي كلمة الإرهاب بأنها "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية"[4].

كما ظهرت كلمة رعب TERREUR لأول مرة في اللغة الفرنسية عام 1355، بقلم الراهب (BERSUIRE)، وجاء من اللغة اللاتينية TERROR والتي تعني خوفا وقلقا متناهيا يعادل تهديدا غير مألوف وغير متوقع بصورة واسعة[5].

---

[1] - المؤسسة الوطنية للكتاب، **المنجد الأبجدي**، الجزائر، دار الشرق، ص50-51.

[2] - عبد النور جبور، سهيل إدريس، **النهل: قاموس فرنسي عربي**، بيروت، دار العلم.

[3] - عبد الوهاب حومد، **الإجرام السياسي**، مجلة الوحدة، السنة السادسة، العدد 67، ص221.

[4] - نبيل أحمد علي، **الإرهاب الدولي**، وفقا لقواعد القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة، 1988، ص21.

[5] - زكريا حسن أبو دامس، **أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب**، الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2005، ص09.

وجاء في تعريف(Terreur) في قاموس الأكاديمية الفرنسية عام 1964 كمايلي:

رعب، خوف شديد، اضطراب عنيف[1].

يتبين لنا من كل ما سبق ذكره أن لفظ "إرهاب" يحتوي معاني الخوف والرعب والفزع.

3- التعريف الاصطلاحي للإرهاب:

إن استعراض جملة من التعاريف كما ورد في الموسوعات والمعاجم اللغوية والقواميس سوف يعيننا على فهم أبعاد الإرهاب وطبيعته في مجال بحثنا عن تعريف جامع له، فنجد:

في القاموس السياسي: نجد كلمة الإرهاب تعني "محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية، وهو وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لإرغام الشعوب على الاستسلام والخضوع، والمثال التقليدي هو قيام حكومة الإرهاب إبان الثورة الفرنسية عام 1792، باستخدام الإرهاب لتحقيق أغراض سياسية". وهو وسيلة تتخذها دولة تفرض سيادتها على شعب من الشعوب لإشاعة روح الانهزامية والرضوخ لمطالبها حتى تفرض الأقلية حكمها على الأكثرية، ومثالها الإرهاب اليهودي الذي سبق احتلال أجزاء من أرض فلسطين سنة1948"[2].

وفي موسوعة السياسة: الإرهاب هو "استعمال العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[3].

---

[1]- نبيل هادي، **أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط**، لبنان، دار الفارابي، ط1، 1985، ص11.

[2]- أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، القاهرة، ط2، 1980، ص60.

[3]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1985، ص153.

وعرف المجمع اللغوي: "أن الإرهابيين وصف يطلق على اللذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية"[1].

وعرف قاموس "رويدر" الفرنسي، الإرهاب على أنه: "الاستعمال المنظم لوسائل العنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء على السلطة وممارسة السلطة"[2].

وفي قاموس العلوم الاجتماعية: نجد كلمة الإرهاب تشير "إلى نوع خاص من الاستبداد غير المقيد بقانون أو قاعدة، ولا يعير اهتماما لمسألة أمن ضحاياها وهو يوجه ضرباته إلى أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف، وشل فاعلية مقاومة الضحايا".

وفي موسوعة علم العلاقات الدولية: نجد أن الإرهاب يعني "أي نشاطات تقوم بها الدولة أو غير الدولة ويتم فيها استخدام العنف بقصد تحقيق أهداف سياسية محددة"[3].

وفي موسوعة السياسية والعسكرية وردت سمات العمل الإرهابي بأنه "عمل عنيف يعرض الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها له، وهو موجه إلى أفراد أو مؤسسات أو مصالح تابعة لدولة ما ويقوم به أفراد أو جماعات مستقلون أو مدعومون من دولة ما، وقصده تحقيق أهداف سياسية"[4].

3-التعريف الفقهي للإرهاب:

لقد تعددت المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب على المستوى الفردي والجماعي، سواء في الفقه الأجنبي أو العربي، وعلى الرغم من هذه المحاولات الكثيرة فإنها حتى الآن لم تصل

---

[1] - مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ج1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ، ط1، 2004، ص39.

[2] - إيريك موريس، آلان هو، **الإرهاب التهديد والرد عليه**، ترجمة أحمد حمدي محمود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص25.

[3] - مصطفى عبد الله خيثم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، ليبيا، الدار الجماهيرية، 2004، ص37.

[4] - فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، عمان، دار أسامة، 2003، ص15-16.

* حتى أن الفقهاء الذين تناولوا تعريف الإرهاب بالفعل منهم من اتخذ منهج استقراء ورصد ما يقارب 109 تعريفا للإرهاب ما بين عام 1936 إلى 1981.

إلى وضع تعريف عام وشامل لجميع أنواع الإرهاب وصوره، وذلك راجع إلى اختلاف الاتجاهات السياسية فالبعض يصف الفعل عملا بطوليا والبعض الآخر يصفه عملا إرهابيا.

لقد كانت أهم المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب تلك التي بذلت عام 1930 أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي عقد في مدينة "وارسو"، ومن هذه التعريفات ما ذكره الفقيه "سوتيل" بأنه: "العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد".

ويرى الفقيه الإسباني "سلدانا" أنه يمكن النظر للإرهاب من خلال مفهومين، أولهما ضيق ويرى فيه أن الإرهاب هو "أعمال إجرامية هدفها الأساسي نشر الرعب والفزع–عنصر شخصي– باستخدام وسائل تستطيع خلق صلة من الخطر العام كعنصر مادي".

وثانيهما واسع ويعرف الإرهاب بأنه "كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها أو التعبير عنها ما يثير الفزع العام لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام"[1].

ويعرف الفقيه "توم ماليكسون" الإرهاب بأنه الاستعمال المنسق للعنف أو التهديد، أو التهديد من أجل بلوغ أهداف سياسية"[2].

أما في الفقه العربي، فيرى "أدونيس العكرة" الإرهاب بأنه "منهج نزاع عنيف يهدف الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف، إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة، ومن أجل تغييرها أو تميزها"[3].

[1]- منتصر سعيد حمودة، **الإرهاب الدولي**، وسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص44.

[2] - أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، القاهرة، دار الحرية، 1986، ص70.

[3]- أدونيس العكرة، **الإرهاب السياسي**، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، ط2، بيروت، دار الطليعة، ص93.

أما الأستاذ الدكتور "صلاح الدين عامر" فيعرف الإرهاب بأنه "الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وخاصة جميع أعمال العنف التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن".

وينطوي هذا المفهوم على طوائف متعددة من الأعمال أخطرها أخذ الرهائن واختطاف الأشخاص بصفة عامة وخاصة الممثلين الدبلوماسيين وقتلهم، ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة، والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة. وليس ثمة شك في أن واحد من أهم أسباب غموض الاصطلاح ما يلجأ إليه كل طرف من أطراف النزاع المسلح من وصف لبعض أوجه نشاط الطرف الآخر بأنها من أعمال الإرهاب حتى غدا من المستطاع القول بأن الإرهاب هو حرب الآخرين[1].

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يمكن إجمال السمات والعناصر التي تضمنتها في تحديد الإرهاب على النحو الآتي[2]:

1- أنه عقيدة وأسلوب أو منهج.
2- يستخدم العنف أو التهديد به من خلال تعريض الأرواح والحريات للخطر.
3- يثير بذلك الخوف والفزع العام الشديدين.
4- يسعى بذلك للضغط على جهات لها علاقة لتحقيق أهداف محددة ومتنوعة.
5- يمارس على الأفراد، المجتمع والدولة.
6- منظم ومخطط له.

[1] - صلاح الدين عامر، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1977، ص48.

[2] - زكريا حسن أبو دامس، مرجع سابق، ص27.

4- إشكالية إيجاد تعريف جامع للإرهاب:

لم يتم الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب، ولا يوجد تعريف شامل وجامع يعالج الظاهرة، فكانت ولا تزال صعوبة تعريفها عقبة في سبيل الحد منها أو الخروج بعلاج نهائي لها. فلم يتفق المتخصصون على تعريف محدد وقاطع لظاهرة الإرهاب لما تتميز به من تطور وديناميكية، حيث تتغير وتتلون وتتشكل باختلاف المكان والزمان، كما يوجد العديد من المفاهيم الأخرى التي تتداخل مع مفهوم الإرهاب وتتشابه معه.

بالإضافة إلى أن محاولات تعريف مصطلح الإرهاب لم تكتسيها الدقة الكافية، كما أنه لا يخدم غرضا قانونيا فاعلا بالإضافة إلى الغموض الذي يكتنفه.

فمصطلحات الإرهاب والإرهابي غامضة وحصرها غير مؤكد، وهذا يؤثر على من يدرس هذه الظاهرة، فتتعدد التعريفات التي تعالجها. وخير دليل على تعددها ما سجله "شميد" في كتابه "الإرهاب السياسي" من تعريفات للإرهاب، حيث بلغ عددها مائة وتسعة تعريفات وضعت من قبل مجموعة من المختصين في جميع فروع العلوم الاجتماعية بما في ذلك علم القانون.

وإشكالية التعريف بظاهرة الإرهاب تنطلق من الأبعاد التالية:

1- إشكالية على المستوى النظري.
2- إشكالية على المستوى المنهجي.
3- إشكاليات أخرى.

1/3- إشكالية على المستوى النظري: تتصل بالمفاهيم Coucepts والمعاني Meanings والأطر Paradgim.

أ- **الإشكالية النظرية الأولى:** تنطلق من عدم وجود إجماع بين العلماء والباحثين في قضية الإرهاب حول هذا المفهوم، وهذا يعود بالطبع إلى تباين الثقافات والأهداف المتصلة بالفعل الإرهابي.

فما يعده البعض إرهابيا، ينظر إليه الآخرون على أنه عمل مشروع، ويتصل بالشرعية من حيث الهدف والنتيجة.

ب- الإشكالية النظرية الثانية: تتصل بتداخل الإرهاب مع عدد من المفاهيم الأخرى المتصلة في المعنى، ومن ثم قد يختلط في أذهان البعض مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى كمفاهيم العنف السياسي(Political Violonce) أو الجريمة السياسية أو الجريمة المنظمة والتطرف.

ج- الإشكالية النظرية الثالثة: أن مفهوم الإرهاب يشير لأول وهلة حكما إلى ما ينطوي على الرفض والإنكار للأعمال الإرهابية، وبالتالي وجود نوع من هذه الأحكام القيمية المسبقة تجاه ظواهر معينة يجعل من الأبحاث العلمية والأكاديمية ناقصة، لأن الدوافع والأحكام القيمية المعبرة عن الذاتية، إنما تقلل دائما من القيمة العلمية للدراسة، إن لم تتعارض مع الأسلوب العلمي تعارضا تاما[1].

[1]- أحمد فلاح العموش، **مكافحة الإرهاب**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص67.

د-الإشكالية النظرية الرابعة: إن مفهوم الإرهاب مفهوم مطاط ديناميكي ومتطور، تختلف صوره وأشكاله ودوافعه اختلافا مكانيا وزمانيا، كما تتباين الثقافات القائمة من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى[1].

و-الإشكالية النظرية الخامسة: تنطلق من عدم وجود نظرية علمية متكاملة تفسر هذه الظاهرة، وهذا يعود إلى اختلاف الإيديولوجيات والثقافات الإنسانية، وأيضا يلعب تسييس المفهوم دورا في عدم إيجاد نظرية علمية مفسرة لهذه الظاهرة.

2/3-إشكالية على المستوى المنهجي-METHDOLOGY:

خلال مراجعة ما كتب حول الظاهرة من بحوث ودراسات، يمكن القول أن غالبيتها تتصف بأنها ذات طابع نظري عام يصف هذه الظاهرة دون استخدام المناهج العلمية، خاصة المنهج الكيفي Quantitiative research والتفسيري (النقدي)، إن دراسة هذه الظاهرة تستلزم معايشتها، وذلك باستخدام أسلوب الملاحظة المشاركة كأحد وسائل المنهج الكيفي[2].

3/3-إشكاليات أخرى:

- من الأسباب التي تعيق الإحاطة بالظاهرة الإرهابية تعدد وتباين أنماط الأفعال الإرهابية من حيث المدى (امتداد آثاره) والأطراف والفاعلين والطبيعة والأهداف[3].
- إشكالية غياب الموضوعية Objectivity في تحليل ظاهرة الإرهاب، وكذا ازدواجية المعايير المستخدمة للحكم على الفعل فيما إذا كان إرهابيا أم لا، وخير دليل على ذلك ما

---

[1] - هاتف محسن الركابي، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي**، دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير في القانون الدولي، كوبنهاغن، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 2007، ص78.

[2] - أحمد فلاح العموش، **مكافحة الإرهاب** ، مرجع سابق، ص68.

[3] - هاتف محسن الركابي، مرجع سابق، ص80.

واجهته اللجنة الفرعية التي اختصت بتعريف الإرهاب الدولي*، من صعوبة كبيرة في الاتفاق على تعريف محدد تقبله جميع الدول الأعضاء، حيث انقسمت الوفود إلى:

الاتجاه الأول: تمثل بمجموعة دول عدم الانحياز التي تمسكت في تعريفها بالتمييز بين إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد، كما استثنت نضال حركات التحرير الذي تعتبره عملا مشروعا وفق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

الاتجاه الثاني: يتزعمه المشروع الأمريكي والاقتراح الفرنسي والفنزويلي، والذي اقتصر في تعريفه للإرهاب الدولي على إرهاب الأفراد مستثنيا إرهاب الدولة، مع المساس بشرعية نضال حركات التحرير وعدم الاعتراف بها، وجال هذا الانقسام دون الاتفاق على تعريف للإرهاب، وجعل منظمة الأمم لمتحدة عاجزة عن وضع تعريف للإرهاب الدولي[1].

ويمكن تلخيص الأسباب السابقة لصعوبة إيجاد تعريف للإرهاب كمايلي:

1- ازدواجية المعايير المستخدمة للحكم على الفعل فيما إذا كان إرهابيا أم لا، فيكفي وصف الفاعل بالإرهابي لإنزال أشد العقوبات به، وبالتالي يستخدم هذا الوصف لخدمة غايات غير موضوعية، حتى يطال الأنشطة المشروعة كحركات التحرر والاستقلال.

2- التنوع الكبير في أنماط الأفعال الإرهابية وخصائصها وبالتالي زيادة في صعوبة وضعها في إطار عام يضمن تحديدها بدقة.

3- التداخل المعقد بين الأفعال الإرهابية والجرائم الأخرى وبالتالي تباين الموقف القانونية تجاه تلك الأفعال.

4- الأزمة الأخلاقية التي يعيشها النظام الدولي والانتقائية في تطبيق قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية وتوظيفها سياسيا مما تسبب بزيادة أعمال العنف في مختلف مناطق العالم.

[1] - زكريا حسن أبو دامس، مرجع سابق، ص12.

5- تباين الرؤى حولها، فمصطلح العنف واستخدام القوة مفهوم نسبي الدلالة، له وظيفته واستخداماته المحددة وظروفه وبيئته.

ونتيجة لهذه المعضلة في تحديد تعريف محدد وجامع للإرهاب، تبلورت ثلاث اتجاهات عالجت الظاهرة، فالبعض يتجنب التعريف بسبب غموض التعبير وعدم وضوحه، وتداخله مع مفاهيم أخرى، والبعض يركز على سرد وتحديد وقائع وأفعال معينة على اعتبارها محاور للأفعال الإرهابية، فيعتبرون الإرهاب بمثابة القتل والاغتيال والاختطاف والتخريب والتدمير واحتجاز الرهائن وتفجير القنابل والسطو والنهب وغيرها، والبعض الآخر يكتفي بتحديد سمات عامة للفعل الإرهابي من خلال إبراز العناصر التي تشترك بها الأفعال الإرهابية[1].

4-تعريفات المنظمات والهيئات الدولية:

يمكن القول عموما بأنه تكشف محاولة التعريف بأية ظاهرة من الظواهر، لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية بصورة عامة العديد من الصعوبات، والظاهرة الإرهابية هي أحد هذه الظواهر المركبة والمتعددة الأبعاد، حيث يختلط فيها العنصر التقني بالعناصر المادية والاجتماعية الثقافية والتاريخية وغيرها، وظاهرة الإرهاب تتميز خاصة في جوانبها السيكولوجية بالغموض، وتختلط بالانفعالات والطبائع والأمزجة الفردية، الأمر الذي يشكل في مجموعه صعوبة بالغة إزاء محاولة القيام بالملاحظة والرصد والإحاطة والتعريف بالظاهرة.

1/4-تعريف اتفاقية جنيف لعام 1937 للإرهاب:

تتميز هذه الاتفاقية بأنها أول محاولة لمعالجة ظاهرة على المستوى الدولي، بحيث تضمنت الاتفاقية في مادتيها الأولى والثانية تعريفين للإرهاب: أحدهما وصفي وقد ورد في المادة الأولى، والآخر عددي أو حصري وقد ورد في المادة الثانية منها وفقا لما يلي:

[1] - عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي**، دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، ط1، 1996، ص32-33.

نصت المادة الأولى على أن الإرهاب يعني "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة، والتي يكون من شأنها إثارة الفزع والرعب لدى شخصيات معينة، أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور".

أما المادة الثانية فقد حددت وعددت مجموعة من الأفعال التي تعتبر أفعالا إرهابية وهذه الأفعال هي:

- الأفعال العمدية الموجهة ضد الحياة أو السلامة الجسدية أو صحة أو حرية مجموعة من الفئات.
- التخريب أو الإضرار العمدي بالأموال العامة أو المخصصة للاستعمال العام المملوكة لطرف آخر متعاقد أو تخضع لإشرافه.
- محاولة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة.
- صنع أو تملك أو حيازة أو تقديم الأسلحة أو الذخائر أو المفرقعات أو المواد الضارة بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة[1].
- ورغم ذلك إلا أن هذه الاتفاقية بقيت حبيسة الورق دون تطبيق فعلي على أرض الواقع.

2/4-تعريف اتفاقية واشنطن 1971 المتعلقة بمقاومة ومعاقبة الإرهاب:

بعد فشل اتفاقية جنيف 1937 ظهر المستوى الإقليمي في ظل منظمة الدول الأمريكية محاولة لتجريم الإرهاب من خلال اتفاقية لمقاومة ومعاقبة أعمال الإرهاب في 2فيفري1971، وفي دراسة تفسيرية للاتفاقية الصادرة عن المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية يعتبر الإرهاب "كل فعل ينتج رعبا أو فزعا بين سكان الدولة أو قطاع منه، ويخلق تهديدا عاما للحياة أو الصحة أو السلامة البدنية أو حريات الأشخاص، وذلك باستخدام

[1] - سامي علي حامد عياد، **تمويل الإرهاب**، ط1، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2007، ص31-32.

وسائل تسبب بطبيعتها أو يمكنها أن تسبب ضررا جسيما أو مساسا خطيرا بالنظام العام". واقتصرت على اعتبار الخطف والقتل وعمليات الابتزاز، وباقي الاعتداءات على حياة أو السلامة البدنية للأشخاص، من قبيل الأعمال الإرهابية[1].وعليه كانت هذه الدراسة التفسيرية غير وافية للمعنى العام للإرهاب.

3/4-تعريف الإرهاب حسب الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب 1977:

الموقعة في "ستراسبورغ" والمبرمة في إطار المجلس الأوروبي، وحددت المادة الأولى من الاتفاقية الأفعال المكونة بجريمة الإرهاب الدولي مع ضرورة عدم التعامل معها كجرائم سياسية أو كأفعال مرتبطة بجرائم ذات بواعث سياسية ومن هذه الجرائم ما يلي:

أ-خطف الطائرات.

ب-الأعمال التي وردت في اتفاقية مونتريال عام 1971(جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني)

ج-الأعمال الموجهة ضد الأشخاص ذوي الحماية الخاصة والدبلوماسية.

د-خطف وأخذ الرهائن أو الاحتجاز غير المشروع للأفراد.

هـ-استخدام القذائف والقنابل والمتفجرات والصواريخ التي تهدد حياة الأفراد.

و-الشروع في ارتكاب أي من الجرائم السابقة أو الاشتراك في ارتكابها أو محاولة ذلك.

أما المادة الثانية من الاتفاقية، فوسعت نطاق الجرائم التي لا تعد جرائم سياسية أو مرتبطة بجرائم ذات بواعث سياسية، لتشمل جرائم أخرى غير واردة في المادة الأولى وشملت هذه المادة:

أ- أي عمل من أعمال العنف الخطيرة، والتي تكون موجهة ضد حياة الأشخاص وسلامتهم الجسدية أو حرياتهم.

---

[1] - دريس باخوية، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي**، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد21، 2014، ص101.

ب- أي عمل عنيف موجه إلى الممتلكات إذا كان من شأنه خلق خطر جماعي[1].

والجدير بالذكر أن اتفاقية جنيف والاتفاقية الأوروبية هي من الاتفاقيات الدولية لمنع ومعاقبة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الدولة.

4/4- تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998/4/22:

وقعت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي أقرها مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب بالجامعة العربية في القاهرة في 22 أفريل 1998، وقد تناولت هذه الاتفاقية أهم مسألتين هما:

- تحديد مصطلح الإرهاب والجريمة الإرهابية من ناحية.
- ومشروعية حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال والعدوان وبمختلف الوسائل.

حيث تعرف المادة الأولى من الاتفاقية الإرهاب على أنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".

وتعريف الجريمة الإرهابية على أنها "الجريمة أو الشروع فيها التي ترتكب لغرض إرهابي في الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها، وعلى أن تعد من الجرائم الإرهابية والجرائم المنصوص عليها في المعاهدة الدولية"[2].

غير أنها أكدت في المادة الثانية عل أنه "لا تعد جريمة إرهابية، حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي، والعدوان من أجل التحرير

[1] - أحمد محمد رفعت وصالح بكر الطيار، **الإرهاب الدولي**، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1998، ص66-69.

[2] - جمال علي زهران، **التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب: نموذج فلسطين والعراق**، جامعة قناة السويس، القاهرة، جانفي 2010، ص12-13.

وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي. ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربي"[1].

والمميز في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب من الاتفاقيات السابقة، أنها في تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية ميزت بين الإرهاب وحالات الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي وفق المواثيق الدولية، وما يعاب ويؤاخذ على هذه الاتفاقية أمرين:

1- إغفال الإشارة إلى إرهاب الدولة والتركيز على ما يمكن أن يمس بها فقط، دون تحميل الدولة مسؤولية ارتكاب أي أعمال إرهابية.

2- عدم اعتماد الدوافع كمعيار لتمييز الأفعال الإرهابية عن غيرها، فالأفعال العنيفة التي تنشر الرعب والفزع العام تعتبر أفعالا إرهابية دون مراعاة مشروعية الدافع المحرك لمثل هذه الأفعال.

5/4- تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة:

واجهت الأمم المتحدة صعوبة كبيرة في وضع تعريف محدد للإرهاب، على الرغم من إدانتها له واهتمامها بمختلف صوره وأشكاله وبحثها عن الظروف والأسباب التي تؤدي إليه وسعيها الدؤوب لمكافحته، ويتضح ذلك في مناقشات الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة عام 1972، التي استهدفت اتخاذ التدابير لمنع الإرهاب والأشكال الأخرى للعنف التي تعرض للخطر حياة الأبرياء أو تنتهك الحريات السياسية.

كما أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة معنية بالإرهاب الدولي بموجب القرار رقم 3034 الصادر في 18 ديسمبر 1972، والتي انبثقت عنها ثلاث لجان فرعية تختص الأولى بتعريف الإرهاب الدولي، وتدرس الثانية الأسباب الكامنة وراء انتشاره وتبحث الثالثة

[1] - كريم مزعل شلبي، **مفهوم الإرهاب .دراسة في القانون الدولي والداخلي**، العراق، العدد الثاني، أهل البيت، ص40.

التدابير اللازمة لمنعه ومكافحته، وقد ناقشت هذه اللجنة في الدورة الثانية والثلاثين دراسة أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة تطرقت إلى تعريف الإرهاب والعناصر التي تكسبه الصفة الدولية، فأشارت إلى اكتساب الإرهاب للصفة الدولية عندما يعد له وينظم ويبدأ في دولة غير الدولة التي تقع فيها هذه الأفعال، ولكن لم تتفق الأطراف المشاركة في عمل الجمعية العامة على معنى محدد للإرهاب.

اتجهت الجمعية العامة إلى إدانة جميع أشكال الإرهاب مع إغفال مسألة التعريف، ويظهر ذلك من البروتوكولين المضافين لمعاهدة جنيف سنة(1949-1977)، واللذين اتفق على تسميتهما ب "ميثاق الإرهابيين". وفي المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المسجونين، المنعقد في "هافانا" سنة 1990، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة التاسع والمنعقد في القاهرة سنة 1995.

وحصيلة مجموعة القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بجمعيتها العامة ومنظماتها ولجانها المتخصصة تحدد مفهوم الإرهاب الدولي بأنه: "تلك الأعمال التي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة، أو تودي بها أو تهدد الحريات الأساسية أو تنتهك كرامة الإنسان".

وتصف الإرهاب بأنه (بلاء إجرامي)، وتشير بوضوح إلى "الإرهاب الرسمي" الذي تمارسه الدول، حينما حددت حالات معينة يولد فيها أو من جراءها الإرهاب الدولي، وهذه الحالات هي "الاستعمار، العنصرية، والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحريات الإنسانية، والحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي".

وهي حالات لا تنشئها أو تسبب نشوؤها أو توفر الظروف والعوامل لنشوئها إلا الدول، لهذا فإنها تندرج في فئة "الإرهاب الرسمي" أو "إرهاب الدولة".

ومن الجدير ذكره، أن الأمم المتحدة قد أشرفت على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالجرائم المرتبطة بالإرهاب، حيث أودع فيها 11 اتفاقية حتى عقد التسعينات من القرن الماضي[1].

6/4- تعريف الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب لعام 1999:

فقد تبنت تعريفا للإرهاب يقوم على اعتباره أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية للدول الأعضاء ويهدد الحياة أو السلامة البدنية أو الحرية أو يسبب إصابات خطيرة أو وفاة لأي شخص أو عدد من الأفراد، أو جماعات من الأفراد، أو قد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، ويكون هادفا ومتعمدا.

ويدخل ضمن الأعمال الإرهابية كل ما يلي:

الترهيب أو التخويف أو إجبار أو إكراه أو دفع أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو الجمهور العام أو أي قطاع لفعل أو الامتناع عن فعل أي عمل، أو عن أن تتبنى أو تمتنع عن موقف معين، أو تعمل طبقا لمبادئ معينة، أو تخريب أي خدمات عامة أو وسائل إيصال أي خدمة أساسية للجمهور أو لإيجاد حالة طوارئ عامة، أو إيجاد حالة من العصيان المسلح في الدولة[2].

7/4 تعريف الإرهاب من خلال اتفاقيات أخرى:

إن الجدير بالذكر هو عدم الاتفاق بين الدول على تعريف جامع مانع للإرهاب من خلال هذه المشروعات الجماعية السابقة في ظل الهيئات والمنظمات الإقليمية، إلا أن المجتمع الدولي قام بإصدار اتفاقيات وإعلانات بالنسبة للأعمال التي تعد إرهابية حيث نجدها في:

---

[1] - زكريا حسن أبو دامس، مرجع سابق، ص17-18-19.

[2] - منظمة الوحدة الإفريقية، **الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب**، ج1، الجزائر، القمة 35،الفقرة الثانية ، 1999، ص2-3.

- الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرة من خلال اتفاقية طوكيو في 04 سبتمبر 1963.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965.
- اتفاقية قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات، لاهاي في 16 سبتمبر 1971.
- اتفاقية منع ومعاقبة الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين، عقدت في نيويورك سنة 1973 والمنفذة اعتبارا من فيفري 1977.
- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، عقدت في نيويورك في 17 ديسمبر 1979.
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، عقدت ب"فيينا" في 1980.
- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، عقدت بالأمم المتحدة 1997.
- الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب –اتفاقية التمويل– عقدت بالأمم المتحدة سنة 1999.
- ومن بين أهم الجهود العربية في هذا الشأن نجد إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب المنعقد بالرياض سنة 2005[1].

ولتوحيد الجهود الجماعية أكثر، أنشأت هيئة الأمم لجنة خاصة بالإرهاب لتفادي حصر الاتفاقيات في إطار إقليمي أو استبعادها لجرائم دون أخرى عن نطاق الإرهاب.

[1] - زناتي محمد السعيد، **أثر مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدول**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس، ورقلة، 2013-2014، ص10.

المطلب الثاني: الظاهرة الإرهابية وعلاقتها بأشكال العنف المختلفة

1- أنماط وأشكال الظاهرة الإرهابية:

تتعدد أشكال وأنماط الإرهاب، وتتباين النطاقات والمدى والأطراف والفاعلين والطبيعة والأهداف، ومع هذا التنوع والتعدد تبرز صعوبة محاولة الإحاطة بكافة أشكال الإرهاب وأنماطه وتصنيفاته، إلا أن ثمة معايير رئيسية يمكن إبرازها وذكرها وعلى أساسها يمكن التمييز بين الأنماط الرئيسية التي تتخذها الظاهرة الإرهابية.

1/1-الإرهاب حسب المعيار التاريخي: وعلى أساس هذا المعيار يمكن التمييز بين الإرهاب التقليدي والإرهاب المعاصر.

أ-الإرهاب التقليدي (الكلاسيكي): يقصد به ذلك الإرهاب الذي شاعت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وقد تركز هذا النمط من الإرهاب في الحركات الفوضوية والعدمية.

ب-الإرهاب المعاصر(الحديث): وهو الإرهاب الذي نعيشه ونعايشه من وقت لآخر في عصرنا الحالي، ويشتمل معظم الحركات الإرهابية الحديثة في الوقت الحالي، وهذا النمط من الإرهاب يعود إلى عشرين سنة أو ثلاثين سنة، وهو خليط من حركات واتجاهات مختلفة[1].

ويتميز هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، كما تقوم عليه العديد من المنظمات البالغة التعقيد، والمتطورة التنظيم والمتسلحة والمتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين، ومن غير المستبعد قيام الجماعات الإرهابية باستخدام

[1] - عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي، دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص51.

الأسلحة البيولوجية والأسلحة النووية، مع تزايد احتمالات إمكانية قيام الجماعات الإرهابية باستخدام أسلحة الدمار الشامل في الأعمال الإرهابية[1].

2/1-الإرهاب حسب معيار الفاعلين:

على أساس هذا المعيار يتم التمييز بين إرهاب الفرد Térrorism induvdual وإرهاب الدولة Stat Térrorism.

أ-إرهاب الأفراد والجماعات: يقصد بالإرهاب الفردي ذلك الإرهاب الذي يتم بواسطة أشخاص معينين، سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة، ويوجه هذا الإرهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة معينة، ويطلق على هذا النمط من الإرهاب مصطلح الإرهاب من الأسفل، بينما يصفه آخرون بالإرهاب الأبيض، ومن خلال التعريف يمكن القول أن إرهاب الأفراد هو أفعال الترهيب المرتكبة من قبل فرد أو مجموعة أفراد أو منظمة مهيكلة، والذي يضفي صفة الإرهاب هو أن الهدف من وراء ارتكابه سياسيا وهذا الشكل من الإرهاب يتميز بالانتشار والاستمرارية والتنوع في الأهداف والأساليب والوسائل[2].

ب-إرهاب الدولة: ويقصد به الإرهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف إلى نشر الرعب بين المواطنين في الداخل وصولا إلى تأمين خضوعهم وانصياعهم للحكومة، أو في الخارج بهدف تحقيق بعض الغايات التي تستطيع الدولة أو لا تتمكن من تحقيقها بالوسائل المشروعة.

ويطلق البعض على هذا الشكل من الإرهاب اصطلاح الإرهاب من الأعلى، في حين يفضل البعض الآخر تعبير الإرهاب الأحمر لوصف هذا النشاط الإرهابي، هناك أيضا ما يسمى

---

[1]- علي لونيسي، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تيزي وزو، 2012، ص90.

[2]- محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999، ص42.

بالإرهاب المدعم بالدولة. ويحدث هذا عندما تتخذ دولة من الإرهاب وسيلة بديلة عن الحرب النظامية أو الحرب المعلنة وتوجه أنشطتها ضد دولة كبرى أو أي دولة أخرى تبادلها العداء وتتصارع معها سياسيا أو عرقيا، حيث تدعم الدولة مجموعات إرهابية إما ماديا أو معنويا لتحقيق غاياتهم في الدولة المستهدفة من خلال هذه الجماعات الإرهابية[1].

في هذا المجال يمكن تقسيم الإرهاب من حيث مداه وامتداد آثاره إلى نمطين هما: إرهاب محلي تنحصر ممارسته وعملياته داخل الدولة، وإرهاب دولي يمتد عبر الدول (المجتمع الدولي) وسوف نتناول كلاهما بالتفصيل:

أ-**الإرهاب المحلي:** وهو الإرهاب الذي تمارسه الجماعات ذات الأهداف المحددة داخل نطاق الدولة، ولا تتجاوز حدودها وتستهدف تغيير نظام الحكم، وليس ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال. كما أن الدولة قد تمارس شيء من الإرهاب ضد مواطنيها ، أو يمارسه مواطنو الدولة ضد سلطات الحكم فيها، ولكن ليس ضد الأجانب، وإلا أصبح إرهابا دوليا حتى لو تم على إقليم الدولة، ومن ثم فإن الإرهاب المحلي يتطلب المحلية أو الوطنية في جميع عناصره سواء من حيث المنفذين أو مكان التنفيذ أو التخطيط أو الإعداد للعمل. ويرى جانب من المحللين أن الإرهاب الوطني لم يعد له سوى الاسم، حيث تم إلغاء الحدود بين الدول بجود شبكات تدعم الإرهاب في كل مكان، وبذلك يصبح الفصل بين الإرهاب المحلي والدولي هو فصل تعسفي، حيث لا تشكل الحواجز السياسية والجغرافية عنصرا حاسما في هذا الصدد.

ب-**الإرهاب الدولي:** وهو الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته، وذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا سواء أشخاص أو أشياء أو أماكن أو يكون الهدف دوليا مثل إساءة العلاقات الدولية، وتتعدد أساليب الإرهاب الدولي منها أخذ الرهائن، خطف

[1] - ماجد موريس إبراهيم، **الإرهاب، الظاهرة وأبعادها النفسية**، بيروت والجزائر، دار الفرابي ومنشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار 2005، ص29.

الطائرات والاعتداء على الشخصيات الدولية، والاعتداء على أراضي الغير دون وجه حق، كما هو حاصل في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين من قبل الكيان الصهيوني، ومثلما حصل في العراق وأفغانستان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تسمية هذا الإرهاب بإرهاب الدولة[1].

4/1-الإرهاب حسب معيار الموضوع:

يشتمل هذا المعيار الإرهاب الذي يمكن أن يستعمل أحد أسلحة الدمار الشامل الثلاثة وهي: الإرهاب النووي، والإرهاب الكيمياوي، والإرهاب البيولوجي، التي أصبح يعبر عنها ب"الأسلحة الذكية" إضافة إلى أنواع أخرى من الإرهاب أهمها البيئي، والإرهاب المعلوماتي.

أ-**الإرهاب النووي:** لقد بات الخوف من الإرهاب النووي واقعا منذ عقد التسعينات، ولا سيما مع تردد عن إمكانية حصول جماعات إرهابية على رؤوس نووية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وفي ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النووية عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، وعلى الرغم من أن المعرفة النووية أصبحت متاحة على نطاق واسع إلا أن التكنولوجيا النووية ليست متاحة بسهولة.

وتعتبر عملية إنتاج رؤوس نووية مسألة بالغة الصعوبة، ومع ذلك فإن التحليلات المطروحة عن الإرهاب النووي لا تتحدث فقط عن احتمالات نجاح الجماعات الإرهابية في الحصول على رؤوس نووية، ولكنها تتحدث أيضا عن أشكال أكثر بساطة من ذلك وأبرزها ما يعرف ب"القنبلة الذرية"[2]* وهي عبارة عن مواد نووية مشعة يمكن وضعها مع متفجرات تقليدية،

---

[1] - جميل حزام يحي الفقيه، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام**، الدائرة القانونية والإدارية بمركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دراسات يمنية، ص26-27.

* تنقسم القنابل النووية إلى قنابل ذرية، وقنابل هيدروجينية، والتي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع هي: القنبلة فوق الهيدروجينية، والقنبلة الكوباليتية، والقنبلة النيترونية

بحيث يؤدي الانفجار إلى انتشار الإشعاع المتولد عن المواد النووية على مساحات شاسعة محدثا بذلك أضرارا إنسانية ومادية فادحة.

وهناك أيضا ما يعرف ب"الحقيبة النووية" وهي تحتوي على رأس نووي يضم شحنة كيلوتونات تزن إجمالا نحو أربعة وسبعين كيلو غراما ولا تقتصر مخاطر هذه الحقيبة على قوة التفجير فقط، ولكن أيضا بالتأثير القاتل للبقايا الإشعاعية الناتجة عن التفجير في المنطقة المستهدفة، وربما يكون بعض هذه الحقائب قد وصل إلى بعض الجماعات الإرهابية.

ب-الإرهاب الكيمياوي: يتسم الإرهاب الكيمياوي بالبساطة والسهولة النسبية بسبب سهولة تصنيع المواد الكيمياوية وسهولة استخدامها، علاوة على ضخامة الخسائر المترتبة عليها، وتنقسم المواد الكيمياوية إلى نوعين رئيسيين: الأول هو المواد الموجهة ضد الأنزيمات الموجودة داخل جسم الإنسان، مثل "الأتيلكولدناستيرز".

واستفاد هذا النوع من التهديد الإرهابي الكيمياوي من مزايا التطور العلمي، خاصة بعد تطور عمليات الهندسة الوراثية والتلقيح الاصطناعي والإنجاب عن طريق الأنابيب، وكثرة المركبات الكيمياوية ونصف الكيمياوية، ما زاد من خطورة هذا النوع خاصة إذا كان مقصدا مهما للإرهابيين، فقد استعمل كذلك في بعض عمليات الاختطاف حيث حقن الكثير من المختطفين بحقن كيميائية تحتوي فيروسات، مثل فيروس الإيدز، وبعض الأمراض الأخرى وحتى في بعض المواد الغذائية كاللحوم والأجبان، وكذلك الأكياس البلاستيكية والألبسة وكل ما يحيط بالإنسان وما يستعمله كشفرات الحلاقة والعطور وغسول الشعر وألعاب الأطفال وغيرها[1].

[1] - إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2011، ص76-77-78.

ج-الإرهاب البيولوجي:

ويعرف بأنه الاستخدام المتعمد لبعض الكائنات الحية الدقيقة (الميكروبات) لتلويث مصادر المياه والهواء والغذاء، حيث يمتد دمارها إلى سنوات طويلة.

كما يعرف أيضا بأنه استخدام الجماعات الإرهابية للكائنات الحية المجهرية والفطريات السامة والفيروسات بقصد إحداث أعراض وبائية أو موت الإنسان أو الحيوان أو هلاك المحاصيل أو جميعا معا، ويمكن استخدام العناصر البيولوجية أيضا لإصابة المستهدفين بالمرض أو لشل قدراتهم على الحركة أو إتلاف مخزونهم من الأغذية وإرهابهم أو إشغالهم بأنفسهم واستهلاك إمكاناتهم وجعلهم بعيدا عن المقاومة.

ولم تشهد الساحة الدولية إرهابا بيولوجيا بالمعنى الحرفي للكلمة قبل حوادث انتشر الجمرة الخبيثة في بعض مدن الولايات المتحدة، ثم انتشارها في عدد من الدول الأخرى.

وكذلك انتشار فيروس أنفلونزا الطيور في الصين عام 2005 وانتشاره في أغلب دول آسيا خلال عام 2006 ووصوله إلى بعض دول إفريقيا عام 2007 كمصر مثلا، وانتشار فيروس أنفلونزا الخنازير في العالم وخاصة في أوروبا و العالم الغربي عام 2009 وبداية عام 2010.

لقد مثلت بدورها تحولات جوهرية في طبيعة تهديد الإرهاب البيولوجي، ومن المعروف أن كثيرا من دول العالم وبالذات الدول الكبرى، تمتلك ترسانات متطورة في مجال الأسلحة البيولوجية، وتتنوع الأسلحة البيولوجية ما بين ثلاث فئات هي: البكتيريا، والفيروسات، والتوكسينات، ومن المحتمل أن يزداد اللجوء إلى هذا الشكل الإرهابي الجديد في المستقبل المباشر أو القريب، وهو ما قد يتسبب في خسائر إنسانية فادحة، إلا أن مسألة استخدام

الأسلحة البيولوجية في العمليات الإرهابية تعد مسألة معقدة إلى حد كبير، وتحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة جدا لا توجد إلا في الدول الكبرى[1].

د-الإرهاب المعلوماتي أو "الإرهاب السبراني" Cyber-Terrorism:

ويتمثل في استخدام الموارد المعلوماتية والمتمثلة في الإعلام وأجهزة الكومبيوتر وشبكة الأنترنيت والفضائيات، من أجل أغراض التخويف أو الإرغام للأغراض السياسية أو الإقناع الفكري والتثقيف السلبي والعدواني، ويرتبط الإرهاب المعلوماتي إلى حد كبير بالمستوى المتقدم للغاية الذي باتت تكنولوجيا المعلومات والإعلام تلعبه في كافة مجالات الحياة في العالم، ويمكن أن يتسبب الإرهاب المعلوماتي في إلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، أو قطع شبكات الاتصال بين الوحدات والقيادة المركزية وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، وغيرها وكان الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" قد ركز كثيرا على التصدي لاحتمالات الإرهاب المعلوماتي، أو بالأحرى إرهاب الأنترنيت حيث انتشار الجماعات الجهادية على شبكة الانترنيت مشكل بذلك تهديدا إلكتروني، ويعتبر هذا التهديد هو الأكبر والأقرب لكل دول العالم لأنه يمس بصفة مباشرة فكر الإنسان وعقله، حيث أرجع الكثير من الباحثين المتخصصين في ظاهرة الإرهاب أن هذا الأخير يعود بصفة عامة إلى وجود انحراف فكري لدى من يقوم بهذه الأعمال.

وتشترك عدة عوامل في تكوين الإرهاب المعلوماتي وتحوله من إطاره الفكري إلى عمل مادي مظهري، وخاصة إذا ارتبط بإمكانية استخدام الأسلحة الدمار الشامل المذكورة آنفا والمتمثلة في الإرهاب النووي، أو الإرهاب الكيماوي، أو الإرهاب البيولوجي[2].

[1] -إدريس عطية بن الطيب، **الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة**، دراسة تحليلية في الأشكال والإجراءات المعتادة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد31، العدد63، الجزائر، 2015، ص23.

[2] - إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مرجع سابق، ص80.

2-علاقة الإرهاب بأشكال العنف المختلفة:

قد يختلط مفهوم الإرهاب السياسي أو الإرهاب بشكل عام في أذهان البعض بصور العنف الأخرى التي تتداخل معه وتتقارب منه، كالعنف السياسي والجريمة السياسية والجريمة المنظمة وحرب العصابات وجرائم الحرب والجرائم ضد السلام.

وعليه، ومنعا لكل التباس، لا بد لنا من إقامة فواصل واضحة بين الإرهاب وكل تلك الظواهر، حتى تتجلى الصورة ويكتمل الفهم لطبيعة وخاصية الإرهاب.

1/2-حدود العلاقة بين الإرهاب والعنف السياسي:

يوجد تقارب كبير بين الإرهاب والعنف السياسي الذي هو كما يراه "تيدهندريش" بأنه اللجوء إلى القوة لجوء كبيرا أو مدمرا ضد الأفراد أو الأشياء، لجوء إلى قوة يحضرها القانون، موجها لإحداث تغيير في السياسة، أو في نظام الحكم أو أشخاصه، ولذلك فإنه موجه أيضا لإحداث تغييرات في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى.

ويتفق الكثير من العلماء في النظر للعنف السياسي من خلال ثلاث زوايا تحدد مفهومه وتركيبته:

أ-الاتجاه السيكولوجي: تعرف العنف على أنه انفجار يتخذ صيغة لا تخضع للعقل وغالبا ما يتخذ العنف شكل الجريمة وأسلوب التهور الهستيري.

ب-الاتجاه الأخلاقي: العنف هو العدوان على ملكية الآخرين وحريتهم.

ج-الاتجاه السياسي: العنف هو استخدام القوة للاستيلاء على السلطة أو استغلالها أو البقاء فيها والاتجاه السياسي هو الذي يستحوذ على معظم الاهتمام في العصر الحالي[1].

[1]- إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مرجع سابق، ص54-55.

ويتقارب العنف كثيرا مع الإرهاب، فالإرهاب يقترن دائما بمفهوم العنف ويعد إشارة له، ولكن ليس أي درجة من العنف بل درجة جسيمة تخرج عن نطاق التجريم العام لجرائم العنف لتندرج في إطار التجريم الخاص بجرائم الإرهاب، فالعمل الإرهابي يمثل نوعا من العنف، من خلال وضعه الإنسان في حالة رعب أو خوف شديد سواء من استعمال قوة حالة أو قوة وشيكة الحلول تجاه إنسان، فردا أو متعدد بقصد الوصول إلى هدف معين.

فيعد نشر الرعب بالنسبة للإرهابي الوسيلة لتحقيق هدفه وبالتحديد (العنف المولد للرعب) كما قد يصبح العنف هدفا بحد ذاته.

أما الفروق بينهما فتتضح في الجوانب الآتية:

يختلف الهدف من الإرهاب عن الهدف من ارتكاب أعمال العنف السياسي، فيهدف الإرهاب إلى الدعاية لقضية ما وجذب انتباه العالم نحوها، كما يركز عادة على التأثير على تفكير الجماهير ومشاعرهم، وبالتالي سلوكهم، وهذا غير وارد بشكل مطلق في صور العنف السياسي الأخرى، فالإرهاب من صور العنف السياسي الذي يحرص فاعلوه على تجاوز حدود الهدف المباشر للعمل العنيف ليمتد إلى جهات أخرى عبر رسالة مباشرة يحملها العمل الإرهابي[1].

وبالتالي فإنه توجد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين الفاعل والمجني عليه في جرائم العنف ولكن هذه العلاقة غير موجودة بين المجرم والإرهابي وضحاياه.

كما أن المجرم في حالة العنف يتعمد قتل ضحيته أو إلحاق الضرر بها إما انتقاما أو لأي سبب شخصي آخر، أما الإرهابي فيسيء إلى ضحيته ليس لأنها تستحق ذلك بل ليوصل رسالته وليحقق مبتغاه.

[1] -- عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص60.

ينظر إلى العمل الإرهابي عادة على أنه جرم عادي دون مراعاة الهدف السياسي الذي يسعى الإرهابي لتحقيقه بعكس العنف السياسي، حيث يؤخذ الباعث السياسي في الاعتبار عند محاكمة مرتكبيه[1].

يعتمد العمل الإرهابي وبشكل أساسي على استخدام وسائل الإعلام في تحقيق أهدافها وتوصيل رسالته، وبعكس صور العنف السياسي الأخرى التي لا تعتمد على وسائل الإعلام بشكل محوري لتحقيق أهدافها:

- يأخذ الإرهابي بعدا دوليا بينما تأخذ صور العنف السياسي الأخرى طابعا داخليا أو إقليميا.
- يخضع العمل الإرهابي إلى المعيار القيمي، فيمكن أن يعتبره البعض إرهابا وفي نفس الوقت يعتبره الآخرون نضالا مشروعا من أجل الحرية، في حين أنه لا تخضع الصور الأخرى للعنف السياسي بنفس القدر للمعيار القيمي[2].

2/2- حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة هي مشروع إجرامي يحوي أنشطة إجرامية متعددة، ويقوم عليها أناس متعددون، بتنظيم محدد متفق عليه على شكل منظمات أو جماعات بهدف تحقيق الربح المالي أو اكتساب السطو والقوة عن طريق استخدام العنف والفساد.كما أن نشاط الجريمة المنظمة قد يقتصر على المجال الوطني أو قد يتعدى حدود الدولة إلى دولة أو دول أخرى[3].

---

[1]- زكريا أبو دامس، مرجع سابق، ص33.

[2]- عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص61.

[3]- محمد محي الدين عوض، **الجريمة المنظمة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد10، العدد19، ص12.

وتتشابه الجريمة المنظمة مع الجريمة الإرهابية في أن كليهما تهدف إلى بث الرعب والفزع والرهبة لدى الأشخاص، كما يتشابهان في التنظيم وسرية العمليات وأساليب العمل وكذا التدعيم المتبادل (الأموال والسلاح)[1].

أما الفروق بينهما فتتضح في الجوانب الآتية:

- فرق في الأهداف والدوافع، حيث يسعى الإرهابي إلى تحقيق أهداف سياسية والترويج لقضيته ومبادئه عن طريق الفعل العنيف، أما العصابات الإجرامية فتسعى إلى إشباع حاجات خاصة ومصالح ذاتية ومكاسب مادية بحتة، سعيا وراء الربح غير المشروع.
- فرق في نطاق العمليات، حيث تتركز أنشطة الإرهابيين عادة في الحضر أما الأنشطة الإجرامية المنظمة فتشمل الحضر والريف على حد سواء مع التركيز على المناطق الحضرية.
- فرق في النتيجة المترتبة على الفعل حيث يترك الفعل الإرهابي أثرا يتجاوز نطاق ضحايا العمليات الإرهابية ليؤثر في سلوك الضحايا المحتملين الآخرين، أما الفعل الإجرامي فيترك تأثيرا نفسيا محدودا لا يتجاوز نطاق ضحايا الفعل الإجرامي[2].
- الإرهاب يقوم به إما أفراد أو جماعات ، أما الجرائم المنظمة فتقوم بها جماعات منظمة.
- إن مجال نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة كثيرا ما يتعدى الاعتداء على الأموال والممتلكات إلى نشاطات أخرى كتجارة المخدرات مثلا، وكذا تزوير الأموال والوثائق، في حين أن النشاط الإرهابي يختلف عن ذلك من خلال اقتصاره على أعمال العنف[3].

---

[1] - زناتي محمد السعيد، مرجع سابق، ص08.

[2] - محمد محي الدين عوض، مرجع سابق، ص13.

[3] - زكريا أبو دامس، مرجع سابق، ص36.

يتضح مما سبق أن دائرتي الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية متداخلتان بدرجة يصعب فصل إحداهما عن الأخرى، مما يدفع البعض إلى وصف الجرائم المنظمة بالإرهاب.

3/2- حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة السياسية:

يمكن تعريف الجريمة السياسية بأنها: "الجريمة التي تقع انتهاكا للنظام لسياسي للدولة وكشكل الدولة ونظامها السياسي والحقوق السياسية للأفراد وهي الجريمة الموجهة ضد الشكل السياسي لمجموعة من الأفراد شريطة أن يكون الدافع إلى هذا الإجرام منزها عن الغايات الشخصية"[1].

ومن هنا فإن الشبه بين الإرهاب والجريمة السياسية يأتي لكون كل منهما يعبر عن عنف منظم، كما أن الطابع أو المغزى السياسي يمتاز به كل منهما أيضا، أما الفروق بينهما فتتضح في الجوانب الآتية:

- فرق في الهدف المراد تحقيقه، فأهداف العمليات الإرهابية تتجاوز نطاق الفعل العنيف وتحمل رسالة موجهة إلى متخذي القرار في السلطة السياسية للتأثير في قرار أو موقف معين، والعكس في الجرائم السياسية التي لا تنطوي على الإرهاب في الغالب رغم سعي الإرهاب عادة لتحقيق أهداف سياسية، كما أن الجريمة السياسية تدفعها دوافعها لتصبح جريمة ذات امتياز نظرا لنبل هذه الدوافع، أما الجريمة الإرهابية فتحركها دوافع دنيئة وأنانية خالصة، كما لا يرتبط الفعل الإرهابي بشكل مباشر بالهدف المراد منه، بعكس الجريمة السياسية التي يتضح فيها الهدف المراد تحقيقه والمتمثل بتعديل النظام السياسي أو الاجتماعي القائم في الدولة.

[1] - عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**،ج4، لبنان، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1996، ص53.

- لا تدخل الجرائم الإرهابية في عداد الجرائم السياسية في مقررات المؤتمرات وهذا يترتب عليه اختلاف في العقوبة الموجهة لمرتكب العمل الإرهابي ومرتكب الجريمة السياسية[1].

كما أنه إن كان جائزا القول بأن كل إرهاب ينطوي على فعل أو عمل من أعمال العنف له طابع سياسي، فإنه لا يمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوي على الإرهاب.

4/2- حدود العلاقة بين الإرهاب وحرب العصابات:

تعرف حرب العصابات على أنها: "قتال يأخذ صورة الحرب تشترك فيه جماعات من الفدائيين ضد جيش النظامي للحكومة القائمة أو لحكومة أجنبية تفرض سيطرتها على إقليم، وتتألف كل جماعة من هذه الجماعات من عدد محدود من العناصر المدربين على القتال تحت قيادة رئيس يدير عمليات الهجوم أو الانسحاب أو الاختفاء في مناطق بعيدة عن متناول أيدي القوات النظامية كالغابات والكهوف والجبال وتعتمد على تكتيكات خاصة تمليها طبيعة المكان"[2].

ويكمن الشبه بين الإرهاب وحرب العصابات في الأساليب التي تتبعها الجماعات الإرهابية الشبيهة ببعض الأساليب المتبعة في حرب العصابات، كما أن كلاهما ينطوي على عنف منظم، بالإضافة إلى أن لكليهما أهداف سياسية[3].

أما الفروق بينهما فتتضح في الجوانب الآتية:

- فرق في الأسلوب المستخدم، حيث تمارس وحدات العصابات أنشطتها بقوات عسكرية تقليدية من خلال هجمات مفاجئة، ويتركز عملها على المباني الحكومية ووحدات الجيش ثم

---

[1] - عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص89-90.

[2] - أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، القاهرة، ط3، 1986، ص450.

[3] - عبد الناصر حريز، مرجع سابق، ص34.

الاختفاء السريع عند ظهور مقاومة حكومية، بينما الإرهابيون لا يميزون بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية.

- تتركز أنشطة العصابات في الأماكن الجبلية والغابات والسفوح ومفارق الطرق والقرى والأحراش، أما الإرهابيون فتتركز أنشطتهم في المناطق الحضرية والمدن حيث الأماكن مكتظة، وكما تمثل هدفا ملائما لهم وذلك للدعاية ونشر القضية والسعي للتأثير في أكبر عدد من الناس وكذلك التأثير في القرار السياسي.

- فرق في الأهداف والغايات، حيث تتمثل أهداف مجموعات العصابات لتقليص المساحات المحتلة من قبل العدو والتخلص من الوجود العسكري الأجنبي وإلحاق أكبر الخسائر به، أما الإرهابيون فهدفهم الدعاية وتوجيه المشاعر اتجاه القضايا التي يعملون من أجلها.

- فرق في طبيعة الأشخاص المستهدفين بعمليات الفريقين، حيث تستهدف مجموعات العصابات أفراد المجموعات المسلحة الحكومية أو الأفراد ذوي الدور غير المباشر في دعم العدو، أما الإرهابيون فالجميع يشكل هدفا لأنشطتهم.

- من الفروق أيضا أن العصابات مدعومة من طرف الجماهير، بينما الإرهاب فيسعى إلى إرهاب الجماهير الأبرياء الذين ليسوا طرفا في القضية إضافة إلى أن رجال حرب العصابات يتميزون بنظام داخلي دقيق ويستقرون بصورة رئيسية داخل إقليم الدولة وعملياتهم موجهة بشكل علني ضد العدو نفسه، أما الإرهابيون فليس لهم زي خاص ولا يستقرون بشكل مطمئن على إقليم من الدولة، فيمكن أن يكون نشاط الجماعات الإرهابية في أكثر من دولة[1].

[1] - أحمد عطية الله، مرجع سابق، ص451.

كما أن الأفراد العاملون في العصابات عادة ما يشكلون نواة الجيش النظامي في حالة نجاحهم في الاستيلاء على الحكم وهو الأمر الذي حدث في كوبا سنة 1959، كما يتجه الفقه الدولي الحديث إلى اعتبار رجال العصابات محاربين شرعيين.

5/2- حدود العلاقة بين الإرهاب والتطرف:

يمكن تعريف التطرف بأنه "الشدة أو الإفراط في شيء أو موقف معين وهو أقصى الاتجاه أو النهاية أو هو الحد الأقصى، وحين يبالغ شخص ما في فكرة أو في موقف معين دون تسامح أو مرونة يقال عنه شخص متطرف في وقفه أو معتقده، أو مذهبه السياسي أو الديني أو القومي" والمتطرف في اللغة "من تجاوز حد الاعتدال".

إن التطرف ليس مفهوما عقليا مجردا إنما هو وصف معياري لآراء تنسب لأفراد أو جماعات[1].

كما أن التطرف ينشأ من التناقض في المصالح أو القيم بين الأطراف. تتوفر الرغبة لدى كل منها للاستحواذ على موضع لا يتوافق بل وربما يتصادم مع رغبات الآخرين.

ويستخدم التطرف والإرهاب كمترادفين في المعتاد، حيث ينظر الكثيرون أليهما وكأنهما وجهين لعملة واحدة، مع العلم بعدم وجود رابطة بين الإرهاب والتطرف، فالتطرف مسألة تتعلق بفكر الشخص أو مظاهر في سلوكه قد لا تشكل في الغالب انتهاكا للعرف الاجتماعي، أما الإرهاب فهو عمل من أعمال العنف أو التهديد به وهذا يستلزم مظهرا ماديا خارجيا ملموسا يجسد السلوك الإرهابي، كما أن التطرف يتماشى مع العرف والأسس الاجتماعية والقانونية، ومن هنا فإن التطرف أمرا مشروعا في هذه الصورة، أما الإرهاب كجريمة يعاكس اتجاه العرف والأساس الاجتماعي والقانوني ويصطدم معها، وبذلك يتم

[1] - محمد موسى عثمان، **الإرهاب: أبعاده وعلاجه**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996، ص14.

تجريمه، ولكن يمكن أن يتجاوز التطرف حدود القاعدة وبالتالي تتم المعاقبة عليه، كما أن التطرف هو اعتناق فكر متشددا وسطية فيه أما الإرهاب فهو وسيلة يتبعها بعض المتطرفين لفرض هذا العنف والإكراه، وبالتالي فإن الإرهاب أثر من آثار التطرف، كما أننا لا يمكن أن نعمم بأن كل متطرف إرهابي وفي الوقت نفسه فليس كل إرهابي متطرف بالضرورة فالتطرف لا يتعدى أثره إلا الضرر بالغير دائما وفي الوقت نفسه فالإرهاب قد لا يكون حتما وليد التطرف[1].

6/2- حدود العلاقة بين الإرهاب والكفاح المسلح:

يتمثل الكفاح المسلح في عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات النظامية المسلحة دفاعا عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوة أجنبية، حيث يباشر هذا الكفاح إما فوق الإقليم الوطني أو من قواعد خارجية، وظاهرة الكفاح المسلح تعتبر ظاهرة مرتبطة بحق الشعوب في تقرير المصير بحيث يعتبر من الحقوق الأساسية المعترف بها في كافة المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق الإنسانية وقد ورد النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (م2/1، م55)، وفي العديد من القرارات الصادرة عن جمعيتها العامة.

ويعني حق تقرير المصير أن يكون لكل شعب السلطة العليا في تقرير مصيره دون تدخل أي تدخل أجنبي.

وأهم الفروق بينهما:

- إن الإرهاب يمارس بصفته وسيلة تستخدمها الامبريالية والصهيونية والعنصرية في قمع الشعوب، في حين أن نضال الشعوب يكون لدفع مظاهر هذا القمع وتحقيق الاستقلال.

[1] - منذر الفضل، **مشكلات التطرف والإرهاب الدولي، إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد**، مقال على شبكة الإنترنيت، السويد 2001، (تاريخ الإطلاع على الموقع:16-04-2016) .http ://www.home.bip.net/ALFADHAL.com

- الإرهاب يجسد الوسائل البشعة والتعسفية والجرائم الدولية التي جرمها القانون الدولي، أما نضال الشعوب فهو تجسيد الوسائل المشروعة التي أقرتها القوانين والشرائع الدولية.

- يكون الإرهاب دوما ذا مضمون وجوهر سلبي وموجه ضد مظاهر الأمن والاستقرار والتطور، والكفاح المسلح هو الوسيلة والأداة لإزالة العراقيل الكامنة أمام مسيرة هذا التطور والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار في المجتمع، فهو دائما ايجابي وتقدمي.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى عندما يكون استعمال القوة مقبولا قانونا وأخلاقا، فإن هناك عدة وسائل كما هو الحال في أي نزاع إنساني ينبغي عدم استخدامها فمشروعية قضية لا تبرر اللجوء إلى أشكال معينة من العنف خاصة ضد الأبرياء[1].

وبالتالي فإن استخدام القوة في الكفاح المسلح للوصول إلى حق تقرير المصير حق مشروع وفقا لقواعد القانون الدولي، ولكن ممارسة الإرهاب ضد الأبرياء العزل ولو كان الدافع هو المقاومة فإنها غير مشروعة وفقا للقواعد الدولية.

مما سبق ذكره يتضح لنا أن الظاهرة الإرهابية ذات طبيعة خاصة جدا، لها خصائصها وسماتها وأحكامها المتميزة عن غيرها من الظواهر.

[1] - أحمدي بوجليطة بوعلي، **سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، الجزائر 2009-2010، ص27/23.

المطلب الثالث: أسباب ودوافع نشوء الظاهرة الإرهابية

إن العنف الذي يشكل جوهر الإرهاب يمثل مشكلة ذات أصول سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة الجوانب، ولهذا فإنه من الغير المجدي أن تبحث عن الوسائل الكفيلة بمكافحة ظاهرة الإرهاب قمعا ومنعا، ما لم يرتبط ذلك بدراسة موضوعية للعوامل المؤدية لها.

ولقد تعرضت الأمم المتحدة إلى أسباب الإرهاب، فليس من المنطقي أن تدين الإرهاب دون دراسة الأسباب التي أدت إليه، ومن دوافع وأسباب الإرهاب لا تعرف كلها، فهناك بعض العمليات الإرهابية التي لا تستطيع الوصول إلى دوافعها أو حتى أسبابها، بسبب وفاة مرتكبيها أو لأن سلطات التحقيق لم تستطع استخلاص أسباب العملية ودوافعها، ومع هذا فإن الدوافع الرئيسية للإرهاب يمكن أن نوضحها فيما يلي:

1/ المسببات والدوافع السياسية:

الدوافع السياسية تكون النسبة الغالبة من دوافع العمليات الإرهابية وأعمال العنف، فمعظم العمليات الإرهابية تكمن وراءها دوافع سياسية، ومن أمثلة ذلك أعمال العنف والإرهاب بغرض الحصول على حق تقرير المصير لشعب من الشعوب، أو توجيه الرأي العالمي إلى مشكلة سياسية أو اجتماعية أو ممارسة ضغط على سياسة تتبعها دولة ما[1].

من جهة أخرى قد تمارس الدولة الأعمال الإرهابية والعنف ضد شعب معين للسيطرة عليه، ولإجبار سكنه على التخلي عن أراضيهم والفرار منها، سواء إلى مناطق أخرى في نفس الدولة أو إلى خارج حدود الدولة، فالعمليات الإرهابية ذات الطابع السياسي هدفها في النهاية هو الحصول على قرار سياسي، معناه إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين

[1] - أسامة محمد بدر، **مواجهة الإرهاب. دراسة في التشريع المصري والمقارن**، مصر، النسر الذهبي للطباعة، 2000، ص79.

أو الامتناع عن قرار تراه في غير مصلحتها وما كانت تتخذه أو تمتنع عنه، إلا بضغط العمليات الإرهابية[1].

ونلاحظ أن معظم العمليات ذات الدافع السياسي تحدث بعد إغلاق كافة الطرق السلمية والقانونية والشرعية، ومن هنا يجد الطرف المظلوم نفسه مضطرا في بعض الأحيان إلى اللجوء لمثل هذه الأعمال الإرهابية لأنها السبيل الوحيد للتعبير عن رأيه أو للحصول على حقه أو لإعلام قضية وتدويلها ويحدث الإرهاب كذلك كثيرا بعد عمليات التحول السياسي خاصة ما حدث في إفريقيا فإن أغلب التحولات الديمقراطية شهدت عنفا منظما[2].

ويمكن اختصار الأسباب السياسية فيما يلي:

1- استبداد النظام السياسي وعدم وجود مشاركة سياسية.

2- حرمان القوى السياسية والنقابات المهنية وأغلب ممثلي الشعب من حرية العمل أو الاعتراض أو الطعن.

3- اعتماد الدولة لأساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين كالتعذيب، والاغتيالات والتصفية والسجن والإعدام. على شكل استبداد سياسي.

4- انغلاق آفاق التعبير وسيادة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة أو تداولها بطريقة سلمية، خاصة في دول العالم الثالث.

5- غياب الحوار الوطني وعدم وجود مجتمع مدني فعال يشارك في تقرير القضايا الأساسية والمصيرية للأمة.

---

[1] - أحمدي بوجليطة بوعلي، مرجع سابق، ص34.

[2] - إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مرجع سابق، ص68.

وقد ارتبط الأسباب والدوافع السياسية بمتغير خارجي يتمثل في التدخل الخارجي مثل ما حدث في الصومال والعراق، أو انتهاك استقلال دولة ذات سيادة أو احتلال أراضي أجنبية والسيطرة على شعوبها.

وأضاف البعض الآخر إلى مجموعة الأسباب السياسية، الاضطهاد الديني وإثارة الفتن الطائفية وإشعال الحروب الأهلية وكبت الحريات، ومن بين الأسباب السياسية الأخرى للإرهاب تشجيع وتنظيم قوات غير نظامية مسلحة مثل العائدون من الأفغان، والمرتزقة حيث أن المرتزقة أصبحت أداة جيدة للإرهاب[1].

2/ المسببات والدوافع الاقتصادية:

يعد الاقتصاد بتقلباته وما يلحقها من تغيرات مؤثرة في المجتمعات الفتية، من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم، ونشر العولمة التي قد تجتاح العالم في الأعوام المقبلة بمزيد من الأزمات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات والدول، وتزيد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ويتوقع بعض المفكرين والمحللين الاجتماعيين زيادة مكانة ونفوذ رجال المال والأعمال، وبالمقابل انحصار نفوذ ودور أهل السياسة.

إذ يتوقع "ويليام نوك" مؤلف كتاب "عالم جديد متغير" أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة، ويتوقع أن يستغل الإرهابيون التقدم العلمي والتقني في القرن الواحد والعشرون، في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات بين مواقعهم من أقصى الأرض إلى أدناها بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الانترنيت، ويأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية بغرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات.

[1] - محمد الهواري، **الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج**، موقع حملة السكينة، ص11-12.

ويمكن حصر أهم الأسباب الاقتصادية للإرهاب في شقين، الشق الأول يتضمن الأسباب الاقتصادية الداخلية، والشق الثاني يتضمن الأسباب الاقتصادية الخارجية.

الشق الأول: الأسباب الاقتصادية الداخلية للإرهاب

1/ غياب العدالة التوزيعية داخل المجتمع مما يخلق أزمة توزيع داخل الدولة وانتشار الفساد الإداري والمالي.

2/ عجز الدولة عن تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين كالعمل والتعليم والإسكان والعلاج، بما يصل بالمجتمع لأن يعيش تحت خط الفقر[1].

3/ إخفاق البرامج التنموية وسيطرة السلطة على مفاصل النظام الاقتصادي، وخاصة أن جل اقتصاديات دول العالم الثالث ريعية بما يجعلها في عرضة دائمة للانهيار[2].

الشق الثاني: الأسباب الاقتصادية الخارجية للإرهاب

1/ الرغبة الجامحة لدى الدول الرأسمالية الكبرى في الهيمنة والسيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية المتوفرة في مناطق العالم الثالث في إطار الصراع على الموارد.

2/ النزعة الشديدة نحو السيطرة على القرار الاقتصادي الاستراتيجي في العالم، بحيث أصبح الاقتصاد هو المحرك الحقيقي للتفاعلات العالمية وبخاصة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

3/ يأتي الإرهاب الاقتصادي في إطار السعي الحثيث من قبل الدول الكبرى نحو اقتسام أسواق دول العالم الثالث وجعلها أسواق استهلاكية فقط[1].

---

[1] - إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مرجع سابق، ص70.

[2] - العياشي وقاف، **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون**، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص34.

3-المسببات والدوافع الاجتماعية

إن انتشار الفساد بكل أشكاله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية، زاد من اتساع الفجوة بين الواقع الاجتماعي وبين الحكام، فغابت العدالة ونشأت الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبرزت قيم واتجاهات مختلفة، وهذا ما أدى إلى تشويه البناء الاجتماعي والثقافي لشعوب بعض الدول[2].

مما دفع بانتشار البطالة وغياب القدرة والمثل العليا وتدني الظروف المعيشية المحيطة به، مما يزرع العنف في أفراده، فيدعمهم إلى العزلة والاغتراب لإحساسهم بالضعف والنقص، وهذا ما أكده الأستاذ "عبد الناصر حريز"،عندما أقر أن الحرمان الاجتماعي قد يؤدي إلى نوع من العزلة والإحباط، يفرضه المجتمع لتلك الفئات في أماكن محددة، مما يولد لدي تلك الطائفة الشعور بالاغتراب، فيؤدي إلى ممارسة أنشطة إرهابية سعيا منها إلى تغيير تلك الأوضاع المتردية، بالإضافة إلى وجود الظلم الاجتماعي وانتهاك حقوق إنسانيته وحرياته الأساسية والحبس الجماعي والتعذيب والانتقام واللامساواة والاستعباد والقهر[3].

4-المسببات والدوافع النفسية والفكرية:

إن المعضلة الأساسية التي يواجهها المجتمع مع الدولة، هي عدم قدرتها على التكيف والخضوع لسلطانها ومنحها والولاء والطاعة واحترام قوانينها وتأييد شعاراتها لأنها ببساطة تتصارع مع تكوينه العقائدي والثقافي والحضاري، ولا بد أن تنسجم مع شعوره السيكولوجي، فهي دولة -حسبه- غربية ذات منشأ غير أصيل وتنتمي إلى مرجعية حضارية وفكرية أخرى، أي أنها تعاني أزمة شرعية ولم تولد من خلال تطور داخلي وإنما فرضتها الظروف

---

[1] - إبراهيم نافع، **كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط2، 2003، ص106.

[2] - إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مرجع سابق، ص71.

[3] - أحمدي بوجليطة بوعلي، مرجع سابق، ص36.

إذ تفتقد هذه الدولة لآليات الضبط الاجتماعي المتمثلة في عنصر الإذعان والانقياد الشعبي، وعنصر المشاركة السياسية، الذي يبنى أساس على رضا المحكومين على الحاكم[1].

ومن أبرز ملامح هذا الإرهاب هو التمييز العنصري بين الأسود والأبيض، وقد تسارع هذا النوع من الإرهاب في عصور مختلفة، وأماكن عديدة من العالم.

وقد شهدت أمم كثيرة مثل هذا النوع من الإرهاب الأعمى، وأبيد مئات الألوف من البشر بسبب ذلك، ومن أبرز الجماعات التي مارست هذا النوع من الإرهاب "جماعات الكلولكوس كلان" الأمريكية ضد السود، وكذلك اضطهاد الهنود الحمر في أمريكا وإبادة الكثير منهم، إضافة إلى نازية "هتلر" التي كانت تنظر باحتقار إلى كل الأجناس ماعدا العرق الجرماني الأبيض الذي هو الأسمى الأجدر بالحياة. وبناء على هذه الإيديولوجية مورست عمليات إرهابية كبيرة ومخيفة.

ولعل إرهابا من دولة كبرى متسلطة على غيرها من الدول والشعوب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على كثير من بحجة نشر الديمقراطية والحرية، وكذلك الممارسات الإسرائيلية في فلسطين هي من خير الشواهد على الإرهاب العنصري الذي تمارسه الدول ضد الشعوب، فهي تمارس التعذيب والاعتقال والتشريد والحصار والتجويع والطرد ولتخريب والهدم للبيوت ونشر الذعر والخوف وغيرها من الممارسات العنصرية التي ترفضها كل القوانين الدولية والإنسانية في العالم[2].

وعموما يمكن إجمال المسببات والدوافع النفسية والفكرية في النقاط التالية:

---

[1] - إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مرجع سابق، ص72-73.

[2] - حمدان رمضان محمد، **الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي**، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، جلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد11، العدد1، جامعة الموصل، 2011، ص281-282.

1- تزايد السخط وعدم الرضا من جانب الجماعات السياسية على السلطة بسبب افتقار الأخيرة للشرعية السياسية.

2- تفاقم الأزمة الحضارية والثقافية.

3- الجهل، سواء كان جهل الأفراد أو الجماعات، أو جهل القيادة التي تمارس إرهاب الدولة.

4- الفهم الخاطئ والمتسرع من طرف الجماعات لتعاليم الدين والتعصب والانحياز إلى أفكار متطرفة.

5- ضعف النظام السياسي وعدم قدرته على حماية مجتمعه من الغزو الثقافي والاستطراد الفكري وحملات التدين والتشويش الإعلامي والفكري[1].

إن المسببات والدوافع المختلطة والمركبة، تعتبر محفزات للجماعات السياسية والإيديولوجية المختلفة للشروع بممارسة النشاط الإرهابي أو التهديد به لتغيير الأوضاع القائمة، خاصة في عصر العولمة، إذ تتدافع هذه المسببات وتتواجد لممارسة العنف والتنظيم له عن طريق الحقن الفكري والثقافي وتنمية الشحنات النفسية التدميرية.

[1] - محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي**، دمشق، دار الفكر، 2004، ص91.

المبحث الثاني: ماهية تنظيم القاعدة

المطلب الأول: الخلفية الفكرية لتنظيم القاعدة

تبدأ معظم الروايات عن أصول القاعدة بإرث الغزو السوفياتي لأفغانستان في أواخر عام 1979 دعما للحكومة الأفغانية الشيوعية، وأدت معارضة الشيوعيين إلى قيام حركة مقاومة أفغانية وطنية تم توثيقها جيدا، وأدت في النهاية إلى هزيمة القوات السوفياتية[1].

إن الأراضي الأفغانية كانت بمثابة الشرارة الأولى لانطلاقة الجهاد على وجهه الصحيح آنذاك، وذلك لرفع الظلم عن المسلمين هناك، وهذا جاء بإجماع شبه دولي حين أدانت معظم الدول الغزو السوفياتي، وإجماع إسلامي بمشروعية الجهاد غي أفغانستان لتصبح بذلك أرضها مقصدا للعديد من المجاهدين من مختلف الدول العربية والإسلامي، وبيئة حاضنة لمختلف الأطياف والجماعات، لتلتقي هناك لتحقيق هدف واحد فقط متمثل في دحر العدو، لتشهد أرض أفغانستان بذلك ولادة أكبر تنظيم حركي اسمه "القاعدة" وهذا الاسم –حسب ما ذكر عدد من الباحثين– مشتق من القاعدة البيانات التي أسسها "أسامة بن محمد بن عوض بن لادن" للمقاتلين العرب هناك والتي تتضمن معلومات عن كل مقاتليه كالاسم لتاريخ دخول أفغانستان والعناوين التي يمكن بذويهم من خلالها في حال استشهادهم...[2].

ونواة تشكيل تنظيم القاعدة في بداية عام 1988 بواسطة قدامى المحاربين في الحرب الأفغانية السوفياتية بهدف تصدير النصر الذي كسبه الإسلام على الشيوعيين إلى مسارح أخرى للصراع في أنحاء العالم، وكان يترأس الحركة الجديدة "عبد الله عزام" ونائبه "أسامة بن لادن" واللذان من المحتمل لهما أن يكونا قد اختلفا حول أساليب إنجاز أهدافهما، بعد مقتل عزام عام 1989، تولى بن لادن التحكم الكامل في التنظيم وهو احد أثرياء رجال الأعمال

[1] - كريستينا هلميش، **القاعدة نهاية تنظيم أم انطلاق تنظيمات؟**، ترجمة فاطمة نصر، إصدارات سطور الجديدة، ط1، 2011، ص35-36.

[2] - عبد الباري عطوان، **القاعدة التنظيم السري**، بيروت، دار الساقي، ط1، 2006، ص42.

السعوديين، بين عامي 1991 و 1996، اتخذت القاعدة مقرا لها في السودان حيث كانت تتمتع بعلاقات ودية مع الجبهة القومية الإسلامية الحاكمة[1].

إن الاتفاق العام من الأدبيات الموجودة بأن القاعدة كانت من أفكار عزام، فكما يذكر "جوناراتنا" في كتابه "داخل القاعدة": "فقد كان عزام هو من أتى بفكرة القاعدة لا أسامة، ومن ثم نجد أن بصمته جزء ثابت متأصل في عقول قياداتها...، وقد نحت تعبير القاعدة الصلبة اسما لهذا التنظيم الجديد". تكاد كل تلك المزاعم تحيل إلى مقال كتبه عزام بصحيفة تستهدف القراء من المجاهدين اسمها "الجهاد" وذكر فيه أن "القاعدة الصلبة"*هي التي تشكل طليعة ذلك المجتمع المأمول[2].

فالقاعدة الصلبة التي استخدمها عزام لها معنى مختلف تماما عن فكرة التنظيم الذي ولد في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، فلا شيء يجمع بين "القاعدة الصلبة" عند عزام، والتنظيم العسكري لابن لادن الذي كان بدأ سنة 1998، الذي أطلق رسميا تحت اسم "الجبهة الإسلامية العالمية"، فقد رأى عزام في القاعدة منطلقا أساسا يتألف من أفراد ملتزمين بالقضية، وفي وسعهم عبر التراكم التصاعدي لنضالاتهم أن يحدثوا التغيير، ما عناه عزام بالقاعدة هو التكتيك، وليس التنظيم[3].

تشكل جل الروايات المتعارضة عن أصول القاعدة وتطورها خلفية فهمم العالم الغربي لتطورها الإيديولوجي وتطورها في العمليات الإرهابية، فبحلول عام 1992 كانت مهمة

---

[1] - كريستينا هلميش، مرجع سابق، ص23.

* تعريف عزام لمصطلح "القاعدة الصلبة" الذي استخدمه مشابه "للطليعة" عند قطب، ويعني الأسلوب: "كل مبدأ يحتاج إلى طليعة تسير به إلى الأمام، وفيما هي تدفع نحو المجتمع، فهي تحمل أثقالا وتضحيات مضاعفة. ما من عقيدة على الأرض أو في السماء إلا وتحتاج إلى مثل هذه الطليعة التي تعطي كل ما تملك لتصل إلى انتصار عقيدتها".

[2] - نفس المرجع، ص41.

[3] - فواز جرجس، **القاعدة الصعود والأفول- تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص54-55.

القاعدة قد أصبحت كوكبية، والفتوى التي أصدرتها قيادة القاعدة تدعوا فيها إلى الجهاد ضد الاستعمار الغربي للأراضي الإسلامية بالتقابل[1].

يرى بعض الباحثين المتابعين لتنظيم القاعدة، أن التنظيم مر بثلاث مراحل رئيسية خلال السنوات العشرين الماضية، كما يأتي:

- **مرحلة التأسيس:** وهي مرحلة تبدأ من عام 1993، حين بدأ مؤسس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في تجميع أنصاره من جميع أنحاء العالم والجزيرة العربية على وجه الخصوص، عندما كان مقيما في جمهورية السودان، حيث كان يستثمر ما يقارب 200 مليون دولار خصصها للعمل في مجالات عدة منها الزراعة والمقاولات، وكان يرتبط في تلك الفترة بعلاقة وثيقة مع النظام السوداني، بقيادة "عمر حسن البشير"[2].
- **مرحلة العمل الجهادي العسكري:** وهي مرحلة بدأت عمليا عام 1998، عندما تقرر إعلان "الجبهة العالمية لمحاربة اليهود والنصارى"، حيث تشكل تحالف بين تنظيمات جهادية عدة، منها (الجهاد الإسلامي بزعامة أيمن الظواهري، والجماعة الإسلامية بقيادة رفاعي أحمد طه، ومنظمة جهادية مغمورة في جمهورية بنغلادش الشعبية) ونتج عن هذا التحالف هجمات عنيفة على المصالح الأمريكية في أكثر من منطقة من العالم من ضمنها مقر مشاة البحرية الأمريكية "المارينز" في مدينة "الخبر" شرق المملكة العربية السعودية عام 1996 الذي أودى بحياة عشرين عسكريا أمريكيا وجرح العشرات، وقاعدة الحرس الوطني في العاصمة الرياض.

أصدر بن لادن بيانه ضد الأمريكان في شهر نوفمبر عام 1996، وكان هذا هو البيان الأول الصادر من بن لادن بعنوان "إعلان الجهاد لإخراج الكفار من جزيرة العرب" وقد ركز البيان على قضية هيمنة النبوية، وقد استشهد بالأدلة الشرعية الداعية إلى إخراج الكفار من

[1] - كريستينا هلميش، مرجع سابق، ص57.

[2] - عبد الباري عطوان، مرجع سابق، ص142.

جزيرة العرب، وأن لا يبقى في الجزيرة دينان، وقد كان لبن لادن نشاطات إعلامية، حيث كان مقصدا للقنوات الإخبارية كمحطة (CNN) ومحطة القناة الرابعة البريطانية وغيرها من وسائل الإعلام العالمية والعربية، في هذه الفترة[1].

ثم حدث الهجومان على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العاصمة الكينية "نيروبي" والعاصمة التنزانية "دار السلام" في عام 1998، ثم الهجمات على برجي التجارة في نيويورك بالولايات المتحدة، في 11 سبتمبر 2001.

6- **مرحلة التوسع اللامركزي:** مرحلة التوسع اللامركزي لتنظيم القاعدة بدأت مع الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله في مارس عام 2003، وهو الحدث الذي أنقذ تنظيم القاعدة –وفقا للعديد من الباحثين والمختصين– من مرحلة التراجع التي أعقبت اعتداءات 11سبتمبر 2001، هذه المرحلة مهمة لأسباب عدة، حيث أعطت تنظيم القاعدة الفرصة لقتال الأمريكيين وجها لوجه بحكم وجود القوات الأمريكية على الأراضي العراقية.
كما سمحت لتنظيم القاعدة بالتوسع التنظيمي والتمدد الجغرافي من أجل تأسيس فروع عديدة في الجمهورية اليمنية، والمغرب الإسلامي، والصحراء الإفريقية، وجمهورية الصومال، وأخيرا في الجمهورية العربية السورية، وشبه جزيرة سيناء المصرية، علاوة على دولة المنشأ جمهورية أفغانستان الإسلامية.

أصدر أسامة بن لادن ورفقائه فتوى دعت المسلمين إلى قتل الأمريكيين، مدنيين كانوا أم عسكريين، في كل بلد يستطيعون فيه ذلك، من أجل تحرير المسجد الأقصى وغيره من المقدسات، وطرد جيوش الولايات المتحدة من جميع أراضي المسلمين، إلى أن تلحق بهم الهزيمة ولا يعود باستطاعتهم تهديد أي مسلم.

[1] - سعيد علي عبيد، **تنظيم القاعدة النشأة-الخلفية الفكرية-الامتداد**، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008، ص283-284.

من المؤكد أن هذه الفتوى تتناقض كليا مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية السمحة، في تعاملها مع غير المسلمين، فضلا عن أن أسامة بن لادن ذاته لم يكن مؤهلا علميا لإصدار مثل هذه الفتاوى[1].

يتوسع تنظيم القاعدة بصوره المختلفة جغرافيا بين العديد من الدول، وإن تفاوت حجم وعمق هذا الوجود من دولة أو منطقة إلى أخرى في العالم، حيث تتوزع القاعدة بشتى صورها بين آسيا وإفريقيا وأوروبا.

1- القاعدة في المنطقة العربية: تعد منطقة الشرق الأوسط –خاصة المنطقة العربية– من أكثر المناطق وجودا للقاعدة، خاصة نماذجها التي أصبحت أكثر صور القاعدة انتشارا وتأثيرا.

أ–قاعدة شبه الجزيرة العربية والعراق: ظهر تنظيم قاعدة شبه الجزيرة العربية باندماج فرعي التنظيم الأصليين الخاصين بكل من السعودية واليمن، وذلك عام 2009، وتلخصت الأهداف الرئيسية للتنظيم في الإطاحة بحكومتي السعودية واليمن، والقضاء على النفوذ الغربي في منطقة الخليج العربي، وقد ارتبط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية بمحاولة تفجير طائرة كانت في رحلة عبر الأطلسي إلى الولايات المتحدة عام 2009، وقد قام التنظيم بعدة عمليات على الأرض السعودية واليمنية.

ومثلما وجد تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" فقد وجد قريبا منه تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" وهو أحد نماذج القاعدة، وليس من فروعه.

وقد تأسس تنظيم القاعدة في العراق عام 2004، أي بعد عام من الغزو الأمريكي للعراق، عندما تعهد "أبو مصعب الزرقاوي" بالولاء لبن لادن وعلى الرغم من قيام التنظيم بالعديد من الهجمات، فإن قوته تراجعت كثيرا منذ 2006، عندما اتخذ العرب السنة في العراق موقفا

[1] - كريستينا هلميش، مرجع سابق، ص7.

معاديا للتنظيم، كما شنت القوات الأمريكية في العراق هجمات مكثفة ومتتالية ضده، ورغم أن "الزرقاوي" نفسه قتل في 2006، ثم خلفه "أبو حمزة المهاجر" عام 2010، فإن تنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين" لا يزال قائما.

ب-القاعدة في شمال إفريقيا: هو تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي ينشط بصفة أساسية في الجزائر، ويمتد نفوذه إلى موريتانيا، وتونس، والنيجر، ومالي، وجنوب الصحراء، كما يتولى التنظيم تدريب عناصر من دول الجوار التي تنفذ عمليات داخل أراضيها، على غرار المغرب وموريتانيا وتونس، وقد قسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شمال إفريقيا إلى مجموعتين من المناطق العسكرية، وجعل لكل منطقة أميرا يتولى تنفيذ أهداف التنظيم فيها، ويوجد في شمال إفريقيا أيضا تنظيم "أنصار الجهاد في جزيرة سيناء" وهو أحد نماذج القاعدة.

يوجد أيضا في هذه المنطقة حركة "أنصار الدين" في مالي، وهي حركة إسلامية مسلحة من الطوارق، وتعد أحد نماذج القاعدة.

ج-القاعدة في شرق إفريقيا: من أشهر صور القاعدة في شرق إفريقيا "حركة شباب المجاهدين" الصومالية وهي أيضا أحد نماذج القاعدة وتسيطر الحركة على معظم أرجاء جنوب الصومال ووسطه.

2-القاعدة في آسيا:

أ- **أفغانستان وباكستان:** لتنظيم القاعدة وجود كبير في أفغانستان وباكستان:

للقاعدة في باكستان عدد من الجماعات الحليفة مثل حركتي "لشكر طيبة و لشكر جهنكوي" والتي ربما ساعدت على إخفاء العديد من الأعضاء البارزين في التنظيم، وقد ساعد "محمد سعيد" مؤسس لشكر طيبة، بن لادن على تأسيس تنظيم القاعدة، إضافة إلى هاتين الحركتين

هناك حلفاء آخرون للقاعدة في باكستان مثل "الشبكة الحقانية"، ومجموعات أخرى من طالبان باكستان.

ب-اندونيسيا وجنوب شرق آسيا: منذ بدايات مشروع القاعدة حظيت منطقة جنوب شرق آسيا بعناية واهتمام أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة حيث قام بدعم حركات إسلامية مثل "حركة أبو يوسف، وحركة تحرير مورو".

وفي اندونيسيا، عهدت القاعدة بمهمة التنسيق بين كوادرها وخلاياها والجماعة الإسلامية الاندونيسية إلى "نور الدين محمد توغ" وهو ماليزي الجنسية. وقد نجح التنظيم في شن عمليات قوية بمنطقة جنوب شرق آسيا ضد أهداف غربية في مدينة بالي في أكتوبر 2002، ثم أكتوبر 2005، إضافة إلى عمليات ضد المسيحيين في اندونيسيا، ضد الجيش التايلندي، ويتلقى تنظيم القاعدة دعما ماليا قويا من القاعدة الأم، عبر مؤسسات مالية وتجارية في الفلبين.

3-القاعدة في أوروبا:

لا تتمتع القاعدة في أوروبا بالإمكانيات التي تتوافر في أماكن أخرى، ويصف مسئولو مكافحة الإرهاب المتشددين في أوروبا بأنهم يستلهمن أفكار القاعدة، لكنهم لا يتلقون أوامرهم منها على الدوام، وضلت أجهزة الأمن الأوروبية تحبط العديد من المؤامرات، وفي آخر عملية اعتقلت الشرطة الألمانية ثلاثة أشخاص يشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة، وأعلنت أجهزة استخبارات غربية في سبتمبر 2010 أنها أفشلت مؤامرة كانت تهدف إلى اختطاف وقتل رهائن في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقبل ذلك بسنوات أكد مسئولون بلجيكيون عام 2007 أنهم أحبطوا مؤامرة كانت تهدف لإطلاق سراح عضو تونسي في تنظيم القاعدة، مسجون في بلجيكا، وقد اعتقلت السلطات حينها 14 متشددا اشتبه فيهم. وقد ادعت

مجموعات على علاقة بتنظيم القاعدة مسؤوليتها عن تفجيرات قطارات مدريد في مارس 2004 ويعتقد كذلك أن تنظيم القاعدة على صلة بهجمات 2005 في لندن.

وبرز تنظيم القاعدة تواجده في أوروبا في حادث تولوز بفرنسا، ففي 9 مارس 2012 قام شاب مسلم من أصل جزائري، يدعى "محمد مراح" بالهجوم على مدرسة يهودية فقتل 3 أطفال وحاخام، وكان قبل ذلك بأسبوع قام بقتل 3 من قوات المضلات الوطنية الفرنسية، ثم لقي مصرعه أثناء القبض عليه، وذكر بيان نسب إلى تنظيم القاعدة، أن مراح عضو في التنظيم، ثم كشفت التحقيقات عن أنه ذهب إلى أفغانستان، وتلقى تدريبات في منطقة الحدود مع باكستان.

4-القاعدة في تركيا: هناك تيار جهادي بدأ ينتشر في تركيا، خاصة أن معظم أدبيات القاعدة ترجمت إلى اللغة التركية، إضافة إلى أن تركيا كانت بمثابة نقطة عبور للعديد من الجهاديين ضمن شبكة أوروبا، ثم تطورت إلى مشاركة من قبل الأتراك، وقد نفذ التنظيم الذي كان يقوده "محمود كبلان" عددا من العمليات، مما يدل على بدايات لتشكيل أحد نماذج القاعدة.

وكانت مسؤولية الاعتداءات التي ارتكبت في اسطنبول في نوفمبر 2003 قد نسبت إلى خلية تركية قيل إنها تابعة للقاعدة، وقد استهدفت هذه الاعتداءات كنيستين، والقنصلية البريطانية، وفرعا لبنك "إتش. إس، بي، سي" البريطاني، وراح ضحية تلك العمليات 63 قتيلا، بينهم القنصل البريطاني[1].

الواقع أنه لم تعد تخلو دولة حول العالم من وجود كيانات أو جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة، حتى أنه أصبح بإمكاننا القول مجازا أن للقاعدة إمبراطورية مترامية الأطراف تمتد جغرافيا عبر جميع دول العالم.

[1] - على بكر، **الارهاب، تنظيم القاعدة**، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، السياسة الدولية ، العدد188، 01-01-2012، ص06-08.

المطلب الثاني: استراتيجية القاعدة لإقامة دولة الخلافة

إن تنظيم القاعدة اعتمد في استراتيجيته على الممارسة العلمية والميدانية للجهاد ولم يعتمد على المرحلية كما هو عند سائر الجماعات الإسلامية، فلا يمنع عن القيام بالجهاد سوى العجز وعدم الإعداد المادي الكافي للمواجهة، أما الاستراتيجية المرحلية فلا مكان لها في هذا التنظيم، حيث تكون مرحلة التكوين العقائدي، ومرحلة التربية، ومرحلة الترابط الأخوي، ثم مرحلة السياسة، وبذلك يكون العمل التغييري هو النضال من أجل تحقيق الحريات، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومن أجل الاستقلال عن الهيمنة الخارجية[1].

بعد الإعلان في عام 1998 عن تشكيل الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين، بدأ المشروع الفعلي لعولمة الجهاد الذي أسس له التنظيم وفق استراتيجية تتوافق مع معطيات كل مرحلة، فالتنظيم وبعد أن ظل لسنوات طويلة يبحث عن نافذة إعلامية يطل منها إلى العالم ويبرر مشروعه الجهادي، وجد نفسه فجأة في فضاء واسع لم يمنحه فقط الحضور الإعلامي بل منحه صناعة الحدث الإعلامي والتواصل مع الآخرين سواء مع أعضاء التنظيم أو الجمهور المتابع.

وقد ذكر "عبد الباري عطوان" أنه شاهد أجهزة كومبيوتر وأجهزة اتصالات من أحدث ما توصل إليه العلم، وأن ابن لادن كان قادرا على ولوج شبكة الانترنيت مع أن هذه التقنية لم تكن حينئذ متوفرة للجميع، كما هو الحال اليوم، ولشعور قادة التنظيم بالدور الرئيسي الذي قد تلعبه شبكة الانترنيت ليس فقط كوسيلة تواصل بل كوسيلة إعلامية مؤثرة يمكن من خلالها استقطاب كوادر جديدة للتنظيم، وبالتالي بناؤه أفقيا كما يريد.

ومن هنا بدأ التنظيم مرحلة أخرى بسياسة أخرى، فبادر في تحويل هيكلته التنظيمية من الإدارة المركزية إلى الإدارة اللامركزية للتوغل والانتشار في معظم دول العالم كخلايا نائمة

[1] - سعيد علي عبيد، مرجع سابق، ص82.

تنمو وتتكاثر في البيئة المستهدفة ويقتصر دور القيادة المركزية على الدعم اللوجستي والتوجيه كما رأينا في العراق وقبل ذلك في اليمن والسعودية، وقبل الشروع في تفصيل الإيديولوجية الإعلامية التي انتهجتها الجيل الثاني من القاعدة في السعودية سنلقي نظرة سريعة على نشأة التنظيم فيها وعلى أحداث 11 سبتمبر لارتباطهما الشديد من وجهة نظر الباحث بإقامة الإمارة الإسلامية، حيث يرى الباحث أن خطة القاعدة لإقامة دولة الخلافة أو الإمارة الإسلامية تنطلق من ثلاث محاور:

- تكوين فرع لتنظيم القاعدة في السعودية للقيام بحرب استنزاف طويلة الأمد ضد القوات السعودية والأمريكية في حال نجاح التنظيم في جر أمريكا إلى الحرب داخل السعودية، بعد توجيه ضربة نوعية داخل الأراضي الأمريكية يبدأ التسويق للدول الإسلامية من السعودية بحكم وجود المقدسات الإسلامية فيها.
- ضربة نوعية توجه لأمريكا في عقر دارها لجرها إلى الحرب داخل السعودية، وكانت أحداث 11 سبتمبر 2001 هي الضربة النوعية التي خطط لها التنظيم.
- حملة إعلامية مكثفة من خلال شبكة الانترنيت بوصفها الوسيلة الإعلامية الوحيدة المتاحة للترويج لأيديولوجية التنظيم لتتشكل بذلك إيديولوجيته الإعلامية[1].

[1] - عبد الباري عطوان، مرجع سابق، ص146.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقاعدة وأهدافها

1/ الهيكل التنظيمي:

سنتناول مراحل تكوين الهيكل التنظيمي للقاعدة من خلال حياة مؤسس وقائد التنظيم، ففي عام 1984 أنشأ أسامة ما يعرف بـ "بيت الأنصار" في "بيشاور"، وكان يعرف أيضا بالمضافة، حيث كان القادمون للجهاد من البلدان العربية يعانون من مسألة استقبالهم في باكستان، ولما أنشأ بن لادن هذه المضافة سهل الأمر على القادمين حيث يقضون في بيت الأنصار الذي يشرف عليه التابعون للشيخ أسامة، وقتا قصيرا قبل توجيههم إلى معسكرات التدريب، ثم المساهمة والمشاركة في المعارك القتالية.

وفي نفس العام 1984 أنشأ الدكتور "عبد الله عزام" مكتب الخدمات في بيشاور وقام بالدور الإعلامي لنشر الفكر الجهادي والتحريض، وحث المسلمين على الجهاد بالنفس والمال، وجمع التبرعات المالية والعينية ونقلها إلى المجاهدين، وكان الشيخ الدكتور "تميم العدناني" الفلسطيني الأصل من أهم الشخصيات التي نشطت في المجال الإعلامي، وانطلقت من مكتب الخدمات إلى العالم العربي والإسلامي، بل والدول الأوروبية، ومن الصعب قبول فكرة عدم التنسيق بين الشيخ عزام وتلميذه بن لادن، إذ لكل منهما دوره الهام، فبيت الأنصار يستقبل ويوجه ودوره هو مهمة داخلية، أما مكتب الخدمات فهو يوجه ويشحذ الهمم، ويجمع الأموال والمعونات، فهو يقوم بمهمة إعلامية خارجية بينهما تكاملية بحيث شكلا أول نواة للقاعدة، وبعد أن اتسعت أنشطة بيت الأنصار وازدادت أعداد القادمين، قرر أسامة في عام 1986 أن يتعدى المرحلة الأولى ليتوسع في الإشراف والتنظيم للعملية الجهادية، وهنا جاءت فكرة المعسكرات التي أنشأها بن لادن لتكون هي المحاضن العسكرية التي تستقبل الذين يرسلهم بيت الأنصار، وبهذا تكونت "البنية التحتية" للقاعدة[1].

[1] - سعيد علي عبيد، مرجع سابق، ص272.

وتتوزع المهام داخل التنظيم كالآتي:

- اللجنة العسكرية: هي المسؤولة عن عمليات التدريب وتوفير الأسلحة والتخطيط للهجمات.

- لجنة المال والأعمال: هي التي تمول العمليات من خلال الحوالات، وتوفير تذاكر الطيران وجوازات السفر، وتدفع الأموال لأعضاء القاعدة، وتشرف على أرباح الأعمال. وفي تقرير لجنة 11/9 تم تقرير أن القاعدة تحتاج مبلغ 30 مليون دولار أمريكي سنويا لإجراء عملياتها.

- لجنة الشريعة: تراجع الشريعة الإسلامية، وتقرر مطابقة مسارات العمل للشريعة.

- لجنة الدراسات الإسلامية/ الفتاوى: تصدر الفتاوى مثل فتوى عام 1998 التي تحرض المسلمين على قتل الأمريكيين.

- في أواخر التسعينات تشكلت لجنة الإعلام، والتي تولت إصدار نشرة إخبارية والعلاقات العامة، وفي عام 2005 شكل تنظيم القاعدة "السحاب" بيت الإنتاج الإعلامي لها، لتوفير احتياجاتها من المرئية والمسموعة.

2/ أهداف تنظيم القاعدة:

بدأ أسامة بن لادن الدعوة لهذا التنظيم بصورة علنية، فلم تخل محاضرة من محاضراته أو ندوة من ندواته إلا ودعا إلى ضرورة قيام كيان قوي يضم عناصر المجاهدين من كل بلدان العالم العربي والإسلامي.

فإذا كانت التنظيمات الأخرى والجماعات الإسلامية قد اتفقت على إبقاء عدة جوانب في دعوتها للانضمام إليها بشكل سري كالبيعة مثلا، لكن بن لادن لم يكن يخفي مسألة البيعة، بل كان يدعوا إلى البيعة العامة وتأكيدها والتذكير بها، ولقد كرس بن لادن وأتباعه كل

الإمكانيات المتاحة لديهم لتشجيع الشباب المسلم للسفر إلى أفغانستان، وهناك سيكون من السهل احتوائهم وإقناعهم بمسألة البيعة لأمير المجاهدين.

وقد أعلن ابن لادن أهدافه منذ البداية: ""ونحن بهذا الجهاد لا نبتغي تحرير أفغانستان فقط، فأفغانستان جزء من العالم الإسلامي، وإنما أملنا وهدفنا أن تكون النواة لتجيع طاقات الشباب المسلم والعربي لتدريبهم حتى يكونوا بإذن الله نواة الجيش الإسلامي مع إخوانهم المجاهدين في أفغانستان لتحرير باقي أراضي المسلمين".

وهدف القاعدة: "ومبتغاها مواصلة الجهاد حتى نلقاه سبحانه وهو راض عنا، ونكون من الفئة التي تقاتل على أمر الله حتى يتحقق النصر الشامل للمسلمين". ومنهجها: "ومنهجنا منهج أهل السنة والجماعة جملة وتفصيلا".

أيضا تشمل أهداف القاعدة إنهاء النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية وإنشاء خلافة إسلامية جديدة، وتعتقد القاعدة أن هناك تحالف مسيحي-يهودي يتآمر لتدمير الإسلام[1].

وقد قامت القاعدة كتنظيم عالمي بعدة هجمات لعل من أبرزها ما يلي:

تظل هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية أبرز عمليات القاعدة على الإطلاق والتي استخدمت فيها طائرات مخطوفة للهجوم على مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع، وأدت إلى مقتل نحو ثلاثة آلاف شخص.

ويشتبه في علاقة التنظيم بعدد من العمليات الأخرى من بينها:

1- جوان 1996: الهجوم بشاحنة مفخخة على قاعدة "الخبر" بالمملكة العربية السعودية ما أوقع 19 قتيلا أمريكيا و400 جريح.

[1] - - سعيد علي عبيد، مرجع سابق، ص266-268-269.

2- أوت 1998: هجوم على سفارتي الولايات المتحدة بكل من كينيا وتنزانيا وسقوط 224 قتيلا.

3- أكتوبر 2000: هجوم بزورق على المدمرة الأمريكية "كول" في عدن اليمنية يوقع 17 قتيلا و38 جريحا في صفوف منشأة البحرية الأمريكية (المارينز).

4- أفريل 2002: هجوم على ملهى ليلي في بالي الاندونيسية يوقع 202 قتيل و300 جريح.

5- ماي 2003: سلسلة هجمات بالمتفجرات تستهدف مصالح غربية في مدينة الدار البيضاء المغربية تخلف أكثر من 30 قتيلا.

6- نوفمبر 2003: هجوم على كنيستين يهوديتين في مدينة اسطنبول التركية يخلف 27 قتيلا ونحو 300 جريح.

7- مارس 2004: هجمات على قطارات الضواحي في العاصمة الاسبانية مدريد يوقع 191 قتيلا و1500 جريح.

8- جويلية 2006: هجمات على منتجع شرم الشيخ في مصر تخلف 88 قتيلا.

وبالإضافة إلى هذه الهجمات تبنت الأفرع التابعة للتنظيم عددا من العمليات اختلفت أهدافها، ففي المنطقة المغاربية برز تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهو تنظيم سلفي مسلح نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي غيرت اسمها وأعلنت ولاءها للقاعدة.

وقد شن التنظيم عدة عمليات تفجير واختطاف أبرزها عملية تستهدف يوم 5 سبتمبر 2007 تجمعا شعبيا كان في انتظار الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بمدينة باتنة مخلفا 22 قتيلا وأكثر من 100 جريح.

وعرف هذا الفرع باختطاف عدد من السياح الأجانب، بينهم اختطاف أربعة سياح بريطانيين بمالي في جانفي 2009.

كما نشأ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب إثر اندماج تنظيمي القاعدة في السعودية واليمن في بدايات عام 2009، وقام التنظيم بعدة عمليات كان أغلبها داخل الأراضي اليمنية والسعودية، وتمثلت أبرز عملية في محاولة الاغتيال التي تعرض لها الأمير "محمد بن نايف" مساعد وزير الداخلية السعودي يوم 28 أوت 2009 في مدينة جدة[1].

على العموم يمكن القول بأن أهداف القاعدة تختلف باختلاف البلدان التي تتواجد فيها، ففي أفغانستان تهدف القاعدة إلى مساعدة طالبان في حربها ضد الأمريكيين تمهيدا لعودة الإمارة الإسلامية إلى السلطة التي أطيح بها عام 2001، وفي باكستان تهدف القاعدة بالتحالف مع طالبان باكستان إلى إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بالولايات المتحدة لإفشال محاولات السيطرة على هذا البلد، أما في شبه الجزيرة العربية فيعمل التنظيم على "طرد المشركين من جزيرة العرب" وإسقاط أنظمة الحكم المتعاونة مع الولايات المتحدة، وعلى رأسها النظامان السعودي واليمني، ولا يختلف الهدف كثيرا في الصومال عن ذلك.

[1] - تقارير وحوارات الجزيرة، **تنظيم** القاعدة، على الرابط: https://www.aljazeera.net/../EUUOF4C1-F35E-917F.8 تاريخ الاطلاع: 01. 05. 2016.

المبحث الثالث: الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الحرب الوقائية من المواضيع والمفاهيم الحديثة والمطروحة بشدة على الساحتين الأكاديمية والعملية، حيث استولى الموضوع على اهتمام منظرين وخبراء ومفكرين لكونه يشكل سابقة لا مثيل لها في التاريخ الأمريكي والعالمي، وبدرجة أساسية بعد تحول النظام الدولي وتأثير المتغيرات الجديدة التي أفرزها. الأمر الذي أفضى إلى بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى مسيطرة عالميا في العديد من المجالات أبرزها المجال العسكري.

ولدراسة ذلك خصصنا هذا المبحث الذي يندرج تحت عنوان الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وهو العنوان الذي تنضوي تحته ثلاثة مطالب تحاول توضيح مفهوم الحرب الوقائية ونشأة المفهوم وتطوره في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والمطلب الأخير فيه بعنوان أسس الحرب الوقائية ضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

المطلب الأول: مفهوم الحرب الوقائية

إن النظر لمختلف تعاريف الحرب الوقائية يوحي بتوفر كلا من عنصري التهديد والخوف من تحركات العدو المستقبلة من جهة، وطبيعتها العسكرية من جهة أخرى، وهذا ما يعكس دون شك المفهوم التقليدي للحرب الوقائية، خاصة الذي كان سائدا طيلة فترة الحرب الباردة، غير أنه بتغير طبيعة القوة في العلاقات الدولية، ونشوء علاقات قوة وصراع جديدة بين الفاعلين، لم يلبث وأن طرأ تحول في صياغة مفهوم مناسب لهذه الحرب في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، هذا إلى جانب إعادة النظر في شكل التهديدات والأخطار الجديدة التي تدعوا إلى حرب وقائية ضدها.

ويشير في هذا السياق نائب مستشار الرئيس القومي السابق للولايات المتحدة الأمريكية "جيمس ستاينبرغ"، في دراسة حديثة له أن العمل الوقائيPréventive action يقتضي توفر ظروف دافعة له، وقد اختصرها في النقاط التالية:

1- أن يكون ضد الإرهابيين.

2- أن يستهدف إزالة مقدرات تمثيل خطر.

3- أن يكون بهدف التدخل في حالة الدول الفاشلة.

4- أن يكون استخدامها لتغيير النظام[1].

والمتتبع لتطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية حيث فتحت صفحة جديدة من السباق نحو التسلح بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتخاذ السوفياتي، وكان السعي حثيثا لتطوير القوات النووية، يتبين اتصال مفهوم الحرب الوقائية الوثيق بعنصرين أساسيين:

أولا: تحديد نية العدو أو الخصم في الإضرار.

ثانيا: تحديد المقدرات التي يمتلكها والتي تشكل خطر.

بالنسبة لنية العدو في الإضرار، فهي تشكل السند القوي الذي يعتمد عليه المقدر الأمريكي في تبرير الاستخدام الوقائي للقوة ضد دولة معينة، قبل أن تتوفر المقدرة على الإضرار، ولهذا تعد مسألة تقييم نوايا الخصم التحدي الأكبر في المبادأة بالحرب[2].

---

[1] -James Steinberg, « **preventive force in the usnationalsecuritystrategy** » , survival ;47(winter 2005-2006) availableat : http://www.com.w.org/qdr/fulltext/0601steinberg.pdf.

[2] - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص127.

فصانع القرار يرى في الحرب الوقائية حرب فرصة وليست حرب ضرورة، حيث يدعوا للقتال مبكرا مع اكتشاف النوايا العدوانية للخصم بدلا من تأجيله إلى وقت متأخر، وهذا يعطي آفاق كبيرة للنجاح والفوز، وكذا يجعل القتال أقل تكلفة.

تبقى مسألة تحديد النوايا محكومة ذاتيا على الأقل نسبيا من جانب تحقيق المصلحة، واختيار الحرب مع الخصم، فقد يخطئ المقرر في نواياه أو يتعمد ذلك ضمن الأهداف المسطرة لدولته في سلوكها الخارجي، فالأخطر التي يروج لها المقرر، ويدعي أنها آتية من طرف دول يحتمل وقوع خطر من جانبها، يمكن قياسها دون تجليها في الواقع بشكل موضوعي.

أما فيما يتعلق بالمقدرات، فيتوجب على القادة والمسؤولين القيام بتقييم شامل لمقدرات الخصم العسكرية التي يتضح بعد دراستها بتقييم شامل من قبل الاستخبارات المعنية مدى فعاليتها، وسرعة توظيفها خلال بدء العمليات العسكرية، فينظر الكثير من الخبراء للحرب الوقائية في هذا الإطار كأداة أساسية لحظر انتشار الأسلحة النووية.

انطلاقا من هذين العنصرين ينظر للحرب المشروعة إذا تم شنها ضد معتد أو خصم، بأنها قائمة على تحديد المعتدين المحتملين، الذين لهم كلا من المقدرة النية على الإضرار، وكذا المبادرة في المستقبل القريب، وهذا بخلاف الحرب الوقائية التي تعتمد فقط على الافتراض بوقوع تهديد من قبل الخصم، حتى في ظل غياب أدلة ملموسة على قدرات الخصم[1].

ويضيف البعض فكرة التعاون في نسب معدلات النمو في المقدرات العسكرية والتسلح عموما من جهة، والتخوف من إمكانية حصول العدو أو تطويره لأسلحة نووية أو مقدرات جديدة دفاعية أو هجومية، وفي الصدد تفسر الحرب الوقائية بأنها قرار صائب يثتضي من صانع

1 - claire E.Rak, « counterproliferationstrategy: the role of preventivewar,reventivestrikes, and interdiction » approved for public releas ; (CALIFORNIA : NAVALPOSTGRADUATE SCHOOL ;2003)P34. Availableat : http://www.dtic.mil/get-tr-doc/pdf?:ADA418216

القرار أن يضع في الحسبان كل التطورات التي تحرزها دولة أخرى، خصوصا في إطار تطوير الأسلحة الاستراتيجية التي تمتلكها، بحيث أن المبادرة بالعمل العسكري المسبق ضد هذه الدولة–على وجه الافتراض لا اليقين– قد تعطي نتائج هامة كانت من توقعات صانع القرار، وبصفة أساسية إذا تعلق الأمر بدولة معادية أو ساعية لتغيير معطيات الواقع الراهن.

انطلاقا مما سبق يتضح أن الحرب الوقائية "عبارة عن عمل عسكري، تبادر إليه دولة ذات مقدرات عسكرية متفوقة ضد دولة أخرى لأن الدولة الأولى ترى أن الدولة الثانية المستهدفة تشكل تهديدا، ليس بالضرورة وشيكا وإنما محتوما التصدي له في أقرب وقت، وهذا ضمن حسابات تقع في المستقبل على أساس التكهن والافتراض لا أكثر".

ويعرفها الباحث "ميشال نوفاك" في هذا الصدد كما يلي: "هي ذلك الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجوم الخصم المحتمل في المستقبل، بمعنى أن القوة العسكرية تستخدم ضد بلد لمنع تهديد يمكن أن يطرحه في المستقبل، والذي يثير مخاوف البلد المهاجم، ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس في التهديد الحاضر، من قبل الخصم وإنما الافتراض بنواياها الممكنة مستقبلا"[1].

المطلب الثاني: نشأة مفهوم الحرب الوقائية وتطوره في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

- **نشأة المفهوم:** على الرغم من أن العديد من المتخصصين في الشؤون العسكرية الاستراتيجية ينظرون للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة المتمثلة في الحرب الوقائية على أنها وليدة أحداث 11 سبتمبر 2001 ألا أن هذه الأخيرة –في حقيقة الأمر– لم تعمل إلا على تسريع صياغة دقيقة وكاملة لهذه العقيدة، التي أصبح يطلق عليها في الأدبيات

[1] -The national securitystrategy of united states of america , september,2002 availableat: http :state.gov/documents/organization/63562.pdf.

المعاصرة بـ "عقيدة بوش" فأصل الفكرة في توجيه ضربات وقائية أولى ضد دولة لها إرادة بالاعتداء يعود إلى فترة تاريخية بعيدة نسبيا، يمكن تحديدها مع بداية القرن 19، وهذا في إطار معروف قديما ب"مبدأ مونرو" في السياسة الخارجية الأمريكية.

تشكل فكرة الحرب الوقائية المرحلة الأولى من مراحل تطور هذه الإستراتيجية الهجومية للولايات المتحدة، ويقع الإطار الزمني لهذه النظرية في الفترة ما بين 1945 و 1949 التي احتكرت فيها ملكية الأسلحة النووية في المجتمع الدولي[1].

فقد ساد الاعتقاد في دوائر الخبراء العسكريين والسياسيين والمسؤولين عن التخطيط لمثل هذه الإستراتيجية، بأن الاتحاد السوفياتي –وهو الخصم الاستراتيجي –كان في طريقه لامتلاك قوة نووية، وحينئذ كان من المتعين على الغرب أن يواجه خطر الهجوم النووي، الذي كان من المحتمل أن يبادئ به السوفيات، ومن هنا تبلور مفهوم الحرب الوقائية[2].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، أثار العديد من المسؤولين الأمريكيين وحلفائهم البريطانيين فكرة أساسية وجادة تنبئ على التخوف الكبير من التهديد المتنامي من قبل التحاد السوفياتي، والحاجة الملحة لتطبيق الحرب الوقائية وقد بدأ التفكير في شن حرب وقائية أمريكية ضد الاتحاد السوفياتي في مطلع سبتمبر 1945 مع إصدار هيئة الأركان المشتركة الأمريكية التابعة للجنة تنسيق الحرب البحرية لمذكرة ينوي فيها طائفة من الجنرالات والقادة السياسيين شن هجوم وقائي جوي ضد بعض المراكز السوفياتية بنية الحيلولة دون أن تتطور عسكريا وتلحق بغمار السباق نحو التسلح .

وفي ظل التحول الكبير الذي طرأ على المنظومة العسكرية الإستراتيجية عمليا ونظريا بفعل تأثير السلاح النووي ارتفعت الدعوات للممارسة الضربات الوقائية ضد السوفيات، بحجة

---

[1] - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص125.

[2] - نفس المرجع، ص124.

تفادي وقوع خطر من طرفهم في زمن لاحق إلا أنها كانت محل دراسة ومناقشة واسعة، آلت إلى الرفض بالنسبة "لترومان" فقد كان موقف إدارته نوعا ما يميل إلى العقلانية بشأن استخدام القوة العسكرية مبكرا، ونابع أساسا من رغبته في الحفاظ على الأمن القومي والحيلولة دون وقوع حرب نووية شاملة مكلفة للطرفين والأكثر من ذلك تغير الظروف الأمنية والإستراتيجية، مع تمكن السوفيات من الحصول على مقدرة الضربة الثانية ضد الولايات المتحدة عام 1949[1].

وأصبح الحديث الجاري في الخمسينيات عن إستراتيجية الردع النووي التي تحكم العلاقات المتبادلة بين القوتين العظيمتين في مختلف مناطق العالم، وبالتالي يمكن القول أن الانتقال من إستراتيجية الحرب الوقائية إلى الردع والاحتواء كان محكوما –دون شك– بالظروف المحيطة بالقوى الدولية الكبرى وخياراتها السياسية من جهة، ومن جهة أخرى بعنصر العقلانية في الموقف والسلوك.

كما هو معروف أن النظام الدولي تحول جذريا بعد انتهاء الحرب الباردة وتحولت معه مختلف المتغيرات من طبيعة وعدد الوحدات والفواعل وكانت طبيعة العلاقات القائمة بينها، إضافة إلى تحول القطبية الثنائية إلى قطبية أحادية تتمثل في تزعم الولايات المتحدة للنظام الدولي، بسبب القوة المتعددة الأبعاد التي تملكها.

- **تطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**

عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 على نيويورك وواشنطن، تخلت إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش" عن عقيدتي "الردع والاحتواء والمزدوج" واللتان كانتا الأساس الذي كانت تبنى عليه الاستراتيجيات العسكرية منذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) في 1947،

[1] - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص126.

وطوال السنين في التي سبقت أحداث سبتمبر 2001 إذ تبنت إدارة الرئيس بوش الابن عقيدة الحرب الاستباقية، كما يتضح من الحرب ضد طالبان في أفغانستان 2001 والحرب على العراق 2003، لقد أحدثت هجوما سبتمبر 2001 تحولا كبيرا في التطورات الأمنية لمختلف دول العالم، فضلا عن تغييرها لمعالم النظام العالمي.

في الأول من حزيران 2002 قدم الرئيس بوش العقيدة العسكرية الجديدة أمام حفل تخرج الدفعة (908) من ضباط أكاديمية "ويست" العسكرية الأمريكية حين قال أن الردع لا يفعل شيئا ضد خلايا إرهابية غير مرئية تعمل كالأشباح ليس لها وطن ولا مواطنون مسؤولون عن حمايتهم" وشرح مضامين الإستراتيجية التي سوف تستلمها إدارته من تلك العقيدة وهي تشمل إعادة نظر صريحة في مبادئ السياسة الدفاعية التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة[1].

استنادا إلى قانون Gold water–Nicols (GNA) عام 1986 حول إعادة تنظيم الدفاع، عملت كل إدارة أمريكية تحت إلى إعداد رسمي حول إستراتيجية أمنها القومي، يتضمن السياسة الخارجية والإستراتيجية العملي للولايات المتحدة، وفي هذا الإطار تم إعداد واحدة داخل البيت الأبيض ونشرها في سبتمبر 2002 تحت عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"[2].

وما ميز هذه الوثيقة بلورة مفهوم عريض للحرب الوقائية، التي اعتبرها كثير من المفكرين تحولا كبيرا في منظور الولايات المتحدة الأمريكية للطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها على ضوء التحديات الأمنية في البيئة الدولية الجديدة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،

[1] واثق محمد براك السعدون، **عقيدة الحرب الاستباقية في الاستراتيجية الأمريكية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

[2] - بن عمار إمام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، دراسة حالة العراق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008، ص70.

فقد جاء تغيير الإستراتيجية من عقيدتي الردع والاحتواء إلى الوقائية والتدخل، كاشفة الغطاء على تفكير المحافظين الجدد المؤثر بشكل واسع في صياغة هذه الوثيقة.

ولأجل فهم الحرب الوقائية ودوافعها في الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد، ينبغي التطرق إلى الخلفية النظرية المتمثلة في وثائق وتصريحات هامة ساعدت على بلورتها، ففي عام 1991 أعد "بول ولفويتس" نائب وزير الحربية الأمريكي آنذاك، دليلا للأمن القومي أكد فيه على فكرتين، الأولى أن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية هم منافسون محتملون، لا بد من منعهم من الطموح إلى دور إقليمي أو عالمي أكبر مما ينبغي، والثانية أن التدخل العسكري الأمريكي سمة ملازمة للشؤون الدولية[1].

ثم تبعها إعداده دليل الخطة الدفاعية في 15 فيفري1992، ثم ضمن وثيقة سرية قام وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" بالتوقيع عليها، ثم طرحتها الإدارة الأمريكية على قادة عسكرية كبار يصيغون وفق خططهم وميزانياتهم في العقد المقبل وما بعده، وفكرة الهجمات الوقائية احتلت مكانة مركزية في مضمون الوثيقة، حث تكشف عن التحول الكبير الذي طرأ في تفكير "رامسفيلد" وزعماء مدنيين آخرين، المتمثل في التركيز الجديد على أسلوب يعتمد أكثر على التدخل وتفضيل الفعل العسكري[2].

كما كانت وفق هذا الدليل خطة صريحة ودعوة إلى الشروع في وضع نظام دولي جديد يقوم على الهيمنة الأمريكية واستعمال الأسلحة النووية والكيماوية بصفة وقائية، تزامنا مع إعادة

---

[1] - غازي حسن، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والعالمية والامبريالية الأمريكية**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، على الرابط: http://www.ALBAHTH-AS-Porty.org/ANTICLES-PHP?:297. تاريخ الاطلاع: 02.05.2016.

[2] - كمال مساعد، **الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجية**، بيروت، معرض الشرف، ط1، 2004، ص24.

التوجيه التام للإستراتيجية العسكرية الأمريكية عقب سقوط الاتحاد السوفياتي، وما تبعه من قيام حرب الخليج الثانية[1].

وقد لخص "باسفيتش" العناصر الثلاثة الأساسية التي تضمنتها هذه الوثيقة ومغزاها بالنسبة للروح العسكرية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كمايلي:

1- إيمان عميق بضرورة تأمين قوة عسكرية لا مثيل لها.
2- التزام باستمرارية التفوق العسكري الأمريكي أطول مدة ممكنة
3- استغلال فوائد هذه القوة إلى الحد الأقصى عبر خطة تحرك شاملة[2].

وللملاحظة فإن هذه الخطة الدفاعية 1992، أصبحت كتيب الإرشادات للإدارة الأمريكية مع وصول الرئيس بوش وفريقه من المحافظين الجدد للسلطة في 2001، بالإضافة إلى أهمية الوثيقة، صدرت وثيقة أخرى لا تقل أهمية تتمحور حول الدور العسكري لأمريكا في العالم بعد الحرب الباردة، تحت عنوان: "إعادة بناء دفاعات أمريكا، الإستراتيجية، القوات والموارد من أجل قرن جديد"، يمثلها المحافظون الجدد ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد[3].

كرست الدراسة حول إعادة بناء الدفاع في ظل هذا المشروع على القطاع العسكري الذي يعد مصدر القوة والهيمنة الأمريكية، وإعادة تجديد دوره بما يستجيب وظروف البيئة الدولية الجديدة، خصوصا وأن واضعيه من المحافظين الجدد، سعوا لمنع قوى أخرى تهدد أمن ومكانة الولايات المتحدة في العالم وقد جاء في الوثيقة ما يلي :

---

[1] - سامي ناير، **الامبراطورية في مواجهة التنوع**، ترجمة علي المخلبي، طرابلس، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية، 2006، ص70.

[2] -غسان سلامة، **أمريكا والعالم، إغراء القوة ومداها**، ترجمة: مصباح الحمد، بيروت، دار النهار، ط2، 2006، ص80.

[3] - FORLOCK :AREPORT OF REBUILDING AMERIC'S DEFENAES,strategy, **forces and resources for a new century**, sep 2010 ; availableat : http://www.information clearing hous,in/o/pdf/rebuildingamericas befenses.pdf.

"يدعو المشروع الولايات المتحدة للتحكم في قيادة العالم واتخاذ خطوات ملموسة للحفاظ على مكانة أمريكا وتوسيعها... فالولايات المتحدة تمثل القوة الكبرى الوحيدة، التي تجمع بين القوة العسكرية المتفوقة والريادة التكنولوجية العالمية وأكبر اقتصاد أنها تقف على رأس نظام التحالفات... حاليا لا تواجه الولايات المتحدة أي منافس، وإستراتيجيتها الكبرى ينبغي أن تهدف إلى الحفاظ على هذا الموقع المميز أكبر قدر ممكن في المستقبل... كما أن دور القوة العسكرية يكمن في الحيلولة دون بروز منافس قوي أكبر لها"[1].

كما صدرت عن البنتاغون عام 1997 وثيقة بعنوان المراجعة رأسا على عقب، ووثيقة أخرى عام 1999 بعنوان ثورة في الشؤون العسكرية، أقرتا بوجوب إعداد الجيش الأمريكي ليكون قادرا على خوض حربين على غرار حرب الخليج الثانية، في مكانين متباعدين من العالم في الوقت نفسه، وقد حدد "رامسفيلد" في ثناياها المخاطر المستقبلية على الولايات المتحدة الأمريكية من أسلحة الدمار الشامل، لتبرير الحرب الوقائية، وإحكام السيطرة على العالم.

مثلت وثيقة الاستعراض الرباعي بداية قوية لإدماج إستراتيجية الدفاع الوقائي ضمن وزارة الدفاع الأمريكية، خاصة التي صدرت في 2001، حيث انصبت على واجب استخدام تكنولوجيا جديدة لدرء التهديدات الجديدة الكبرى إذا ظهرت في المستقبل، خصوصا التي حددت في الخليج الفارسي وشبه الجزيرة الكورية[2].

وقد أجرى خبراء البنتاغون في الواقع ثلاث دراسات أساسية منذ تولي الرئيس بوش الابن زمام الرئاسة، واحدة حول ظروف حياة العسكريين، لكن الاثنين الأخريين هما تقرير يقدم كل أربع سنوات حول السياسة الدفاعية، كان لها بعد استراتيجي جوهري.

---

[1] - James A.Russel, **strategy, security and war in iraq, the us and thegulf in the 21 st century**, combridgereview of international affairs.vol.18.n.02 july.2005. p287.

[2] - أشتون ب كارتر، ويليام ج. بيري، **الدفاع الوقائي، إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ترجمة: أسعد حليم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2001، ص26.

كما عكست خطابا تبوش ملامح هذا التوجه الاستراتيجي الجديد، خصوصا في حالة الاتحاد في مطلع السنة، وكان "دونالد رامسفيلد" أكثر وضوحا عندما أعلن في 2002/01/31 أن الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب الوقاية والدفاع الذاتي، وأحيانا المبادرة في العمليات، وقد يتطلب الدفاع ضد الإرهاب وغيره من المخاطر البارزة في القرن الحادي والعشرين، نقل الحرب لدى الأعداء، ففي بعض الحالات يكون الدفاع الجيد أفضل أشكال الهجوم[1].

على الرغم من أن فكرة الدفاع الوقائي كانت مطروحة بقوة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي طيلة فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أنها بدأت تأخذ شكلا أكثر تبلورا في فترة ما بعد هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، ففي خطاب حالة الاتحاد في جانفي2002، أشار الرئيس جورج بوش إلى أن المخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة تأتي من جماعات إرهابية دولية، ومن دول تتساهل معها وتؤويها أو تدعمها، وأيضا من هؤلاء الذين يملكون أسلحة الدمار الشامل أو اللذين يتزودون بها أو يستعدون لإنتاجها، وأكد أنه لطالما أن هذه المخاطر قد تغيرت من حيث مصدرها وطبيعتها، فإن الرد عليها أيضا يجب أن يتغير.

بدأت العقيدة الوقائية تتضح أكثر من خلال خطاب بوش في الأول من جانفي 2002، أمام أكاديمية "ويست بوين" العسكرية حيث تضمن في ما يتجاوز المفهوم الدفاعي الجديد، إعادة نظر صريحة في المبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية مع ما يترتب على ذلك من نتائج أساسية في السياسة الخارجية وتنظيم القوات المسلحة وقياداتها.

باختصار كل هذه الوثائق والخطابات من طرف الرئيس الأمريكي ووزير الدفاع في البيت الأبيض شكلت الأساس النظري لبلورة مفهوم الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي.

---

[1] - george w. bush, state of the union address 29 janvier ;2002 availableat : http://www.presidency,uxsb/ws/index.php?pid-29644.

المطلب الثالث: الحرب الوقائية ضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

برزت فكرة الحرب الوقائية كاستراتيجية أمريكية جديدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتبنتها الإدارة الأمريكية للرئيس جورج بوش الابن كعقيدة ونظرية معتمدة في السياسة الخارجية، بعدما تم نشرها من قبل البيت الأبيض في سبتمبر 2002 ضمن وثيق إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، فهي تعبر مفاهيميا عن سياسة أو إطار عمل تحتفظ فيها الولايات المتحدة بحق مهاجمة دول تعتبر طامحة لأن تشكل تهديدا أو منافسة محتملين على الصعيد العسكري.

كما تعتمد أساسا على الافتراض بأن العدو سيبدأ الحرب في المستقبل القريب، وبالتالي ستصبح ملائمة جدا للطرف الذي يباشر بها، بمعنى أوضح فهي تعبر عن القيام أو التحول في الرد لمنع هجوم معاد محتمل على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم، لمنع هجوم معاد محتمل من قبل خصوم أمريكا[1]*.

من المألوف لد الأمريكيين أن يقولوا أن كل شيء قد تغير بعد 11 سبتمبر، والمعني بها أن تهديدا جديدا خطيرا على نحو جدي قد برز وهو يتطلب مجموعة مختلفة جدا من الاستجابات وردود الفعل السياسية.

وتكمن النواة الأساسية للحرب الوقائية ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة من منظور أمريكي وهما الدول المارقة والإرهابيين من جهة، وإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى.

* تعبر الأفكار الواردة في الوثيقة عن تصور المحافظين الجدد لعالم ما بعد الحرب الباردة، وللإشارة فإن واضع هذه الوثيقة من أقوى المحافظين الجدد في البيت الأبيض، وهو "فيليب زيليكو" الذي أصبح الدير التنفيذي للجنة 11 سبتمبر بعد اختياره من طرف كوندوليزا رايس ليكون واضع مسودة 2002.

على الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف الدولة المارقة وعملائها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من تهديدنا، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائنا أو أصدقائنا... مما يقتضي التحرك ضد هذه التهديدات قبل أن تتشكل تماما[1].

تنطلق الوثيقة من أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لوضع حد للدول المارقة وعملائها من الإرهابيين، قبل أن يتمكنوا من التهديد أو استخدام الدمار الشامل ضدها، أو ضد حلفائها أو أصدقائها، أي أن اللجوء للعمل الوقائي يمثل وسيلة أساسية لمواجهة مثل هذا النوع من التهديدات، خاصة في الفترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر.

يقول "فرانسيس فوكوياما" أن أحداث 11 سبتمبر قد غير إدراكات الولايات المتحدة للتهديد لأن الهجمات جمعت معا تهديدين كانا وهما موحدان أكثر إهلاكا بكثير منهما وهما مفرقان وهما: الإسلام الراديكالي وأسلحة الدمار الشامل، وكلا التهديدين كان موجودا لوقت طويل بوصفه قضية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، القضية الأولى كانت موجودة منذ الثورة الإيرانية على الأقل في عام 1978، والقضية الثانية كانت موجودة منذ فجر العصر النووي، وكل قضية منهما بحد ذاتها شكلت مشكلة خطيرة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولكن حين وضعت القضيتان معا في حزمة واحدة، فإن القضيتين رفعتا للولايات المتحدة لأول مرة الاحتمال الوشيك لتهديد نووي أو حيوي مباشر لا يمكن ردعه[2].

"أن الخطر الأكبر لأمننا يكمن في ثلاثي التطرف والتكنولوجيا، وقد صرح أعداؤنا علانية بأنهم يسعون إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ويشير الدليل إلى أنهم يفعلون ذلك بعزم، والولايات المتحدة لن تسمح لهذه الجهود بالوصول إلى النجاح... وسوف تعمل أمريكا، وهذه

---

[1] - إبراهيم إسماعيل كاخيا، **في المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر، الحرب الوقائية**، المنتدى العربي للتسلح والدفاع . تاريخ الاطلاع: 04.05.2016.

http://defusearab.com/vb/threads/23839/.

[2] - فرانسيس فوكوياما، **أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجدد**، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007، ص96.

مسألة تعقل ودفاع عن النفس ضد مثل هذه التهديدات قبل أن تتشكل تماما، التاريخ سيحكم بقسوة على الذين رأوا الخطر القادم ولم يتحركوا، في العالم الجديد الذي أقحمنا فيه، السبيل الأمثل للسلم والأمن هو العمل"[1].

فإدارة بوش أوحت للعالم بضرورة وواجب مقدس ينطوي تحت حماية العالم من هذه التهديدات باللجوء للهجوم، وقد تحدث عن ذلك وزير الدفاع الأسبق "دونالد رامسفيلد" عندما أوحى عن بروز صلة بين الشبكات الإرهابية، الدول الإرهابية، وأسلحة الدمار الشامل، مما جعل خصوما من دول ضعيفة وفقيرة أكثر قوة، وحتى الجماعات الصغيرة من الأفراد[2].

والاحتمال المتمثل في أن تستطيع منظمة صغيرة وضعيفة وليست دولة أن تنزل ضرار كارثيا، هو شيء جديد بشكل حقيقي في العلاقات الدولية.

على الرغم من أن التسابق الذي طبع التاريخ العسكري الأمريكي لفترة طويلة وحاز على طابع المشروعية، باعتباره وسيلة دفاع ضد التهديدات الوشيكة بالوقوع، وواجب أساسي للدولة من حيث درأ الخطر قبل مثوله، إلا أن ما يلفت النظر من خلال قراءة الوثيقة هو استخدام الإدارة الأمريكية لهذا المصطلح بشكل جديد، وتكييفه مع الواقع، فما شكل تغييرا جوهريا في إستراتيجية الأمن القومي 2002 هو تمديد لاستباق ومحاولة تبرير العمل العسكري انطلاقا من ذلك، وهذا ما تضمنته الوثيقة:

[1] - نفس المرجع، ص115.

[2] -donaldrumsfeld,**theprice f inaction, caubetrulycatastrophic,**asahishimbun, japan.
http//nuclearno.com.asp?3812.

"ينبغي تكيف التهديد الوشيك مع مقدرات وأهداف خصوم اليوم، فالدولة المارقة والإرهابيين لا يسعون لمهاجمتنا باستخدام الأسلحة التقليدية، فهم يعرفون أن مثل هذه الهجمات ستبوء بالفشل..."[1].

تشير الوثيقة إلى أن الدفاع في الماضي كان يرتبط بالتهديد الوشيك، وهذا من خلال مؤشرات محددة مثل تحركات واضحة للجيوش والقوات البحرية والجوية استعدادا للهجوم، إلا أنه في عالم ما بعد 11 سبتمبر توجب إعادة النظر في كيفية الاستجابة لتهديدات الدول المارقة المسلحين بالأسلحة النووية، حيث أن التمييز بين الاستباق والوقاية قد صار تمييزا قديم العهد، وصار التعريف المحدد للاستباق محتاجا إلى التوسيع وستجد الولايات المتحدة دوريا أن من الضروري أن تصل إلى داخل الدول وتنشئ ظروفا سياسية من شأنها أن تمنع الإرهاب[2].

وبذلك يمكن أن نفسر العمل الوقائي على أنه مبادرة الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية، لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها، انطلاقا من قاعدة أن المبادرة بالهجوم أفضل بكثير من انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بعد ذلك[3].

وفقا لعقيدة بوش(الحرب الوقائية) فإن التهديد يتحدد في ثلاثة قواعد أساسية:

التنظيمات الإرهابية العالمية الانتشار، دول ضعيفة تؤويها وتدعمها، وكذا الدول المارقة.

---

1 - the national securitystrategy. Op.cit. p15.

2 - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص116.

3 - أحمد إبراهيم محمود، **حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي**، السياسة الدولية، العدد153، المجلد38، جويلية2003، ص113.

حدد مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "جيمس ستانبرغ" ثلاث حالات لاستخدام القوة العسكرية بصفة وقائية بكونها مقاربة بوش لمعالجة تهديدات ما بعد 11 سبتمبر للولايات المتحدة،

1/الطبيعة المتغيرة للفاعلين الذين يشكلون تهديدا للولايات المتحدة، والمتمثلين في الدول المارقة والإرهابيين، مقابل الخصوم التقليديين من الدول، وبالتالي ينظر إليهم الرئيس بوش كمستهدفين لحربه الوقائية:

"يتوجب علينا الاستعداد لإيقاف الدول المارقة، وعملائها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من تهديدنا، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائنا وأصدقائنا..."[1].

وفقا لعقيدة بوش، فإن ضرورة العمل ضد الإرهابيين تكمن في نقطتين هما:

أ- الإرهابيين لا يمكن ردعهم: "المفاهيم التقليدية للردع ليست مجدية أمام عدو إرهابي، تتمثل أهدافه المعلنة في التدمير العابث، واستهداف الأبرياء... وتستند حمايتهم الأكثر فعالية بعدم ارتباطهم بأية دولة"[2].

ب-الإرهابيون يتحركون سريا وفي جماعات صغيرة، ولا يعتمدون على الأسلحة التقليدية، كما أن مهاجمتهم من غير الممكن أن تعطي إنذارا مرئيا واضحا. "أعداء الماضي كانوا بحاجة إلى جيوش ضخمة ومقدرات صناعية كبرى للمخاطرة بأمريكا، لكن حاليا بإمكان الشبكات الظلية، أو الأفراد من الإرهاب أن يسببفوضى هائلة ومعاناة لنا"[3].

لذلك ترى الوثيقة أن الأولوية هي تفكيك وتدمير المنظمات الإرهابية ذات القدرات العالمية، مهاجمة قياداتها واتصالاتها، وقطع الدعم المالي عنها.

---

1 - the national securitystrategy. Op.cit, p14.

2 - ibid, p15.

3 - ibid, p15.

أما بالنسبة للدول المارقة، فقد اعتبرتها الوثيقة من أبرز تحديات الأمن القومي الأمريكي على مستوى المصالح، لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائها، وعلى مستوى القيم، لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر، وهنا تأتي حالة التوحد بين القيم الأمريكية والمصالح من خلال سعي الولايات المتحدة إلى ربط سياستها الخارجية لمحاربة هذه الدول، وتضع الوثيقة تعريف إجرائي للدول المارقة التي برزت خلال التسعينات على النحو التالي:

1- أنها تقمع شعوبها وتسخر مواردها الوطنية لصالح الحكام.

2- لا تحترم القانون الدولي وتهدد جيرانها، وتخرق المعاهدات الدولية التي التزمت بها.

3- تصمم على امتلاك أسلحة الدمار الشامل مع التكنولوجيا العسكرية.

4- ترعى الإرهاب، وترفض القيم الإنسانية، وتكره الولايات المتحدة، وكل ما تمثله.

أ/ ترى الوثيقة أن الردع يعتبر أقل فاعلية تجاه الدول المارقة مؤكدة على مايلي:

"الردع الذي يستند إلى التهديد بالرد الانتقامي يعد أقل احتمالا للنجاح ضد قادة الدول المارقة، الراغبين أكثر لخوض الماطر والمقامرة بحياة شعوبهم وثروات بلادهم".

ب/ لأن الدولة المارقة أكثر ضعفا للاضطلاع بالمقدرة العسكرية الأمريكية التقليدية فإنها شبيهة بالإرهابيين في رغبتها الاعتماد على التهديدات اللاتناظرية التي يصعب اكتشافها، وهذا ما بينته الوثيقة: "لا تسعى الدول المارقة والإرهابيين لمهاجمتنا باستخدام الوسائل التقليدية، لأنهم على علم بمدى فشل هذه الهجمات، وعوضا عن ذلك فكلاهما يرتكز على أعمال الإرهاب، ومن المحتمل استخدام أسلحة الدمار الشامل"[1].

[1] - ibid, p15.

ج/ الدول المارقة قادرة على تقديم الأسلحة، خصوصا التي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل سرا للإرهابيين، وهذا لتفادي تعرضها للمحاسبة وتحمل مسؤولية الهجمات ضد الولايات المتحدة وهذا ما ورد في الوثيقة:

"الاحتواء غير ممكن عندما يستطيع دكتاتوريون مع امتلاكهم أسلحة الدمار الشامل، تمكين حلفائهم الإرهابيين سرا من الحصول عليها".

د/ أن الدولة المارقة بامتلاكها أسلحة الدمار الشامل تطرح تهديدا حتى وإن أمكن ردع مثل هذه الأسلحة من الاستخدام، كما نصت الوثيقة على ذلك: "بالنسبة للدول المارقة تشكل هذه الأسلحة رسائل رعب وعدوان عسكري ضد جيرانها، وبإمكان هذه الأسلحة أيضا السماح لهذه الدول من اللجوء إلى ابتزاز الولايات المتحدة وحلفائنا بالتهديد، وهذا لمنعنا من ردع أو صد السلوك العدواني للدول المارقة"[1].

1/ تزايد المخاطر على إثر سوء تقدير التهديد فالإدارة الأمريكية استندت إلى هجمات 11 سبتمبر كسند قوي يوحي بوجود تهديد جديد وخطير على نحو جدي، يتطلب مجموعة مختلفة من الاستجابات وردود الفعل السياسية، ولهذا تم تكييف الخطر على أنه قريب الوقوع، وبالتالي يقتضي التحرك ضده، حتى في ظل غياب أدلة كافية تثبت وقوعه.

"لقد احتفظت الولايات المتحدة طويلا بخيار الأفعال الاستباقية لدرء التهديد الكافي لأمننا القومي، التهديد الأكبر، والأكبر منه هو السكون، وما يحيرنا أكثر هو في حالة التحرك الاستباقي للدفاع عن أنفسنا حتى في غياب اليقين حول وقت ومكان هجوم العدو، لإحباط

[1] - بن عمار إمام، مرجع سابق، ص81.

ومنع مثل هذه الأعمال العدوانية من طرف خصومنا، ستتحرك الولايات المتحدة إذا تطلب الأمر استباقا"[1].

فقد كانت مشكلة الإدارة مع عقيدة إستراتيجية الأمن القومي، هي من أجل أن تبرر مد تعريف الاستباق، لتضمينه الحرب الوقائية ضد التهديدات غير الوشيكة، احتاجت إلى أن تكون على حق بشأن الأخطار التي تواجه الولايات المتحدة، وكما ثبت في نهاية المطاف فقد بالغت إدارة بوش في حجم التهديد الذي تطرحه الدول المارقة، وبالخصوص التهديد النووي، وعلاوة على ذلك دمجت الإدارة تهديد الإرهاب النووي مع مشكلة الدولة المارقة والانتشار، وطبقت علاج الحرب الوقائية على أقل الخطرين شأنا.

2/ عدم ملائمة آليات الأمن الجماعي لتوفير ضمانة كافية لأمن وهيمنة الولايات المتحدة، وبالتالي النزوع نحو التوسع والتفرد بالقرار عبر العمل العسكري إذا اقتضى الأمر، وهذا ما يعكس مبدأ من مبادئ المحافظين الجدد، المتمثل في الارتياب في مشروعية القانون الدولي وفي فاعليته، وفي مشروعية مؤسساته، وفي فاعليتها في تحقيق الأمن، أي أن القوة مسؤولية خاصة في مجال الأمن[2].

وفي نهاية المطاف، يمكن القول أن التطور الرئيسي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتمثل في تبني ثلاثية جديدة تقوم من ناحية على تحول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي من الاعتماد على مفهوم الردع والاحتواء، إلى الاعتماد على مفهوم العمل الوقائي باعتباره الركيزة الأساسية في هذه الاستراتيجية، إلى جانب تطوير بنية القوات المسلحة الأمريكية والقوة العسكرية عموما، ومن خلال الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من التطور في التكنولوجيا.

---

[1] - the national securitystrategy. Op.cit. p15.

[2] - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص74.

الفصل الثاني:

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001

الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول: تحول الاستراتيجية الأمريكية بعد احداث 11سبتمبر

مع نهاية الحرب الباردة تغيرت ملامح النظام الدولي تغيرا جذريا، وتحولت معه مختلف المتغيرات من طبيعة وعدد الوحدات "الفواعل" وكذا طبيعة العلاقات القائمة بينها، إضافة إلى تحول القطبية الثنائية إلى قطبية أحادية تتمثل في تزعم الولايات المتحدة للنظام الدولي بسبب القوة المتعددة الأبعاد التي تملكها.

وقد حكمت هذه الفترة أيضا على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية ومراجعة أولوياته واتجاهاته العلمية، لذا ارتأينا التطرق لطبيعة النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بكل متغيراته وملامحه في مختلف الجوانب الجيوسياسية، العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية، وكذا القيمية ، لأنها ستعطي تفسيرا أكثر وضوحا لسر التغيير الاستراتيجي فكرا وسلوكا لدى الولايات المتحدة، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

من جهة أخرى، فقد ميز النظام الدولي بروز متعاظم لأهمية المتغير الاقتصادي والثقافي، وما صاحبها من تدعيم مكانة وهيمنة الولايات المتحدة في العلاقات الدولية، وكل هذه الأمور ساعدت في بناء استراتيجيتها وتوجيهها نحو ما أصبح يطلق عليه في الأدبيات الدولية بالإمبراطورية الأمريكية.

المطلب الأول: التحولات الجيوسياسية والعسكرية

إن المتتبع لحركية السياسة الدولية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص من سنة 1989 إلى 1992، يتبين أن العالم قد خضع

لكثير من التحولات المتتالية التي تركت انعكاساتها بشكل واضح على معادلة التفاعل الدول، الأمر الذي يعني في المقام الأول حدوث ثورة كبرى في الجوانب المختلفة.

وأكثر ما يلفت النظر هو الجانب الجيوسياسي، فانتهاء حقبة الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دفع الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير في كيفية تشكيل استراتيجيتها بما يتلاءم والوضع الجديد وأهدافها ومصالحها كذلك.

يمكن تحديد أهم التحولات في هذا الجانب كما يلي:

تحول بيت النظام الدولي من جهة، وإعادة ترتيب مراكز القوى وفقا للبيئة الدولية الجديدة، فكما هو معروف شهد العالم بعد زوال الاتحاد السوفياتي قدوم عهد الأحادية الذي تمثله الولايات المتحدة في مختلف الجوانب، بدءا بتصريح الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" على إثر حرب الخليج عام 1991، بأن الولايات المتحدة تتزعم نظام عالمي جديد[1].

فعقب سقوط الاتحاد السوفياتي ارتأى العديد من كبار المفكرين الاستراتيجيين إلى توصيف الفترة الجديدة بكونها فترة القطب الأوحد بانتصار الرأسمالية، وكل ما كانت تدعوا إليه أمريكا من قيم ومبادئ خلال فترة الحرب الباردة، وكذا ميل الولايات المتحدة إلى تقلد مسؤوليات القيادة في سياستها الخارجية، بدءا من أزمة الخليج وما تلاها من عدوان ضد العراق، ويصف الكاتب "هيثم الكيلاني" هذا الوضع كما يلي:

"ويمكن أن نصف الهيكل الجديد لعلاقات القوى، بأنه متعدد الأقطاب غير المتعارضة من حيث أنه مجموعة من الدول الكبرى يقوم كل منها بدور في القطبية التعددية، وبأنه في الوقت نفسه، ذو قطب واحد بمعنى أن ثمة قطب واحد مسيطر يحكم العلاقات الدولية"[2].

---

[1] - زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، بيروت، دار الرواد، 2002، ص393.

[2] - نفس المرجع، ص396.

رأى "بريجنسكي" أن انهيار السوفييت كان له تداعيات متعددة المستويات على السياسة العالمية، فالمتغير العالمي الأساسي الذي تولد من سقوط القطب الآخر، خلق فرصا وتهديدات للولايات المتحدة، الأهم فيها هو أن أصبحت أمريكا القطب الأوحد، واعتبار أنها ستبقى القوة العظمى الحقيقية الوحيدة خلال جيل قادم على الأقل[1].

بعد نهاية الحرب الباردة وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت نفسها في عالم بدون حدود ولا معالم ولا عدو، ما جعل الإدارات المتعاقبة من بوش الأب وكلينتون إلى بوش الابن، تبحث عن دور للولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما أدركه المفكرون الأمريكيون عملا بنظرية التحدي والاستجابة للمؤرخ "ارنولد توينبي" التي تقول أن المدنيات التي تواجهها التحديات هي فقط التي تزدهر، وفي غياب التحديات تراوح مكانها ثم تضمر، وكذلك نظرية الكتلة المزدوجة "لكانيتي" ومضمونها استمرار الدولة لا يكون إلا بوجود دولة ثانية ترتبط بها سواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جديا، فوجود الدولة الثانية أو حتى التخيل الكثيف لها كفيل بضمان تماسك الأولى[2].

ومن نتاج هذه الأطر نجد نظرية صدام الحضارات "لصامويل هينتيغتون" في خضم هذه التجاذبات احتدم النقاش الفكري حول ضرورة إيجاد أو وضع عدو لضمن بقاء واستمرارية الولايات المتحدة. وتمحور النقاش حول ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: يجمع أنصاره على أن جوهر الصراع القادم سيكون اقتصاديا، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة مواجهة الأقطاب الاقتصادية الأخرى: اليابان والصين والاتحاد الأوروبي.

---

[1] - هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص104.

[2] - مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي29-30 أفريل 2008، ص2.

الاتجاه الثاني: يرى بأن طبيعة الصراع في القرن القادم سيكون حضاريا نتيجة سعي الولايات المتحدة لنشر منظومتها الفكري والقيمية والتي سوف تتصادم مع حواجز الحضارات الأخرى، وفي مقدمتها الحضارة العربية الإسلامية، وتندرج أطروحة الحضارات ضمن هذا الاتجاه.

الاتجاه الثالث: يتمسك أنصاره باستمرارية العامل العسكري في التوازنات الدولية، وعليه فكل الدول ذات القدرات العسكرية والخارجة عن نطاق المظلة الأمريكية تشكل تهديدا حقيقيا للمصالح الأمريكية، لذلك يجب العمل على منع ظهور أو تطور أي مصدر تهديد عملا بمقولة: "إذا لم تصنع مستقبلك فإن الآخرين سوف يصنعون لك هذا المستقبل"[1].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى فكرة القوة الناعمة التي أطلقها الأكاديمي الأمريكي "جوزيف ناي" فهي تعبر عن القدرة على الاحتواء الخفي، والجذب اللين، وتعبر عن جاذبية النموذج وقدرته على الإغراء، ما يغني عن استعمال العنف والإكراه، لذلك يقول "ناي" حينما أجعلك تريد فعل ما أريد منك فعله، فليس ثمة موجب لاستخدام القوة أصلا".

لا ينبغي أن نهمل مساهمة "ابن خلدون" القيمة في هذا المجال قبل ذلك بوقت طويل، حينما تكلم عن العمران وقدم قاعدة اجتماعية هامة تمثلت في العبارة التالية "المغلوب مولع دائما بتقليد الغالب في نمط الحياة والمأكل والملبس وحتى نمط التفكير" لأن القوي غالبا ما يولد شعورا بالوجل والخوف ممزوجا بالإعجاب والانجذاب لدى المغلوب إلى الحد الذي يشل قدرته على التفكير المتبصر، لذلك يتصور أن تفوق الغالب يعود إلى ما يتمتع به من كمال في كل شيء.

---

[1] - حسين بوقارة، **تداعيات أحداث 11 أيلول بين التفسيرات السطحية والحسابات الإستراتيجية، الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية على الإرهاب**، البيان ، الإمارات، 04-01-2002، ص54.

وللأمانة فإن القاعدة الاجتماعية لابن خلدون عامة وصالحة في معظم الأحيان لتفسير العلاقة بين الغالب والمغلوب، إلا أنها تخضع الاستثناءات محدودة فقط[1].

يمكن القول أن نهاية الحرب الباردة والتفكير مجددا في العدو ومسؤولية الولايات المتحدة في القيادة، أعطت دفعا قويا لتبين فكر استراتيجي مميز، ينادي بالتفوق والهيمنة والقوة العسكرية في النظام الدولي.

أولوية القوة العسكرية في السياسة الخارجية، فرغم الدعوة المتزايدة لبروز المتغيرات الثقافية والاقتصادية بعد الحرب الباردة، إلا أن القادة الأمريكيين بدءا بالرئيس "كلينتون" لم يهملوا أهمية الوسيلة العسكرية في السعي لتحقيق المصالح والأهداف القومية لأمريكا، مثل تدخل كلينتون في كوسوفو والصومال وهاييتي والعراق، وما فعله بوش الأب مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في العراق وباناما، كل هذه التدخلات تم تسويغها تحت غطاء التطهير العرقي، أو الحكومة الفردية، أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، وبعض هذه التدخلات كانت باسم الإنسانية ولذا تم تبريرها من قبل الإدارات الأمريكية بأنها رد على تهديد مفترض[2].

وقد أعطت فترة ما بعد الحرب الباردة هامش مناورة أكبر للولايات المتحدة لكي تنفرد بالسيطرة على مراكز القوة عالميا، فتبرر أحادية الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد في عديد من المظاهر لعل أهمها ما يلي:

– تفضيل الخيار العسكري على الخيارات الأخرى المتاحة في معالجة القضايا والأزمات الدولية، فقد بادرت الولايات المحتدة منذ أن انفردت بقيادة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى استخدام القوة في الكثير من الحالات ومن أبرز الأمثلة حرب الخليج 1991،

[1] نور الدين حشود، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة، من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013، ص381-382.

[2] - نصير عارودي، **العراق الغزو الاحتلال والمقاومة**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2003، ص90.

وحرب أفغانستان 2001، فقد جادل الكثير من المحافظين الجدد في أواخر التسعينات من 1990، أن على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها العسكرية المسيطرة لتأكيد الهيمنة على الأجزاء المهمة من العالم من الناحية الإستراتيجية (بلغت الأموال المخصصة للنفقات العسكرية في العالم المالي 1999 إلى 270 مليار دولار، وكان من المخطط زيادتها في العام نفسه بمقدار 25 مليار دولار)[1].

وقد تدعم ذلك بالثورة في الشؤون العسكرية*RMA، التي عبرت عن تفكير المحافظين الجدد ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد*PNAC، لبلورة عالم جديد يستجيب للمطالب الأمريكية واعتبر "دونالد رامسفيلد" في هذا الإطار أن صياغة إستراتيجية جديدة تحقق الغايات والأهداف القومية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين من جهة، وفي نفس الوقت تقضي على السلبيات الأمنية والدفاعية التي كشفت عنها في وقت لاحق أحداث 11 سبتمبر، حيث أوضح وجهة نظره فيما ينبغي على الولايات المتحدة القيام به، معتقدا أن وزارة الدفاع قد حددت ستة أهداف ينبغي تأمينها في المستقبل القريب حفاظا على أمنها القومي واستراتيجيتها في المستقبل المتوسط والبعيد، وهي كالآتي:

1- حماية الوطن الأمريكي والقواعد الأمريكية في الخارج من أية هجمات معادية

2- القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى ميادين بعيدة، والإبقاء عليها هناك وذلك بالحجم والنوعية التي تلاءم المهمة.

---

[1] - أناتولياوتكين، **الإستراتيجية الأمريكية بالقرن الحادي والعشرين**، ط1، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، محمد نصر الدين الجبالي، المشروع القومي للترجمة، منتديات مجلة الابتسامة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص19.

*-**Revoulutio in MilitaryAffairs(RMA)-(مفهوم عسكري للثورة في لشؤون العسكرية):** هي نظرة عن المستقبل القريب، عادة ما تكون بالتوصيات التكنولوجية والتنظيمية للتغيير في الجيش الأمريكي وجيوش أخرى، بارتباطها الخاص بالمعلومات المعاصرة، الاتصالات وتكنولوجيا الفضاء، فالثورة في الشؤون العسكرية ترتبط بالنقاشات الجارية تحت اسم التحول وإجمالي نظام التكامل بالجيش الأمريكي متوفر على .http://www.defencegournal.com/2000/sept/military.htm

* **مشروع القرن الأمريكي الجديد-Project fou the New American Century**: كان بيت خبرة أمريكي مقره واشنطن العاصمة الأمريكية، تأسس في 1997 كمنظمة تعليمية غير ربحية من قبل "ويليام كريستول و روبرت كايغان" يمثل الهدف المعلن للمركز في تطوير القيادة الأمريكية للعالم، ويعتقد منظروا المشروع أن القيادة الأمريكية جيدة لكل أمريكا والعالم ويدعمون سياسة "ريغان" التي تقوم على القوة العسكرية والكفاءة الأخلاقية. متوفر على: http://www.septemberalwes.info/pnac.fearmongerers.pdf .

3- حرمان الأعداء من الحصول على أي مكان في العالم، وجعلهم يدركون قدرة الولايات المتحدة على الوصول إليهم في أي مكان يلجئون إليه.

4- حماية شبكات المعلومات الأمريكية من أي هجوم عليها.

5- استخدام تقنية المعلومات لربط الأنواع المختلفة من القوات الأمريكية لرفع قدراتها على العمل في معركة الأسلحة المشتركة.

6- رفع القدرات الأمريكية في الفضاء من هجمات معادية[1].

ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على المؤسسات الدولية والمنظمة الأممية، فبالنسبة للمؤسسات الدولية، يبرز ذلك بشكل واضح في النفوذ الأمريكي في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، حيث أصبحت هذه الأخيرة كما يعقب على ذلك المفكر الأمريكي "نعوم تشومسكي"، كوسائل لتصدير القيم الأمريكية لدول العالم، المتمثلة في تحرير التجارة، وتنظيم الاقتصاد، وحرية الأسواق، وتشجيع التنافس التجاري[2].

أما بالنسبة للهيمنة على مراكز القرار في هيئة الأمم المتحدة، فيظهر من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وفي هذا الصدد يشير الباحث "محمد الأطرش" إلى أن هناك أمثلة كثيرة تشير بوضوح إلى أن السلوك الأمريكي قد أضعف لدرجة كبيرة دور الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن، إذ أصبح هذا الأخير وبدرجة كبيرة أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية[3].

من خلال إيجاز أبرز ملامح التحول في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، يمكن ال إشارة إلى فكرة مفادها أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي قد تغير كلية من حيث توصيف

---

[1] - كمال مساعد، **الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجية**، بيروت، معرض الشوق الدائم، 2004، ص30.

[2] - مصطفى سعيد،، **أنظمة القوة**، ملخص كتاب جديد للفكر الأمريكي لنعوم تشومسكي، أرشيف مقالات سياسية: تاريخ الاطلاع: www.alrakoba.net/articles-action-show-id31094.htm- 2016.05.03

[3] - زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص399.

* بالنسبة لهذا الهدف "منع بروز تحدي ومنافس مستقبلي" أدرج في العديد من الوثائق النظرية التي حررها المحافظون الجدد عام 1990 إلى غاية إعداد وثيقة إستراتيجية الأمن القومي عام 2002.

السلوك السياسي الأمريكي في البيئة الدولية الجديدة التي ترتكز على قوة وهيمنة القطب الأحادي بكل إملاءاته وقواعده من جهة، وإعادة النظر في الإستراتيجية التي ستعتمدها الولايات المتحدة تجاه أعداء وخصوم جدد من حيث الوسائل والتكوين من جهة أخرى.

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية والتكنولوجية

مما لا شك فيه أن نهاية الحرب الباردة وميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى تزعم نظام دولي جديد كان لهما عميق الأثر على الجانبين الاقتصادي والتكنولوجي، حيث زادت أهميتهما في السياسة الخارجية للدول القوية، خصوصا مع تسارع وتيرة العولمة.

ننظر للعولمة على أنها أصبحت واقع عالمي يفرض نفسه على الجميع، وهي تعكس طبيعة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وقدرته على الامتداد المؤثر عبر الحدود الدولية وكسره لمختلف القيود، كما تعكس تطور تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات، وما توفره من إمكانية اختراق ثقافي وسياسي للمجتمعات والدول التي تتلك القدرات التكنولوجية والاقتصادية، ولها أهداف إستراتيجية تقوم على الهيمنة والسيادة على الآخرين، ويجهل البعض أن مرادف العولمة هي الأمركة لأن الولايات المتحدة في ظل الوضع الدولي هي الأقوى في امتلاكها لعناصر القوة المختلفة، وتريد توظيف العولمة لمصالحها، ومن أبرز مظاهر العولمة بروز دور الشركات المتعددة الجنسيات في المجال الاقتصادي واختراقها لاقتصاديات الدول المختلفة وتعرض الاقتصاديات الضعيفة والتي لا تملك القدرة على المنافسة إلى "التبعية الاقتصادية"[1].

ولإبراز دور المتغير الاقتصادي أيضا نشير إلى ظهور حركة مضادة لهيمنة المسائل العسكرية في الدراسات الإستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ولذلك بدأ البعض يؤكد

[1] - خالد علوي العرداوي، **العراق والولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في السياسة الخارجية العراقية المستقبلية**، جامعة أهل البيت: www.karbala.ahpupbait.onlive.com. 2016.05.03.

أنه في هذه الفترة بدأت بعض الظواهر تبرز بشكل كبير كالاعتماد المتبادل والتكتلات والاتحادات الاقتصادية الفعالة- كما هو الحال لرابطة دول جنوب شرق آسيا، مجموعة أمريكا الشمالية- التي أصبحت تميز وتطبع العلاقات الاقتصادية العالمية،وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية كل ما في وسعها لتبقى القوة الاقتصادية الأولى عالميا، ضمن خطة طويلة المدى تضمن تحقيق المشروع المتمثل في إبقاء السيطرة على العالم، والحيلولة دون بروز منافسين محتملين في المستقبل[1].

والفكرة الكبيرة التي تقود الإستراتيجية الأمريكية في الانفتاح هي إزالة الحواجز لحركة البضائع، رأس المال، البشر، الأفكار. وبذلك يعزز النظام الدولي المتكامل الذي يؤدي إلى مصلحة أمريكية، ويحكم بمعايير أمريكية، وينظم بقوة أمريكية، وفوق كل هذا يلبي الحاجة للشعب الأمريكي.

وقد أوضح "برينجسكي" مستشار "جيمي كارتر" سابقا، على نحو جديد دوافع الإدارة الأمريكية، فقد أوضح في كتابه "رقعة الشطرنج الكبيرة" أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة "فرق تسد" قائلا على المدى القصير، من مصلحة أمريكا توطيد وتأييد التعددية الجغرافية الراهنة بالقارة الأوروبية والآسيوية، فذلك يتيح المناورة والتلاعب من أجل منع انبثاق تحالف معاد للولايات المتحدة... وفي المدى المتوسط(20 سنة) يجب أن يعوض بإبراز شركاء أهم ... من شأنهم أن يشكلوا عند الاقتضاء، وبقيادة أمريكا نظاما أمنيا أكثر تعاونا في المنطقة الأوروبية الآسيوية[2].

ويعتقد "بريجنسكي"، أن على الولايات المتحدة أن تختار بين القيادة أو الهيمنة، لأنه حسب تعبيره قاد المحافظون الجدد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في مغامرة

---

[1] - بن عمار إمام، مرجع سابق، ص65.

[2] - محفوظ بورابة، **الأحادية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:

www.bou4w26-notbookblogspot.com/american-unipo .2016.05.03.

عسكرية غير محسوبة في العراق والتي أدخلت الولايات المتحدة في نفق العزلة بشكل لم تألفه منذ "ستين عاما"، وبالتالي فإن اتخاذ أمريكا موقع المهيمنة على الاقتصاد العالمي سيضر بسياستها الخارجية، الأمر الذي يمكن تفاديه عبر اتخاذها صفة القيادة والتخلي عن طموحات الهيمنة[1].

تهدف رؤية المحافظين الجدد في مرحلة القطبية الأحادية عقب الحرب الباردة إلى تحقيق مشروع السيطرة على موارد النفط العالمية بشكل كامل بحيث تعتبر أن موارد الطاقة عنصر ضرري للأمن والتقدم الأمريكي في تأمين الاحتياجات من الطاقة والموارد المعدنية للحفاظ على صحة ونمو الاقتصاد الأمريكي؟، وتأمين فرص الازدهار في الداخل والخارج.

يتركز 65% من احتياطات النفط المؤكد في العالم في منطقة الخليج العربي، وهذا يعني أنه يجب أن تقوم الولايات المتحدة بتأمين مورد إضافي يعتمد عليه في النفط وذي سعر تنافسي لتحقيق استجابة سريعة ومناسبة في حالة أي اضطراب شديد في موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط، وهذا الأخير هو مثال حي لإقليم تستقر فيه المصالح الأمريكية.

في إطار جدول الأعمال الاقتصادي سوف تستمر الولايات المتحدة في تطوير وترشيد الطاقة وتنويع مصادر النفط والغز مع زيادة الموارد الكلية للطاقة لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادي، ويجب تكثيف الجهود لتطوير مصادر الطاقة (نووية، غاز طبيعي، فحم، الطاقات المتجددة...)[2].

كما لعبت التكنولوجيا دورا لا يستهان به في تطوير العلاقات بين الوحدات في ظل النظام الدولي الجديد، من خلال نشر الاتصالات والمعلومات في الميدان العسكري،

---

[1] - حسن سعيد عبد الحميد، **نظريات الهيمنة الأمريكية(بريجنسكي، كوندوليزا رايس نموذجا)**، المركز الديمقراطي العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

[2] - نبيل ديب، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص38.

والاقتصادي، ودعم التعاون والتبادل التجاري، خصوصا في ظل العولمة، وقد استفادت الولايات المتحدة بدرجة كبيرة من تسارع التطورات في مجال الاتصالات والتوجيه والفضاء والكمبيوتر، بحيث فرضت التقنيات الجديدة تغييرا في التكتيك العسكري في استعمال الأسلحة.

المطلب الثالث: التحولات القيمية والفكرية

بعد غياب الاتحاد السوفياتي كقطب دولي مؤثر في السياسة الدولية تعرض التوازن الدولي إلى خلل كبير، وكان الحدث إيذانا بنهاية القطبية لثنائية وبداية الأحادية القطبية مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية، طارحة شعارات ودعوات تتفق وإستراتيجيتها المعلنة في العمل على نشر قيمها الخاصة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبادئ الاقتصاد الحر، وظهر ذلك على لسان الساسة الأمريكيين، حيث وقف الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" عام 1990 أثناء إلقائه خطابه التقليدي السنوي بالكونغرس وكان أهم ما قاله أن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الواحد والعشرين، ولا بد أن يكون هذا القرن الجديد قرنا أمريكيا بمقدار ما كان القرن الذي سبقه قرنا أمريكيا[1].

وإثر نهاية الحرب الباردة ظهرت أفكار جديدة منها فكرة النظام العالمي المرتكز على الشرعية الدولية والشراكة الشاملة، وفكرة الأحادية القطبية والاستثنائية المتمحورة حول الذات.

ونلمس الفكرة الأولى لدى الإدارة اليمينية الأولى عهد الرئيس بوش الأب، كما نلمسها بصيغة مغايرة عند خلفه الرئيس كلينتون. فمباشرة بعد نهاية الحرب الباردترفع الرئيس بوش شعار "النظام العالمي الجديد" الذي يعني بالنسبة له ثلاث دلالات:

1- انتصار قيم الليبرالية والديمقراطية على الايدولوجيا الشيوعية.

[1] - بن عمار إمام، مرجع سابق، ص67.

2- تحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية.

3- اضطلاع الولايات المتحدة بدور الراعي الأمين للنظام الدولي في صيغته الجديدة، من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة.

يبين "كيسنجر" في كتابه الهام "الدبلوماسية" أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي تشكل من التقليدين "الروزفالتي و الولسوني" أما التقليد الأول فينطلق من موازين القوى الدولية في تحديد سياسة خارجية أمريكية واقعية، أما التقليد الثاني فيتبنى رؤية تبشيرية أساسها نشر المثل والقيم الأمريكية حول حرية الأسواق والانتخابات الحرة المرتبطة بالديمقراطية[1].

مع نهاية الحرب الباردة كسر المنطق الإيديولوجي، واستبدل بالمنطق الأحادي السائد الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح النظام الدولي يتسم بالعولمة والهيمنة الأمريكية من خلال دعم النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي، في العالم عن طريق تشجيع التجارة الحرة والسعي لاستقرار صناعة النظام النقدي الدولي.

وكذلك توطيد العلاقات الحميمية والقوية مع الحلفاء التقليديين الذين يشتركون مع أمريكا في قيمها ويستعدون للإسهام معها في تحميل أعباء نشر السلم والرفاهية والحرية.

إن الإدارة الديمقراطية الأمريكية السابقة قد استبدلت معيار المصلحة القومية بمقولة المصالح الإنسانية، أو مصالح المجموعة الدولية، وساعدت العولمة بشكل كبير في تعميم النموذج الأمريكي على العالم، حيث أصبحت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تروج لمفاهيم مغايرة وجديدة كالتدخل الإنساني، محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، تحت ستار بعث السلم والأمن بين الدول، يتعين في كل هذا إعطاء الأولوية للمصالح القومية الأمريكية، وتقوم فكرة

[1] - السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية**، لبنان، الدار العربية للعلوم، ط1، 2004، ص31-32.

الولايات المتحدة الأمريكية أن التركيز على مصالحها الذاتية يؤدي عمليا إلى تعزيز الحرية والسلم والرفاهية الاقتصادية في العالم[1].

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن وعي وإدراك صناع القرار وراسمي الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية يرتكزون على اعتبار القوة العسكرية أداة دفاعية، بينما يجعل التفوق الاقتصادي والسياسي الولايات المتحدة القوة الأعظم بلا منافس، كما أن وعي المجتمع بتقاليد الديمقراطية التاريخية كفيل بإبقاء السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

يقول وزير الدفاع الأمريكي "بول وولفوفيتر": "إن القوات العسكرية بالنسبة إلي هي أداة دفاعية، إن القوة الضخمة للولايات المتحدة ليست في قوتها العسكرية، ولكن في قوتها الاقتصادية والأقوى من ذلك قوتنا السياسية وهو ما نؤمن به".

[1] - نفس المرجع، ص37.

المبحث الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وبداية الحرب على الإرهاب

تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 للولايات المتحدة الأمريكية والعالم، فقد تمثلت في اختراق طائرتي ركاب مدنيتين تابعتين لشركة "أمريكان ايرلاينز" الذي أدى بعد ذلك لسقوط أعلى برجي مراكز التجارة العالمي، إن هذا الحدث اعتبره الأمريكيون أكبر عمل إرهابي تعرضوا له، لأن الهجوم أصاب مواقع حيوية وإستراتيجية، وتعتبر هذه الأحداث نقطة تحول في مستقبل العلاقات الدولية، فقد غيرت بسرعة التصور الأمريكي للواقع السياسي الدولي ووضعت الولايات المتحدة على مسار سياسي عسكري جديد، يهدف إلى مخاطبة واقع دولي جديد في مسار العلاقات الدولية، فقد برزت تطورات جديدة وجوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية، مشكلة انقلابا في سياستها تجاه العالم الخارجي، وخاصة منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، فقد توجه الإدراك الأمريكي بعد هذه الهجمات إلى أنها لم تعد بعيدة عن مهاجمتها واستهدافها، حيث تم تهديد الأمن القومي الأمريكي من الداخل، وأدرك صانعوا القرار السياسي الأمريكي أن هناك فرصة مثالية أتيحت لتعزيز الهيمنة على مناطق واسعة وتحقيق مصالح إستراتيجية مهمة.

المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها إقليميا ودوليا

1/طبيعة أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

هل كان زلزال 11 سبتمبر لحظة تحول وقطيعة في التاريخ، ونهاية حقبة كاملة، وبداية عهد جديد، أم مجرد هزة لا تأثير لها في العمق والجوهر؟[1]

[1] - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص38.

في يوم 11 سبتمبر 2001 تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأسوأ كارثة قومية في تاريخها، عندما قامت مجموعة من الطائرات المدنية المختطفة بالاعتداء على رموز قوتها الاقتصادية والعسكري والسياسية، وإهانة القوى العظمى المهيمنة في عقر دارها وذلك عندما اخترقت هذت الطائرات الانتحارية برجي مركز التجارة العالمية بنيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية "البينتاغون" في واشنطن، والتي خلفت حالة من الذعر والرعب وانكسار حالة الأمن والثقة التي كان ينعم بها العب الأمريكي[1].

تزعم الرواية الأمريكية الرسمية أن 19 إرهابيا مسلما اختطفوا 4 طائرات ركاب أمريكية أقلعت الأولى عن الرحلة رقم 11 من مطار بوسطن شمال الساحل الشرقي للولايات المتحدة في الساعة 7:45 صباحا متوجهة إلى لوس أنجلس، وقام خمسة إرهابيين مسلمين باختطاف الطائرة بواسطة سكاكين وحولوا مسارها إلى نيويورك واصطدموا بواسطتها بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي في الساعة 8:45 وأصابت الطوابق وانهار البرج على الساعة 10:28 ولم تجد السلطات الصندوق الأسود للطائرة.

أما الطائرة الثانية عن الرحلة رقم 175 المتوجهة إلى لوس أنجلس فقد قام الإرهابيون بتحويل مسارها إلى نيويورك واصطدموا بواسطتها بالبرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي على الساعة9:05 وانهار البرج تماما على الساعة 9:56.

أما الطائرة الثالثة عن الرحلة رقم 77 فقد أقلعت من مطار دالاس بواشنطن عند الساحل الشرقي في الساعة 8:10 متوجهة إلى لوس أنجلس فتم تحويل مسارها من طرف المختطفين عائدين إلى واشنطن واصطدموا بواسطتها بإحدى واجها البنتاغون في الساعة 9:39، أما الطائرة الرابعة عن الرحلة رقم 93 فقد أقلعت من مطار نيويورك في نيوجرسي على الساعة 8:01 متوجهة إلى سان فرانسيسكو على الساحل الغربي، فتم تغيير مسارها من طرف

[1] - فائزة بن الشيخ، زبيدة خنوس، **العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في اللوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص12.

الإرهابيين وسقطت الطائرة على إثرها في بنسلفانيا، ووجدت السلطات الصندوق الأسود، وكانت حصيلة الهجمات ما يقارب 3آلاف ضحية، إضافة إلى الخسائر المادية[1].

غيرت حادثة 11 سبتمبر طريقة ونمط العلاقات الدولية كما غيرت التعبير والشعارات الدبلوماسية، فبدلا من إمبراطورية الشر مع الاتحاد السوفياتي، أصبحنا نسمع شعارات الحرب على الإرهاب، إضافة إلى تقسيم العالم بين الخير والشر مع الولايات المتحدة أو ضدها. وتبين نتيجة لذلك محاور تقوم على الشر ويقابلها من بريد الحفاظ على الحضارة والحرية والديمقراطية.

نتيجة لأحداث 11 سبتمبر بدل بوش شعاره الانتخابي من شعار يقوم على عدم التدخل في النقاط الساخنة في العالم إلا إذا كانت المصالح الحيوية الأمريكية مهددة، إلى سلوك يتميز بمزيد من التدخل[2].

2/ سمات هجمات الحادي عشر من سبتمبر

أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن الأحداث وخرج زعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" موضح الأسباب وراء هذه الأحداث ونسبها للدعم الأمريكي لإسرائيل وأن تنظيمه مستعد لحرب استنزاف طويلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالحادث هذا لم يكن الحادث الإرهابي الأول في العالم لكنه انفرد بجملة من الخصائص ميزته عن غيره من الأحداث الإرهابية التي شهدها العالم، وأبرز سمات هذا الحدث ما يلي:

1- أصاب الهجوم مواقع حيوية وإستراتيجية أثرت على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وهيبتها من الناحية الدولية وانهارت معها المزاعم الأمنية الأمريكية، وهو ما دفع القيادة الأمريكية إلى القيام بمراجعة شاملة لمفهوم الأمن الداخلي ومؤسساته وبرامجه ضمن

[1] - فاطمة لكعص، **أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009، ص80-81.

[2] - إلياس حنا، **الفشل الاستخباراتي الاستراتيجي الأمريكي**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 09-02-2002، ص11.

استراتيجيات جديدة، تأخذ في حسبانها التهديدات الداخلية بالقدر نفسه الذي تأخذ به التهديدات الخارجية.

2- أن الهجوم لمن ينطلق من دولة معينة، ولم ينفذه عدد محدد يمكن لرد عليه وإلحاق الهزيمة به، بما يعيد للولايات المتحدة هيبتها ومكانتها، ولم يكن أمامها سوى إعلان لحرب على الجماعات الإرهابية، التي خططت لهذا الهجوم، وهذا يعني أيضا أن الرد لن يقتصر على هدف محدد يمكن القضاء خلاله على المجموعات المسؤولة عن الهجوم، وإنما يتعدى ذلك على ضرب مراكز تجمع هذه لجماعات تداخل دول بعينها[1].

3- أن هذا الهجوم لم تتورط فيه دولة من الدول-لا بشكل مباشر ولا غير مباشر- لأن حسابات الدول تختلف عن حسابات الأفراد، ولا توجد دولة من دول العالم الراهنة يمكنها المجازفة بعمل من هذا النوع، مهما كان عداؤها للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يؤكد أن منفذي الهجوم ليسوا أفراد ينتمون إلى فكر وعقيدة، ويتخذون مواقف حادة تجاه مسلك الولايات المتحدة السياسي والعسكري[2].

4- أن الهجوم لم يأت من خارج الولايات المتحدة وإنما من داخلها وعبر مطاراتها وأجهزتها المدنية المختلفة مما نسق قدرات الأجهزة الأمريكية، كما أن الطريقة التي نفذ بها الهجوم أذهلت الجميع وفاقت جميع التفوقات، كما أن الهجوم استهدف الولايات المتحدة الأمريكية فقط دون غيرها من الدول مما يعني أنها مستهدفة لذاتها كرد فعل على سياساتها ومواقفها.

5- أن هذا الهجوم أدى إلى استنفار في الساحة الدولية بلا استثناء للوقوف صفا واحدا ضد الإرهابيين ومواجهة آثاره وتداعياته، خاصة أن بعض الدول توقعت أن هذا

---

[1] - لعور سهيلة، **البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، 2014، ص44.

[2] - إبراهيم نافع، **انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2003، ص48.

الهجوم ستكون له امتدادات أخرى، بحيث يمكن أن يشملها، ولا يستبعد تعرضها لهجمات مماثلة في المستقبل[1].

6- حتى يكون الرد الأمريكي متناسبا مع هذه الخسائر ومحققا لنزعة الانتقام فلا بد أن تكون الخسائر التي يتكبدها من قدر الهجوم، وأشد وأبلغ من الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة وهو ما يتحقق، فعلى الرغم من إسقاطها لحركة طالبان وتشتيت تنظيم القاعدة وتدمير البنية الفوقية والتحتية لأفغانستان، التي هي في غاية الضعف أصلا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشبع رغبتها في الانتقام، ومن ثم لم تجد أمامها سوى أن تصطنع عدوا يتناسب وحجمها والتحرك الذي ينبغي أن تقوم به لتجعل من أسامة بن لادن ومجموعته قوة لها شأنها وخطرا يهدد الاستقرار والأمن العالميين، وعلى الولايات المتحدة قيادة العالم المتحضر للتحرك المشترك من أجل القضاء على هذا الخطر.

7- يشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الدول الكبرى مثل دول حلف الناتو في الدوافع التي ربما كانت تقف وراء هذا الاعتداء مثل سياسات العولمة والهيمنة على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفرض سياساتها، ما يجعل تلك الدول تعي بجدية أبعاد ما حدث، وتتوقع حدوث الأمر نفسه في أي وقت من الأوقات[2].

---

[1] - محمد ضياء الدين محمد حمداي أحمد، **أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، مركز أبحاث ودراسات السلام، جامعة نيالا السودان، 12 أكتوبر 2014.

[2] - **الإرهاب وأولى حروب القرن، أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها إقليميا ودوليا** على الرابط: www.almoqatel.com. تاريخ الاطلاع: 04.05.2016.

3/ الحقائق التي فرضتها أحداث 11 سبتمبر

فرضت أحداث 11 سبتمبر على العالم مجموعة ن الحقائق التي تمثلت في الآتي:

1- أن هذه الأحداث -بالرغم من قيام مجموعة صغيرة بها- إلا أنها فرضت تهديدا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الهجمات الانتقامية ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة لم تعد للولايات المتحدة هيبتها التي فقدتها نتيجة هذه الأحداث[1].

2- اتضح للولايات المتحدة الأمريكية أن التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي تتمتع به، يمكن أن يخترق، وأنها لا بد أن تفكر في طرق أخرى لحماية أمن مجتمعاتها، وأن تراجع سياساتها تجاه الآخرين[2].

3- انعكست هذه الهجمات أيضا على منظومة القيم الأمريكية بحيث اتسعت الهوة بين المبادئ التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النظام الدولي الجديد بما يمثله من سيادة روح الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية بصورة سلمية، وبين ممارسات واقعية تقوم على تقييد الحريات وتجاوز حقوق الإنسان وتجاهل حقوق الأقليات من المواطنين والمقيمين، فقد جرى التحقيق مع آلاف الأشخاص أغلبهم من العرب والمسلمين وتزايدت النزاعات العنصرية ضدهم[3].

---

[1] - حسين عطوي، **إخفاق إستراتيجية الخروج الأمريكي من أفغانستان .. هل يسرع الانسحاب؟**، الوحدة الإسلامية، العدد 131، نوفمبر 2012، الرابط: على www.wahdaislamiya.org/issues/131/hatwi.htm . تاريخ الاطلاع: 06.05.2016.

[2] -www.almoqatel.com. 04-05-2016. Op.cit.

[3] - هانس بيتر مارتين و هرلد شومان، **فخ العولمة**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1998، ص99.

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على الولايات المتحدة الأمريكية داخليا

تعتبر هجمات 11 سبتمبر حدثا تاريخيا بكل المعايير كما يعد أضخم وأكبر الهجمات جرأة على أمريكا، ينفذ داخل أراضيها منذ قيام الاتحاد الأمريكي، ولذلك نتجت عن تلك الهجمات تأثيرات مهمة على الصعيد الداخلي الأمريكي نذكر منها:

1- تغيير عقيدة الأمن القومي الأمريكي:

حيث اقتصرت هذه العقيدة في العقود الماضية على تصور "تهديدات إستراتيجية" من جانب عدو خارجي، يهدد الأرض أو المصالح الأمريكية، سواء كانت دولة أو عدة دول يمكن تحديدها ويمكن الرد عليها في حالة نشوب عداء متبادل، وطورت هذه العقيدة بعض الشيء في السنوات الأخيرة لتتضمن مخاطر إما من قبل دول أو منظمات تمثل تهديدا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، لكن بإمكانها الإضرار بمصالحها سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجه، أما الآن فإن هذه الهجمات تغير تلك الرؤى، حيث ظهر هناك منظمات أو مجموعات من الأفراد قد تكون قادرة على تشكيل وتنفيذ "تهديدات إستراتيجية" ضد الولايات المتحدة، تشكل الحياة السياسية والاقتصادية بالداخل وهو ما يمثل بالتأكيد انقلابا في الفكر الأمني والاستراتيجي الأمريكي والذي وضع على المحك كل أنماط التفكير السائد بما فيها مشروع الدرع الصاروخي، الذي تأسس وفق الرؤية التقليدية لتصور التهديدات والمخاطر.

2- الاتجاه نحو تكثيف آليات الأمن الداخلي:

وهذا يعني تشديد الرقابة على حركة الموطنين، خاصة المرافق الكبرى والمزدحمة وزيادة نشر كاميرات المراقبة في المناطق العامة، وهذا الأمر كان ينموا ببطء، ولكن وتيرته تسارعت بعد أحداث سبتمبر، إذ أصبحت أجهزة المراقبة قادرة على رصد وتصوير أي حادث

في أي مكان بالمدن الرئيسية وهذا التطور يقلق كثيرا منظمات حقوق الإنسان، ويفقد الأفراد الشعور بالخصوصية في ظل مراقبة دائمة[1].

3- القيود التي تفرض على الجاليات العربية والإسلامية:

حيث أصبحت هذه الجاليات تعاني من قيود إضافية ومراقبة لصيقة لأنشطتها، بل وإغلاق بعض الجمعيات الخاصة بها، وفي السنوات الأخيرة عانت هذه الجمعيات بالفعل من حملات تشويه كبيرة، كما عانت الجاليات الإسلامية من حملات تشويه أوسع، هذا بالإضافة إلى "قانون الأدلة السرية" الذي صمم ضد المشتبه بهم من المسلمين، حيث يحاكمون دون أن يعرف محاموهم تفاصيل الأدلة التي تدينهم، علاوة على التحريض ضد الجمعيات الإسلامية والعربية على مواقع الانترنيت.

4- زيادة تطرف الجماعات اليمينية:

زيادة تطرف هذه الجماعات وبعض المنظمات الأخرى ومهاجمتها للإسلام، بل والمطالبة بطردهم أو الحد من وجودهم[2].

بعض الإجراءات والقرارات الداخلية والتي تتعلق بالأمن القومي الأمريكي في ضوء أحداث 11 سبتمبر:

1- إنشاء مكتب للأمن الداخلي: في 20 سبتمبر 2001 أعلن الرئيس الأمريكي بوش لإنشاء مكتب تابع للبيت الأبيض وعين "توم ريدج" حاكم ولاية بنسلفانيا مديرا له، وقد احتوى الأمر التنفيذي الرئاسي لهذا المكتب التكليفات التالية: التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمواجهة الإرهاب في المساعدة في أعمال المخابر ضد الإرهاب، تطوير أجهزة

[1] - خالد الحروب، **هجمات أمريكا... التداعيات الداخلية والخارجية**، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: 05.05.2016. على الرابط:
http.//www.aljazeera.net/knomlegegate/opinions

[2] - محمد مصطفى كمال، **أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي**، مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002.

وبرامج تدريسية للكشف عن الهجمات البيولوجية و الكيماوية والنووية، وإعداد الأجهزة الصحية (الأدوية والأمصال وزيادة الحماية للمستشفيات وللبنية التحتية وخطوط الاتصالات وشبكات الكمبيوتر، وكل وسائل المواصلات)، وسيقوم المكتب الجديد بدور أساسي بتنسيق جهود 40 وكالة بما فيها وكالة المخبرات ومكتب المباحث الفيدرالي، وسوف يكون دوره شبيه بدور مستشار الأمن القومي ولكن مع التركيز على إنشاء المركز المتكامل لمواجهة التهديد الإرهابي والذي مهمته التنسيق بين الأجهزة المركزية العاملة في مجال الاستخبارات[1].

2- إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وأمن الطيران لعام 2001 وقد قدمت الإدارة الأمريكية بهذا المشروع بوقت قليل ووافق عليه الكونغرس بأغلبية كبيرة وقد تضمن العديد من المواد :

أ-إعطاء المدعي العام الأمريكي سلطة احتجاز الأجانب المشكوك في قيامهم بأنشطة إرهابية 7 أيام دون توجيه الاتهام لهم.

ب- إعطاء السلطات الفدرالية الحق في التصنت على أجهزة الهاتف المختلفة التي يستخدمها الأفراد المشتبه فيهم.

ج- أنه من حق أجهزة البحث الجنائي وأجهزة المخابرات المشارك في المعلومات المتعلقة بالإرهابيين.

د- تجميد الأرصدة المالية التي يشتبه في أنها تمول العمليات الإرهابية.

هـ- إصدار الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أمرا تنفيذيا بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة غير المواطنين المتهمين بالإرهاب وستكون له وحده سلطة تحديد من يمثل أمام هذه

[1] - ملاك قائد و ليلى الإدريسي العزوزي، **انعكاسات 11 سبتمبر على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دبلوماسية، جامعة محمد الخامس السويسي المغربية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، 2013.

المحاكم، وتتعد المحكمة أحكامها بأغلبية الثلثين، ويمكن أن تصل أحكامها إلى حد الإعدام كما أن قراراتها غير قابلة للاستئناف[1].

و- إعادة هيكلة مكتب العدل ومكتب المباحث الفيدرالية، بالإضافة إلى الدور التقليدي لوزارة العدل في التحقيق ومكافحة الإرهاب، فقد اهتمت أيضا بمنع عمليات إرهابية في المستقبل، كما أنشأت الوزارة وحدة خاصة لتعقب الإرهابيين ومنعهم من دخول أمريكا والقبض على الموجودين منهم داخلها، وقد بدأت وزارة العدل عملهافي مكافحة الإرهاب بالتحقيق في أحداث 11 سبتمبر عن طريق التعرف على الدول التي جاء منها مختطفو الطائرات والتعرف على تاريخهم عن طريق معاملاتهم المالية والاتصالات التي قاموا بها ليصبح الهدف بعد ذلك محاولة الوصول إلى الأشخاص الذين يحتمل أنهم قدموا المساعدة أو كانوا على علم بتلك العمليات أو عمليات أخرى في المستقبل.

- **إجراءات أخرى لحماية الأمن الداخلي:**

أ- أن وزارة الخارجية ستقوم بإبطاء عملية إعطاء تأشيرات سفر للولايات المتحدة من الذكور من العرب المسلمين ما بين 16 و45 سنة حتى تقوم سلطات الهجرة بإجراء تحريات أمنية عنهم.

ب-قامت السلطات الأمريكية بزيادة دوريات الشرطة حول البترول والغاز والطرق الرئيسة التي قد تكون عرضة لهجمات إرهابية.

ج- حظرت الإدارة الأمريكية الطيران فوق 13 مفاعل نووي كما تم تدعيم الإجراءات الأمنية حولها[2].

---

[1] - موقع مقاتل الصحراء: على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasa2/doc.htm . تاريخ الاطلاع: 05.05.2016.

[2] - ملاك قائد و ليلى الإدريسي العزوزي، مرجع سابق، ص3.

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأمريكية وتطلعاتها للنظام الدولي

إن التأثيرات الأولية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت واضحة في السياسة الأمريكية خاصة على الصعيد الخارجي، فقد تركت هذه الهجمات بصمات واضحة على نمط السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها ونظرتها إلى العالم وترتيب أولوياتها، وكذلك تصنيفها لقوائم الحلفاء والأعداء ومن أهم تداعيات أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية ما يلي:

1/ بروز ثلاث اتجاهات متمايزة في السياسة الخارجية الأمريكية:

أ-**الاتجاه الأول:** اعتبر إحداث 11 سبتمبر تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة، أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية الذي كان يحتاج إلى ذريعة الخطر الخارجي الذي سيوفر له الغطاء الاستراتيجي والفعالية الهجومية، بحيث وجدت الإدارة الجمهورية برئاسة بوش الابن في الأحداث فرصة تجسيد المشروع الإمبراطوري للهيمنة "The emire of hegmony". ذي الخلفية الإيديولوجية المحافظة، القائمة على ثلاث ركائز أساسية هي: التفوق العسكري العالمي، الأصولية الدينية والنيوليبرالية الاقتصادية[1].

هذه الأحداث ساهمت في ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تراجع الاتحاد السوفياتي، فقد كانت الفترة الممتدة على عقد من الزمن تسمى "فترة الحيرة الإستراتيجية أو اللايقين الاستراتيجي"، فجاءت أحداث 11 سبتمبر لتؤكد بطريقة لا ريب فيها بأن التطورات السابقة

[1] - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص12.

قد تجاوزها الزمن وأن التهديدات هي فعلا منتشرة وغير دولية، وأن العدو صعب التحديد، فلم تكن الإدارة الأمريكية تتصور التهديد إلا في بعد استراتيجي عالمي[1].

فالولايات المتحدة الأمريكية شكلت لها الأحداث فرصة لتثبيت عدو جديد في منظومة التفكير الأمريكي، الإرهاب الدولي بديلا للعدو السوفياتي، وقد أضحى متغيرا أساسيا لبناء عقيدة إستراتيجية للتحالف الدولي، وصياغة أدبيات نظرية ومفاهيمية جديدة للتفاعلات العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تلخص عبارة "من الحرب الباردة إلى الحرب ضد الإرهاب" ".from the cold war to the war on terror" هذه العبارة تلخص التوجهات الإستراتيجية الأمريكية.

"فالحرب الشاملة ضد الإرهاب" "Global war on terror" ستكون المفهوم الأكثر مركزية في الخطاب الاستراتيجي الأمريكي[2].

ب- الاتجاه الثاني: هو وثيق الصلة بالاتجاه الأول، ويتمثل في اللجوء إلى أطروحات سبق الحديث عنها، فبالرغم من أن أحداث سبتمبر كانت بداية لتحول مهم في التاريخ الأمريكي فإن الاستراتيجيات الأمريكية المقبلة لن تكون ابتداعا جديدا، ولكنها سترجع خيارات إستراتيجية كانت مطروحة من قبل وتلقى تأييدا من البعض ومعارضة من البعض الآخر، ويتوقع أن بعض هذه الخيارات كانت تلقى معارضة ستنال حظا أوفر في التأييد وفرصا في التطبيق أكثر.

---

[1] - عبد النور بن عنتر، **الإستراتيجية الأمريكية والإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001**، ط1، باتنة، شركة باتنين للمعلومات والخدمات المكتبية والنشر، سبتمبر 2002، ص89.

[2] - وناسي لزهر، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص52.

فأحداث سبتمبر لم تنشئ واقعا جديدا، ولكنها هيأت الفرصة في تنفيذ استراتيجيات كانت مدروسة مسبقا ومن بينها: ندوة التقييم الاستراتيجي التي عقدها سلاح الجو الأمريكي عام 1995، ودراسة "فرانسيس فوكوياما" الشهيرة "نهاية التاريخ"[1].

ولعل أبرز الأطروحات التي كثر الحديث حولها بعد الأحداث أطروحة "صدام الحضارات" التي قدمها "صامويل هنتغتون" كمقاربة لتفسير نمط النزاعات في العلاقات الدولية، تنطوي على تحليل لشكل الصراعات التي ستكون حسبه دامية، بين كيانات ثقافية متمايزة وحضارات مختلفة من حيث البنى الثقافية، من هذا المنظور، فالتصادم الحضاري خاصة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية سيكون حتمية تاريخية في مستقبل العلاقات الدولية، إذ جاءت أحداث 11 سبتمبر لتضفي على هذه الحتمية بعضا من الصدقية بعد التراجع الأكاديمي الذي شهدته أطروحة "صدام الحضارات"، والكثير من المحللين يذهبون إلى اختزال الصراع في صراع "الإسلام والغرب".

وقد عكست الخطابات السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة بعد الأحداث هذا الوضع بالتركيز على الأصولية الإسلامية وخطرها وضلوعها في الأحداث، وكذلك ما أصبح يشكله التحدي الإسلامي كعدو استراتيجي على المنظومة الحضارية الغربية[2].

ج- الاتجاه الثالث: يرى في هجمات 11 سبتمبر ردة فعل همجية من طرف العالم الثالث على الحداثة والقيم الغربية، التي تمثل العولمة أكبر تجلياتها المعاصرة، فالأوضاع المعقدة التي يعيشها العالم الثالث ولدت شعورا بالإحباط لدى فئات واسعة من شعوبه والتي باتت ترى في هذه الأوضاع نتاجا لسياسات الدول الغربية التي كرست التخلف والفقر

---

[1] - محمد عبد الفتاح الحمراوي، **أثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي**، مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 15 سبتمبر 2008.

[2] - حسن حافظ وهيب، **إستراتيجية الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط**، دراسات دلية، العدد 46، ص50. تاريخ الاطلاع: 11.05.2016 على الرابط :

www.iasj.net./iasj?func:fultexald:60701.pdf.

والعنف فيها، خاصة بسبب إفرازات العولمة التي زادت من توسيع الهوة بين العالم المتقدم وعالم الجنوب المتخلف.

وقد مثلت الهجمات على مركزي التجارة العالمية دلالة رمزية على وجاهة المقاربة التفسيرية من هذا المنظور، وعلى المستوى الثقافي، ليس بمعنى أطروحة صدام الحضارات والثقافات والديانات، وإنما بسبب غياب أرضية ثقافية من شأنها توفير مضمون لإيديولوجيا النظام الدولي الجديد الذي تروج له الأدبيات الأمريكية، بحيث تحول الخطاب الليبرالي إلى مجرد أداة لممارسة التدخل الانتقائي في شؤون البلدان بحسب المصالح الآنية فالإرهاب الجنوبي – من هذا المنظور– هو تعبير حاد وجذري، فهذا الاتجاه يفسر الهجمات من زاوية اشتداد حالات الغضب في الدول الفقيرة من السياسات الظالمة والمجحفة للولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية العالمية[1].

2/وفرت هذه العمليات غطاء دبلوماسيا للولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياسات متطرفة واتخاذ إجراءات إقليمية ودولية، لم يكن بالإمكان قبولها في مرحلة ما قبل الهجمات، فقد اتبعت الإدارة الأمريكية سياسة خارجية مستقلة وصارمة، غير عابئة ببقية دول العالم.

3/أثرت تلك الهجمات على تعامل الإدارة الأمريكية مع مختلف دول العالم حيث حدث تصام بين دول كانت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الاختلاف حول السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر مثل فرنسا وألمانيا، كما حدث تقارب بين الولايات المتحدة ودول كانت في مصاف المنافسين لها مثل روسيا (قبل الأزمتين السورية والأوكرانية)[2].

[1] - وناسي لزهر، مرجع سابق، ص53-54.

[2] - موقع مقاتل الصحراء، مرجع سابق.

السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

شكلت أحداث 11 سبتمبر نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، والتغيير المقصود هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، تغيير في أنظمة بعض الدول على النحو الذي يثبت أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي، ونشر مبدأ الحرية الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية معيارا لسياستها منذ انخراطها في شؤون العلاقات الدولية.

وهذه الرؤية الأمريكية لا تقر سياسة الاحتواء وتوازنات القوى واستراتيجيات الردع، كما أنها لا تعتمد على القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والسبب في ذلك هو حدوث تغيير في الأساس الفلسفي للرؤية الأمريكية لتشكل النظام الدولي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازن القوى، أصبح واجبا أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي، حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية للدول، بل وإمكانية التدخل في الشؤون الداخلية. وضع هذا التغيير من خلال تشكيل ائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل مثل بريطانيا، كما وضعت في حسبانها إمكانية التدخل المنفرد ممن أجل تنفيذ هذا التغيير[1].

ووفقا لهذه الرؤية الجديدة للمحافظين الجدد فإن العبرة في التدخل من أجل التغيير وليس من المهم أن يكون هذا التغيير موافقا للمبادئ والقواعد الدولية التي ينص عليها ميثاق الأمم

[1] - شيباني إيناس، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن**، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص64.

المتحدة، أو الاتفاقيات والأعراف الدولية، ولكن من المهم هو ما إذا كان التدخل محدثا للتغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية الدالية نحو الأحسن أو نحو الأسوأ[1].

1- الوسائل الأمريكية لتنفيذ تلك السياسة:

إن تنفيذ سياسة التغيير في الأنظمة الحاكمة، وفي شكل العلاقات الدولية، يعتمد على القوة الأمريكية أو بالأحرى على التفوق الأمريكي الكاسح عسكريا واقتصاديا، مع تعزيز لأدوار أخرى، مثل عناصر الاستخبارات أو القوات الخاصة أو أدوات الإعلام، فضلا عن إدارة المساعدات الاقتصادية بتوجيهها لتحقيق هدف التغيير، وطبقا لرؤية المحافظين الجدد فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تحافظ على مستوى تفوق كاسح على كل القوى الكبرى الأخرى، "حلفاء وأصدقاء وخصوم"، ولذلك زادت إدارة جورج بوش من الإنفاق العسكري من 232 مليار دولار إلى 352 ثم إلى 400 مليار دولار، ثم إلى 470 مليار دولار في أعوام 2002، 2003، 2004، كما بلغت ميزانية وزارة الأمن الداخلي حوالي 60 مليار دولار.

سياسة تغيير الأنظمة طبقا للأهداف الأمريكية:

يؤكد المحافظون الجدد على مركزية هذه المسألة في أي إستراتيجية أمريكية لإعادة صياغة البيئة الدولية وفقا للمصالح الأمريكية وباشرت بها إدارة "بيل كلينتون" وكانت موجهة إلى الأنظمة المعادية في الشرق الأوسط للمصالح الأمريكية، وتحديدا العراق وإيران وكان الهدف هو شل القدرات والتحركات الإستراتيجية للنظامين، ويسعى أساسا إلى تحريك ديناميكيات التفجير من الداخل؟، ويبقى خيار الحرب غير مستبعد من حسابات الإستراتيجية الجديدة.

ومن هذا المنظور، يجب على سياسة تغيير الأنظمة أن تقدم في إطار متناغم مقتضيات المبادئ والقيم الديمقراطية كالإصلاح ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

[1] - كوندوليزا رايس، **إستراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس**، في : آرونستلزر، المحافظون الجدد، ترجمة: فاضل جنكر، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2005، ص133.

ومما لا شك فيه فإن تغيير سياسة الأنظمة الفاسدة بأنظمة إصلاحية وديمقراطية ستؤدي إلى تحقيق المصالح الأمريكية ، عن طريق أنظمة تستجيب لمتطلبات السياسة الأمريكية في هذه المناطق، أم فيما يخص تكتيكات تغيير الأنظمة، فإنها تتباين من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، ففي بعض الحالات ، قد تكون أفضل الخطط دعم جماعات متمردة كما طبقت في "تكاراغوا"، وقد تعني –في حالات أخري– دعم منقين بأساليب مكشوفة أو خفية، أو عقوبات اقتصادية مع عزل دبلوماسي وفي حالة أكثر إلحاحا يتطلب الأمر التدخل العسكري المباشر كما حدث في العراق عام 2003[1].

2- أثار هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الإستراتيجية الأمريكية :

بمرور السنوات بقيت أحداث 11 سبتمبر 2001 تشكل المنعطف التاريخي للعلاقات الدولية والتحول السياسي في الإستراتيجية الدولية، والتغيير الواضح في أولويات السياسة الأمريكية داخليا وخارجيا، حسبما تقتضيه الضرورة للتكيف مع التهديدات الجديدة، وبصورة أوضح اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبراز زعامتها وهيمنتها على العالم بوتيرة سريعة والسعي لإقناع الحلفاء للتعاون معها بجدية.

أصبحت الولايات المتحدة أكثر استعدادا لتبني سياسات عدائية صريحة تجاه من يعارض سياساتها وفق المقولة "من ليس معنا فهو ضدنا".

ويمكن تلخيص أهم المواقف التي شكلت الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد أحداث سبتمبر فيما يلي:

1- التأكيد على أن "الإرهاب" هو العدو الأول للولايات المتحدة والسعي إلى ملاحقته وإعلان الحرب ضده، وتعبئة المجتمع الدولي ضده.

[1] - وناسي لزهر، مرجع سابق، ص58- 60

2- تحديد "الإرهاب الإسلامي " كهدف أول لسياستها في الحرب على الإرهاب لملاحقة "أسامة بن لادن" وتنظيم القاعدة واتهامها بالقيام بهجمات 11 سبتمبر، فكانت الوجهة الأولى هي الحرب على أفغانستان باعتبارها معقلا لحكة طالبان.

3- التأكيد على مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا" وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي عقب الأحداث في خطابه الشهير ومفاده أن دول العالم ستنقسم بين مؤيد للولايات المتحدة وعدوا لها، ولا مجال للبقاء الحيادي.

4- توظيف كل الوسائل للقضاء على "خلايا الإرهاب" في العالم انطلاق بغزو أفغانستان وتجنيد الدول الحليفة لملاحقتها في الكثير من المناطق وتحديد المنظمات التي تراها الولايات المتحدة إرهابية، وإعادة انتشار القواعد العسكرية عبر العالم في إطار التنسيق الدولي للقضاء على الإرهاب.

5- استهداف العرب من خلال حث القادة العرب على تضييق الخناق على المنظمات الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة ضمن قائمته السوداء للتنظيمات الإرهابية وقد وظفت الأعلام للترويج لمفهومها للإرهاب[1].

6- التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة والقوى العدائية التي تتخذ على نحو متزايد أشكالا محتملة للإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت صدمة رهيبة للعقل الاستراتيجي الأمريكي فإن كانت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش الابن قبل أحداث سبتمبر تبدوا متأثرة بما تضمنه مشروع القرن الجديد الذي وضعه مجموعة من المحافظين الجدد منهم "ديك تشيني" و"دونالد رامسفيلد"، فإن بصمة المحافظين الجدد أصبحت أكثر وضوحا وأفكارهم أكثر تطبيقا من خلال الحملة الأمريكية الواسع على الإرهاب في العالم، وقد كشفت تصريحات بوش التي تلت الحدث الاتجاهات الجديدة للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية المتمحورة حول –الحرب

[1] - عبد السلام قريقة، **تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه للعلوم لسياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص186-187.

المقدسة ضد الإرهاب– بهدفها المعلن الذي هو نشر القيم الأمريكية والقضاء على الاستبداد وأداتها المحددة بالضربة الوقائية[1].

هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم طرحها وبلورتها من خلال وثيقتين لاستراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، الأولى صدرت في 17 سبتمبر 2002، والثاني في شهر مارس 2006.

3- انعكاسات الإرهاب الدولي على الشرعية الدولية:

إن أخطر الآليات لمواجهة الإرهاب هي الفوضى الدولية التي أعطت القوى الكبرى أو الدول الصغرى في آن واحد الحق في مقاومة الإرهاب بواسطة الغزو أو العدوان العسكري أو اتخاذ إجراءات قهرية من دولة ضد دولة أخرى وإضفاء مفاهيم جديدة للأمن والسلم الدوليين، بمعنى أن الشرعية الدولية باتت مهددة تماما، وعاد العالم إلى شرعية الغاب، كما أن تحدي الشرعية الدولية لم يقتصر على غزو العراق فقط ولكن ظهرت آثاره في العديد من مناطق العالم ومثال ذلك:

1- ما فعلته وما تفعله إسرائيل بالأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم استجابتها لأي قرار صادر من مجلس الأمن، وإطاحتها بالاتفاقيات والتعهدات أو المبادرات مع أي قوى أخرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية "الحليف الرئيسي لإسرائيل".

2- الصراع بين جورجيا وروسيا، حيث تر الأخيرة أن ما يحدث في جورجيا هو إرهاب، ومن ثم أكد الرئيس "فلاديمير بوتين" على عدم مهادنة الإرهاب الموجه ضد روسيا من الأراضي الجورجية بالقول: "سوف نهاجم الإرهاب في جورجيا، وسوف نحتفظ بحقنا في عمل عسكري إذا لم تقم تبليس* بتصفية جماعات الشيشان الإرهابية على أرضها"، لكن في حقيقة الأمر هو امتداد لصراع الحرب الباردة.

[1] - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص40-41.

3- إن أحد صور الحرب على الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية كان يتحدد في معاونة الدول الصديقة في القضاء على الخلايا الإرهابية، ومن ثم فإن هذا التعاون يمكن أن يمس استقلال بعض الدول وكرامتها بالدرجة الأولى ومثال ذلك: "حادث دخول طائرة أمريكية بدون طيار للمجال الجوي اليمني والتنسيق مع السلطات اليمنية. في أواخر عام 2002 وإطلاقها صاروخين على سيارة مدنية، وقتل ستة يمنيين باعتبار أنهم إرهابيين"، وبالطبع يدخل ذلك في إطار التدخل المباشر في أمن الدولة وليس مساعدتها[1].

وهذا راجع إلى الإرادة الأمريكية حول توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها ضد الإرهاب، وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر في 28 سبتمبر 2001، حيث تقدمت الولايات المتحدة بمشروع هذا القرار وأقره المجلس بالإجماع في 24 ساعة وهذا الأمر نادر الحدوث في مجلس الأمن، وصدر هذا القرار على أساس الفصل السابع من الميثاق بما يعني أنه ملزم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن على مجلس الأمن اتخذ التدبير التي يراها ضرورية لتطبيقه مع الإجراءات القصرية ضد الدول التي لا تنفذه[2].

وبالطبع فقد انعكس ذلك مباشرة على الأمن والسلم الدوليين، وغير العديد من المفاهيم في الأمن الوطني تغيرت بسبب ذلك أدبيات الحرب والسلام واختلطت الأوراق، وكانت الضحية الأولى هي الشرعية الدولية والضحية الثانية هي قيم الإسلام وعقائده السمحة، والضحية الثالثة هو النظام العربي والأمن القومي العربي الذي اخترق، أما الضحية الكبر فتمثلت في السلام العالمي.

***تبليس:** عاصمة جورجيا.

[1] - على الموقع http://www.moqatel.com/siasia2/georgerusssec/doc.htm تاريخ الاطلاع: 11.05.2016

[2] - شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، مرجع سابق، ص63.

الفصل الثالث:

الاستراتيجية الأمريكية اتجاه تنظيم القاعدة

الفصل الثالث : الاستراتيجية الأمريكية اتجاه تنظيم القاعدة

أعلن الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" في يوم 21 سبتمبر 2001 أن الحرب الشاملة على الإرهاب سوف تطول فقد أصبحت القاعدة تمثل تهديدا حقيقيا بشكل أكبر، وانطلق هذا التهديد مع تصريحات أسامة بن لادن زعيم القاعدة السابق سنة 1996 حيث أعلن الحرب على الولايات المتحدة التي تحتل الأراضي الإسلامية المقدسة على حد تعبيره، غير أن الحرب الشاملة على الإرهاب ليست على القاعدة وحدها بل على العديد من الجماعات التي تضعها الولايات المتحدة على لائحة الجماعات الإرهابية التي تحاول تمويل هكذا جماعات، أو مساعدتها ودعمها بأي شكل من الأشكال، فوضعت الولايات المتحدة استراتيجيات عدة للحرب الشاملة على الإرهاب.

المبحث الأول: ركائز الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب

تتمحور إستراتيجية محاربة الإرهاب حول ثلاث مرتكزات أساسية هي :

1- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخاباراتية والقانونية الملائمة (فيما وراء كل التقييدات والضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية).

2- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة، "ما أطلق عليها بالدول المارقة ودعاها بوش محور الشر".

3- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبار هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي وغيابها مصدر رئيسي للإرهاب والتطرف[1].

ولتحقيق أهدافها من خلال الحرب على الإرهاب أعدت الولايات المتحدة الوسائل الكفيلة بتطبيق تلك الإستراتيجية وهذا ما سنوضحه في المطالب الثلاثة الآية.

[1]- السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص80.

المطلب الأول: الضربة الوقائية كمبدأ جديد للإستراتيجية الأمريكية

من أهم مميزات الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة بوش الابن ظهور ما يسمى الضربة الوقائية والتي أعلن عليها كمبدأ جديد للإستراتيجية الأمريكية بعدد 11 سبتمبر وذلك في خطاب له أمام الأكاديمية العسكرية الأمريكية في "ويست بوينت" في جوان 2002، وأوضح بوش أنه وحسب المبدأ الجديد ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه "ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة، من جماعات إرهابية أو دولا تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية"[1].

وقد أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي أيضا هذا المبدأ فقد جاء بها: "لن نتردد في العمل بمفردنا إذا اقتضى الأمر لممارسة حقنا في الدفاع النفس من خلال عمل وقائي ضد إرهابيين كهؤلاء ولمنعهم من إلحاق الضرر بشعبنا ودولتنا"، فمن المنظور الأمريكي فإن الولايات المتحدة هي دولة تعرضت للرعب والخسائر في 11 سبتمبر ومن هنا تحولت السياسة الأمريكية ضد الإرهاب من سياسة الاحتواء إلى سياسة العمل الوقائي، ومن سياسة الرد الانتقائي المحدود للقوات العسكرية إلى سياسة استخدام القوات العسكرية لتنفيذ ضربات عسكرية حاسمة.

هكذا فإن اللجوء إلى إستراتيجية الضربات الوقائية عبر عن قناعة كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية، لذلك قامت إستراتيجية الضربات الوقائية على أنه من الممكن صيانة الأمن بصورة أفضل من الردع والاحتواء* في حالة المبادرة باتخاذ الخطوات العسكرية اللازمة لمنع وقوع وهجوم معاد، بدلا من انتظار حدوث هذا الهجوم، ومن الواضح أن هذه

[1]- طه المجدوب، **تغيرات إستراتيجية في السياسة الأمريكية**، ملفات الأهرام، سبتمبر 2002، السنة 126، العدد 42279.

الإستراتيجية الجديدة تهدف أساسا إلى توفير الغطاء اللازم لشن الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق وما قد يليها من أهداف (إيران، سوريا، لبنان...)[1].

صدرت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بطبعتها الأخيرة 2006 فتم وصف الإستراتيجية الجديدة بأنها "مثالية فيما يتعلق بالأهداف، وواقعية فيما يتعلق بالوسائل" وكررت المبدأ المعروف "أن أمريكا في حالة حرب وهذا يتطلب حتما البقاء في حالة هجوم وهزيمة الإرهابيين خارج الأراضي الأمريكية حتى لا نضطر لمواجهتهم على أرضنا" إنها التوكيد مجددا ودون تبرير للحروب الاستباقية أينما كان وفي أي زمان.

ثم تتوسع الوثيقة بحيث تقوم السياسة الأمريكية على مهاجمة الخصوم قبل أن يقوموا هم بمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يطرأ تعديل بالإستراتيجية المعدلة[2].

وجدت الولايات المتحدة أن الحرب أو الضربة الوقائية أو الاستباقية هي الوسيلة الأمثل للقضاء على أعدائها، وكان وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" أكثر وضوحا في انتهاج الولايات المتحدة لهذا الأسلوب إذ قال "إن الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية يتطلب الوقاية والدفاع الذاتي وأحيانا المبادرة في العمليات، وقد يتطلب الدفاع ضد الإرهابيين وغيره من المخاطر البارزة في القرن لحادي والعشرين، نقل الحرب لدى الأعداء ففي بعض الأحيان يكون الهجوم أفضل شكل للدفاع".

لقد وجدت الولايات المتحدة أن الردع لم يعد الصيغة الأمثل للحفاظ على القوة ومركز التفوق، فما فائدة امتلاك الولايات المتحدة للجيوش والأساطيل وهي تتعرض للتهديد و الاختراق، وجدت أن استعراض القوة أمام العالم أمر لا بد منه، فقد يكون ذلك حافزا لشن

---

* **الردع:** يقوم على أن الخصم لن يلجأ أصلا إلى الهجوم إذا أدرك أن هجومه سوف يفشل في تحقيق أهدافها وأن يتكبد خسائر جسيمة لتحقيق هذه الأهداف.

* **الاحتواء:** تقوم على فكرة تقييد الخصم لاسيما فيما يتعلق بامتلاك المزيد من مقومات القوة العسكرية والاقتصادية مما يقلل قدرتهم على ممارسة التهديد.

[1]- نور الدين حشود، مرجع سابق، ص386.

[2]- خليل حسن، **قراءة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي**، أستاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية، موقع خاص بالدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 20 فيفري 2008.

حروب وقائية مثلما حصل في العراق وأفغانستان، وتعتبر أفضل وسيلة هي البدء في الهجوم من أجل عدم إعطاء فرصة للعدو أن يهدد الأمن القومي الأمريكي[1].

- **ركائز إستراتيجية الضربة الوقائية**

هناك العديد من الركائز التي تعتمد عليها إستراتيجية الضربة الوقائية، وهي: "الركيزة السياسية والعسكرية وأهم المتطلبات اللازمة لتنفيذ الضربات الاستباقية".

1-**الركيزة السياسية:** يقصد بالركيزة السياسية تلك القدرات التي تتوافر عليها الدولة والناجمة عن توظيف مدخلات القوة النابعة من البيئة الداخلية والخارجية والتي يتاح لحكومة ما استخدامها لتأمين ما تريده، ول يكاد يخرج الكلام عن المقومات السياسية للولايات المتحدة الأمريكي عن هذا الإطار إذ ساهمت عد متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية...، في تشكيل مقومات السياسة الأمريكية[2].

وقد وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الركيزة السياسية للتسويق لأعمالها، ومن بينها الضربات الاستباقية والوقائية التي توجهها لكثير من الدول بدافع الدفاع عن النفس والحماية المسبقة من الأخطار، ولهذا فإن الولايات المتحدة تتمتع بهامش واسع من الحركة السياسية على المستوى العالمي يؤهلها للعب دور القوة العظمى بالرغم من حداثة النشأة –قياسا بالدول الأخرى– إذ لا تمتد في عمقها التاريخي إلى أكثر من ثلاثة قرون، ويتفق المراقبون في العالم أن القرن العشرين كان أمريكيا بامتياز إذ تمكنت فيه الولايات المتحدة من احتلال المواقع المتقدمة الأولى في الميادين جميعها.

لكن مع أحداث 11 سبتمبر غيرت مجرى التاريخ وأعلنت بداية حقبة جديدة في العلاقات الدولية ألا وهي الضربات أو الحروب الوقائية والاستباقية التي ماستها الولايات

[1]- عبد الحكيم سليمان وادي، **الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، رئيس مركز كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 22-02-20013.

[2]- فلاح مبارك الدليمي، **الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص21.

المتحدة من خلال نفوذها السياسي الواسع من خلال دوره في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وأيضا الضغوطات التي تمرس على الدول الأخرى لشرعنت حروبها واستحصال القرارات من مجلس الأمن على أساس مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا" هذا ما ترجم ما يسمى الضربات الوقائية عن طريق التوظيف السياسي لها بدافع الدفاع عن النفس المشروع ونتيجة لهذه الديناميكية التي أصابت الفكر الاستراتيجي الأمريكي أصبح لدينا مفاهيم جديدة مثل محور الشر ومنابع الإرهاب والعدو المحتمل وغيرها الكثير من المفاهيم التي تصب في مصلحة التدخلات العسكرية على أساس الضربات الوقائية[1].

2-**الركيزة العسكرية:** لاشك أن القوة العسكرية تعتبر من العناصر المهمة والأساسية في تحديد مركز الدولة ومكانتها في النظام الدولي، وبسبب أهمية القوات المسلحة في قوة الدولة أخذ الخلط يغزو مفهوم القوة بمعناها العام حتى زاغ النظر عن معطياته الإستراتيجية ليركز على الزاوية العسكرية كضمان أساس للأمن القومي وحمايته.

والولايات المتحدة حالها حال الدول الأخرى اعتمدت في الجانب الأكبر لوضع إستراتيجيتها وتحديد أهدافها على القدرات العسكرية التي تتمتع بها حيت أصبحت الأخيرة صاحبة الفضل في ما وصلت إليه الولايات المتحدة من مكانة عالمية ومصالح واسعة الانتشار، تردفها قدرات عسكرية تقليدية ضخمة، وقدرة نووية فريدة وانتشار عسكري عالمي واسع في كافة أنحاء العالم، إضافة إلى تحالفات إستراتيجية مستمرة[2].

ومن الوسائل التي كانت ومازالت تستخدم لهذا الغرض هي القواعد العسكرية فضلا عن إنشاء الأحلاف العسكرية، وهذا ما ينطبق على حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد انغماسها العميق في الأدوار الإستراتيجية الكونية من الأداة العسكرية منطلقا لكي تقوم بعملياتها الوقائية من خلال وجودها في الكثير

[1]- علي بشار بكر أغوان، **الوقائية والاستباقية في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول 2001، التطور النظري والتطبيقي**، طالب ماجستير الإستراتيجية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، دنيا الوطن، 15-07-2001.

[2]- فلاح مبارك الدليمي، مرجع سابق، ص29.

من مناطق العالم، حيث قامت بالكثير من العمليات العسكرية تحت شعار الوقائية والاستباقية ومن بينها الحرب على العراق والحرب على أفغانستان، وبهذا فإن الولايات المتحدة تعتمد على الركيزة العسكرية لتنفيذ إستراتيجيتها في ميع أنحاء العالم[1].

والهدف الأساسي لتبني فكرة الحرب الوقائية متمثل في مهمتين أساسيتين هما مكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل[2].

وقد تلقت هذه الإستراتيجية العديد من الانتقادات، وهي تتعلق بصعوبة تطبيقها من ناحية، ووجود معوقات عديدة أمامها من ناحية أخرى، ويمكن إبراز أه هذه الانتقادات على النحو التالي:

أ- على المستوي الاستراتيجي، فإن الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة واستهلاك وقت ليس بالقصير من أجل بناء قوات متخصصة جديدة، قادرة على القيام بمهام معقدة ذات طبيعة خاصة تفرضها تلك الإستراتيجية .

ب- رغم جاذبية الضربة الوقائية من الناحية النظرية إلا أنها واقعيا تمثل تحديا عمليا وسياسيا، فمن الناحية العملية سيكون من الصعب تحديد أسب التوقيتات لشن الهجوم، هو المرحلة المبكرة لمحاولات إحدى الدول إنتاج أسلحة نووية أو كيماوية، أو بيولوجية، في الوقت نفسه فإن حماية قدرتها ستزداد.

ج- من الناحية السياسية لن يكون سهلا إقامة تحالفات تنسق الجهود وتوفر قدرات معلوماتية ومخابراتية بالقدر اللازم لنجاح هذه المهمة الصعبة.

[1]- علي بشار بكر أغوان، **الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية**، الحوار المتمدن، العدد 3426، 41-07-2014، المحور مواضيع وأبحاث سياسية، تاريخ الاطلاع: 11.05.2016. على الرابط www.ahewar.org/debat/show.ant.asp ?aid :267162.

[2]- إبراهيم بن إسماعيل كاخيا، **الإستراتيجية العسكرية والمذاهب العسكرية المعاصرة**، المنتدى العربي للدفاع والتسلح، دراسات وتحاليل بواسطة أبابيل20 ديسمبر 2009.

د- صعوبة الحكم على أن دولة ما تنوي استخدام ما لديها من أسلحة بيولوجية أو كيميائية أو نووية، وذلك لغياب الدليل المؤكد، الأمر الذي سيعرض الضربة الوقاية لانتقادات دولية كما حدث بالنسبة لإصرار الولايات المتحدة على ضرب العراق.

هـ- أن هذه الإستراتيجية قد يترتب عليها تصعيد سريع للأزمات بدلا من إنهائها.

و- أنها قد تمثل سابقة قد تدفع دولا أخرى إلى تبنيها، واتخاذ مواقف مماثلة للولايات المتحدة الأمريكية بممارسة إستراتيجية الضربات الوقائية، الأمر الذي يدفع العالم بأسره إلى حلة من الفوضى[1].

في ظل هذه الانتقادات فإن كثيرا من الخبراء الأمريكيين يرى أنه كان من الأفضل والأكثر عقلانية أن تكون الضربة الوقائية أحد خيارات الإستراتيجية الأمريكية، لا أن تشكل صلب هذه الإستراتيجية.

- **الأهداف الخفية للحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي**

على الرغم من وصف الرئيس بوش عقيدته العسكرية الجديدة بشكل واضح في خطابه بكلية "ويست بوينت" العسكرية بأنها رد مناسب على تهديدين بالغي الخطورة من الإرهاب والدمار الشامل، إلا أنه في الحقيقة تكمن أهداف أخر بعيدة المدى كانت تسعى الولايات المتحدة لتجسيدها على أرض الواقع، حيث يمكن تحديدها في نقاط أساسية:

أ- نجاحها في احتلال العراق وأفغانستان لكنها لم تنجح في تحجيم الإرهاب والقضاء عليه، إذ أنه تنامي بشكل كبير ولاسيما في العراق إلى جانب هذه الأهداف للحرب الوقائية هناك أهداف أخرى تتمثل في رسم خريطة جيوسياسية جديدة تضمن وجود أو هيمنة أمريكية في مناطق حساسة وقريبة من العدو الأكبر والأول لها، الصين وروسيا.

ب- هناك أهداف أمريكية أخرى خفية تقف وراء تبني مبدأ الحرب الوقائية:

[1]- زينب عبد العظيم، **الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص833-834.تاريخ الاطلاع:12.05.2016. على الموقع: http://www.docudesk.com.crated with desk pdf.

- أولها ضمان بقاء الولايات المتحدة كأكبر قوة وحيد تتحكم في العالم، وعدم السماح ببروز قطب آخر يواجهها.
- وثانيها أن للحرب فوائد عسكرية كثيرة للجيش الأمريكي وفي مقدمتها التخلص من الذخائر والأسلحة القديمة واحتلال أسلحة حديثة ومتطورة، بما يعني تنشيط مصانع السلاح وتنشيط مبيعاتها وهي فرصة لتجريب أسلحة ذكية في ميدان المعركة الحقيقي[1].

ج-هدفها من الحرب الوقائية أيضا هو الحفاظ على القوة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة، وتعتبر خطوة أيضا لإحكام السيطرة على مصادر الطاقة ومخزونا وإنتاجا وتسويقا وتسعيرا.

وهكذا فإن ما تخلص إليه الدراسة هو أن الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية من ناحية، والضربات الوقائية من ناحية أخرى هما جناحا الإستراتجية الأمريكية دون أن يعني ذلك أنهما كانا وليدي لحظة 11 سبتمبر، ولكن هذه اللحظة أتاحت الفرصة للولايات المتحدة للإعلان عن تبنيها دون تردد.

وقد عبر عن ذلك "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة في 23-09-2003، بقوله: "إن هذا المنطق الذي تتذرع به بعض الدول بدعوى أن من حقها وواجبها استخدام القوة بشكل وقائي يمثل استحقاقا جوهريا وواجبا استخدام القوة بشكل وقائي يمثل استخفافا جوهريا بالمبادئ التي قام عليها ولو بشكل غير متكامل للسلام والاستقرار العالميين خلال السنوات الماضية".

المطلب الثاني: سياسة التحالفات ودورها في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

يحظى الحلفاء بدور محوري في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، وهو الأمر الذل تؤكده وثيقة الأمن القومي الأمريكي، حيث تشير في بندها الثامن إلى أن الولايات المتحدة سوف تنفذ إستراتيجيتها من خلال إنشاء ائتلافات تكون واسعة بقدر الإمكان.

[1]- شكري عبد الرحمان، **الحرب الوقائية إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية**، صحيفة تشرين، تاريخ الاطلاع: 05-10-2004. على الرابط: www.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/14197.

وتؤكد الوثيقة أن الولايات المتحدة لا يمكنها تحقيق الكثير من المنجزات التي تدوم العالم، دون التعاون المستديم مع حلفائها وأصدقائها في كندا وأوروبا (وهو مركز لأقوى المنظمات في العالم وأكثرها مقدرة: حلف الأطلنطي والذي كان منذ تأسيسه مركز الأمن عبر الأطلنطي، وما بين الدول الأوروبية، و الإتحاد الأوروبي الذي يعد شريكا للولايات المتحدة الأمريكية في انفتاح التجارة العالمية)[1].

لقد حددت الولايات المتحدة أن عدها هو الإرهاب وأن حربها ضده ليست فقط من أجل منعه من الوصول إلى العالمية، بل هي في نهاية المطاف حرب من أجل القيم الديمقراطية والحرية، وأن نهاية هذه الحرب لن تكون سهلة أو سريعة كما صرحت الولايات المتحدة الأمريكية "لقد بدأ النزاع بتوقيت ومفاهيم الآخرين (الإرهابيين)، وسوف ينتهي بطريقتنا والتويت الذي نختاره".

وقد اعتمدت أمريكا على تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الولي والعمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقائها من خلال آليات تدمير الإرهاب وهي:

- العمل المباشر والمستمر باستخدام كافة عناصر القوة الوطنية والدولية لمنع انتشار الإرهاب عبر العالم/ وكذلك منع الإرهابيين أو الدول الراعية للإرهاب من استخدام أسلحة الدمار الشامل.
- الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي والمصالح الأمريكية في الداخل والخارج من خلال تحديد الخطر قبل وصوله إلى الحدود الأمريكية ومع أن الولايات المتحدة ستسعى باستمرار لحشد دعم المجتمع الدولي.

منع الدعم والرعاية وتوفير الملاذ للإرهابيين من خلال إقناع أو إجبار الدول على قبول مسؤولياتهم السيادية.

[1]- زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص836.

- استخدام النفوذ الكامل للولايات المتحدة والعمل عن كثب مع الحلفاء والأصدقاء لتوضيح أن جميع أعمال الإرهاب هي غير شرعية.
- دعم الحكومات المعتدلة وخاصة في العالم المسلم للتأكد من عدم وجود أرضية خصبة للشروط والإيديولوجيات المشجعة للإرهاب.
- التقليل من الشروط الأساسية التي تنتج الإرهاب من خلال تجنيد المجتمع الدولي ليركز جهوده وموارده على المناطق الأكثر تعرضا للخطر .
- استخدام الدبلوماسية العامة والفعالة لتعزيز التدفق الحر للمعلومات والأفكار على المجتمعات التي يحكمها رعاة الإرهاب العالمي[1].

وتطبيقا لاستراتيجية التحالفات توسع الحلف الأطلسي وتطورت مهامه، حيث أعلن في قمته الأخيرة في مدينة "براغ" الموافقة على انضمام سبع دول من شرق ووسط أوروبا (من بينها دول البلطيق الثلاث) ليرتفع عدد أعضاء الحلف إلى 26 دولة، كما أقر الحلف مبدأ إنشاء قوة للتدخل السريع يمكنها العمل في مواجهة الظروف الطارئة[2].كانت دول الحلف قد تعهدت بمساندة الولايات المتحدة ضد العراق، وصرح "نيكولاس بيرنز" السفير الأمريكي لدى الناتو بأن واشنطن ترحب بدور دبلوماسي ومشاركة عسكرية فعالة للحلف.

إلى جانب الحلفاء الأوروبيين، تؤكد الولايات المتحدة على أهمية تحالفاتها مع الدول الآسيوية، فتشيد بلجوء أستراليا إلى معاهدة أستراليا– نيوزيلندا– الولايات المتحدة "إنزوس" لتعلن أن هجمات سبتمبر كانت هجوما موجها لأستراليا ذاتها وقيامها بإرسال أفضل القوات القتالية للمشاركة في عملية "الحرية الدائمة"، كذلك تشير الولايات المتحدة إلى مستوى الدعم اللوجستي العسكري الذي تقدمت به اليابان وكوبا في غضون أسابيع من هجمات سبتمبر، كما تشيد بشركائها في التحالف "تايلندا والفلبين وسنغافورة"، وبالتالي فقد أثبتت الحرب ضد

[1]- أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامع باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص50-51.

[2]- عماد جاد، **ملاحظات حول تمدد حلف الأطلنطي باتجاه الشرق**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2002.

الإرهاب من المنظور الأمريكي أن تحالفات الولايات المتحدة في آسيا لا تمثل دعامة للاستقرار والسلام الإقليمي فحسب، ولكنها تحالفات مرتبة وجاهزة للتعامل ع بروز تحديات جديدة[1].

وعلى جانب آخر جددت الولايات المتحدة علاقاتها بالدول العظمى من خلال تناولها الوثيقة الدولية الرئيسية التي تشمل دولا عظمى محتملة، وهي روسيا والصين والهند، فإنه يلاحظ أن ما يجمع الولايات المتحدة بهذه الدول بات عدوا مشتركا لها جميعا، وهو الإرهاب ، ومن ثم فإنه أيا كانت مساحة الاختلاف مع هذه الدول إزاء بعض القضايا، إلا أن هذا العدو المشترك أصبح هو الموحد بينهما، وأصبح هو القادر على جمعها سويا في أعمال مشتركة تصب في بوتقة محاربة الإرهاب بالمفهوم الأمريكي. تكاملت الجهود الدولية مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، حيث عرضت 136 دولة عسكرية عليها ومنحت 39 دولة حق التحليق للطائرات العسكرية الأمريكية في أجوائها، ومنحت 76 دولة حق الهبوط لهذه الطائرات، ووافقت 23 دولة على استضافة القوات الأمريكية ومساهمتها في المجهود الحربي، وهذه الأحداث أكدت على مفهوم جديد هو "عولمة الحرب" عسكريا وانتقالا من مكان لخر، وهذا ما يؤكد على مواصلة الولايات المتحدة هيمنتها على العالم[2].

صرح الرئيس بوش في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية "ستواصل الولايات المتحدة العمل مع حلفائنا لتفكيك شبكة تمويل الإرهابيين، سوف نحدد ونقطع مصادر تمويل الإرهاب، ونجمد موجودات الإرهابيين ومن يساندونهم، ونحول دون وصول الإرهابيين إلى النظام المالي العالمي، ونحمي الجمعيات الخيرية المشروعة من سوء استخدامها على يد الأمريكيين، ونمنع نقل موجودات الإرهابيين عبر شبكات تمويل بديلة"[3].

---

[1]- زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص839.

[2]- بن عائشة محمد الأمين، **الإستراتيجية الأمريكية من انهيار الاتحاد السوفياتي إلى ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 21 نوفمبر 2014،تاريخ الاطلاع: 12.05.2016. على الرابط: www.maspolititiques.com/index.php ?.

[3]- نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس، **إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية**، مركز أبحاث إستراتيجية أمريكية، دراسات أمريكية، سوريا.

- **استخدام القوة الناعمة لكسب التأييد وضرب الجماعات الإرهابية من الداخل:**

إن استخدام القوة الناعمة في مكافحة الإرهاب سواء على مستوى الدول أو الشعوب أو الجماعات الإرهابية، يعد أمرا مهما في ظل الدراسات التي بدأت تظهر في هذا الإطار، والتي تدعوا إلى الاعتماد على الدبلوماسية لكسب أطراف دولية داعمة للحرب وللإستراتيجية المتبعة فيها، ونجاح تنفيذها وكذا إضعاف الجماعات الإرهابية من الداخل لتسهيل وتسريع القضاء عليها.

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة هزيمة الإرهاب كلا من القوة العسكرية والمساعدات الاقتصادية والتنموية، وكذا التدريب بالنسبة للدول التي تعتبر مناطق آمنة لتجميع الجماعات المسلحة، حيث قال المستشار الأعلى في البيت الأبيض "جون برينان" أن على الولايات المتحدة استخدام قوتها الاقتصادية لمساعدة الدول على رفع مستوى أمنها، و إيجاد الحلول دون لجوء مواطنيها إلى العنف، مشيرا إلى الصومال على سبيل المثال.

من خلال ذلك يبدوا أن الأساليب العسكرية والقوة الصلبة ليست الحل الأمثل لمحاربة والقضاء على الجماعات الإرهابية، خاصة تنظيم القاعدة كونه مختلف عن باقي الجماعات الإرهابية المدروسة، حيث يعتبر نظاما قائما بذاته وليس مجرد جماعات إرهابية كما تم الإشارة إلى أن الجماعات الإرهابية الكبيرة تستمر أكثر من الجماعات الصغيرة، وخرجت الدراسة بنتيجة مهمة تتلخص في كون تنظيم القاعدة سيستمر في النشاط إلى غاية سنة 2025، وتبرز بوضوح هذه الدراسة أن خيار استخدام القوة العسكرية لا يعد الأفضل في أغلب الأوقات للقضاء على الجماعات الإرهابية، وعليه فإن خيار استخدام القوة الناعمة والإستراتيجية غير المباشرة للتغلغل داخل هذه الجماعات، يعد مهما وحيويا بالنسبة للحرب على الإرهاب[1].

[1]- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص72-76.

المطلب الثالث: القوة العسكرية الأداة الرئيسية لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية

تشير التحولات في السياسة الأمريكية إلى إعلاء دور وزارة الدفاع والمجالس المختلفة المرتبطة بها، في المقابل تآكل دور وزارة الخارجية في توجيه السياسة الخارجية وإدارتها، ولهذا دلالة كبيرة تشير إلى صعود القوة العسكرية لتصبح الأداة الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي يشير إلى تحول في إستراتيجية الولايات المتحدة العالمية.

منذ هجمات الحدي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب التي تلتها، صار ينظر إلى مكافحة الإرهاب بشكل رئيسي عبر منظور عسكري، وكلما عبر منتقدو هذه المقاربة الداعية إلى عسكرة عمليات مكافحة الإرهاب عن هواجسهم ومخاوفهم فيما يتعلق بمبدأ حكم القانون وحماية حقوق الإنسان، فإنهم كثيرا ما يواجهون بالتوبيخ، بدعوى أنهم مابرحوا يعيشون عقلية 10 سبتمبر "أي ما قبل الهجمات"، على ضوء ذلك جاء على لسان "كاتلين بلومكويست" المتحدثة باسم وزارة العدل الأمريكية فإنه "ليس بوسع الولايات المتحدة الأمريكية الرجوع إلى عقلية ما قبل 11 سبتمبر التي تتعامل مع الإرهاب على أنه مجرد مشكلة محلية تعترض فرض القانون"، إذ أصبح خطاب الحرب على الإرهاب يولي الأهمية للخيار العسكري[1].

استنادا لنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، صدر قرار عن حق لولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع الشرعي عن نفسها ضد هجمات 11-09-2001 واتخذها فرصة لإعلان حرب ضد الإرهاب الدولي ورغم اختلاف الرؤى بشأن منتقدي الهجوم غير أن الإدارة الأمريكية وبعد سويعات قليلة من الحدث ألقت التهمة على تنظيم القاعدة وحركة

[1]- رونالد كريلينستن، **مكافحة الإرهاب**، ترجمة أحمد التيجاني، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص14-15.

طالبان التي تحكم أفغانستان، وحصرت التهمة في شخص قائد تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن"[1].

يلخص "رامسفيلد" في مقال نشره في عدد ماي 2002 في ال "فورين أفيرز" تحت عنوان "التحول العسكري" التعديل الأساسي الذي تنطوي عليه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بقوله: "لقد اكتشفنا أنه من الأفضل الإعداد لمواجهة تحديات المستقبل من خلال تقويم جديد وأكثر واقعية لاحتياجاتنا القتالية يعوضنا عن الاحتفاظ بوحدات عسكرية تكفي لتشكيل قوتي احتلال رئيسيتين، لذلك قررنا تركيز المزيد في الاهتمام على توفير الردع المطلوب، ومساندة ذلك بالقدرة اللازمة لإلحاق الهزيمة الحاسمة والسريعة بعدو واحد أو أكثر في وقت واحد"، بعد ذلك يشير رامسفيلد إلى العراق[2].

كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 عن استخدام مفرط للقوة العسكرية الأمريكية، وتهديد الأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب لأن أمريكا اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية ولا يمكن توقع أفعالها، لذلك عمدت أمريكا إلى وسائل سياسة الانتشار العسكري والتي بدأت باليمن والفلبين، وتحقيق الانفتاح العسكري في كل من ماليزيا واندونيسيا والسودان والصومال وغيرها، لضمان امتداد المظلة العسكرية الأمريكية إلى معم المناطق التي يتوقع انتشار تنظيم القاعدة فيها[3].

ويترافق هذا التحول في العقيدة العسكرية الأمريكية مع تحول ماز في الموازنة الأمريكية، بما يعكس تزايد الإنفاق العسكري زيادة تعد هي الأكبر منذ ولاية الرئيس السابق "ريغان"، فقد أحال الرئيس بوش مشروع الموازنة الفدرالية لعام 2003 إلى الكونغرس والتي

[1]- علي لونيسي، مرجع سابق، ص369.
[2]- زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص843.
[3]- نظام بركات، **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: 12.05.2016. على الرابط: www.aljazeera.net

بلغت 3.13 تريليون دولار من بينها 379.3 مليار تتجه إلى وزارة الدفاع (بما يوازي 40% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم) يعكس هذا تعاظم دور المجتمع الصناعي العسكري. وتعطي الولايات المتحدة أهمية استثنائية للحملة ضد الإرهاب، حيث تضمن المشروع بندا من 27.2 مليار دولار لهذا الغرض[1].

أما عن القوة النووية فلدى الولايات المتحدة الأمريكية ترسانات نووية ضخمة جعلتها تقيم شكلا من الاستقرار الاستراتيجي مع القوى النووية الأخرى، وبالأخص روسيا فهي تحتفظ ب 4600 رأس نووي استراتيجي مخزونة ومعدة حتى عام 2012[2].

من ناحية أخرى أدى التطور التكنولوجي السريع إلى تطوير العقيدة العسكرية الأمريكية، إذ سعت المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى توظيف الثورة التكنومعلوماتية لخدمة أهداف الإستراتيجية العسكرية، ومن بين ما بحوزة الولايات المتحدة الأمريكية من أسلحة توصف بأنها أسلحة ذكية، القنابل الموجهة وهي من طراز"GB4"تحملها طائرات مختلفة الأصناف من طراز "B52" فهي موجهة بالليزر ومسيطر عليها تلفزيونيا وتتميز بشدة الانفجار ولها قدرة كبيرة على إحداث الدمار، وأنواع الصواريخ الموجهة هي الصواريخ "توماهوك c.d" تحمله وتطلقه سفن لغواصات التي يمكنها مهاجمة أهداف متعددة، وصواريخ "كروز" وتحمله القاذفة "B52" وهو صاروخ طواف يبلغ مداه القتالي 500 كم يطير إلى أهدافه بنظام البرامج المسبقة في تعيين الموقع الجغرافي، إلى جانب هذه الأسلحة الذكية هناك منظومة الأقمار الصناعية التي تساندها عن طريق تزويدها بالمعلومات لميدان المعركة. كل هذا التقدم في المجال التكنومعلوماتي للأسلحة ساهم في إعادة صياغة الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من خلال حربها على الإرهاب[3].

[1]- زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص844.

[2]- جلال خشيب، **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، الحوار المتمدن، محور السياسات والعلاقات الدولية، العدد 3818، 13-08-2012.

[3]- **الإستراتيجية الأمريكية، البوابة**، تاريخ الاطلاع 08-05-2016 www.invenetor.montada.net/59.doc.topic:.

تعد القوة العسكرية هي إحدى الأدوات الجوهرية ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وكانت أهدف استخدام الأدوات العسكرية في إستراتيجيتي 2002 و2006 متعددة والهدف الرئيس هو محاربة الإرهاب والقاعدة وحلفائها، وأعلنت أنها ستقود حربا عنيفة ضد الإرهاب على المستوى العالمي ولأجل هذا اتخذت أساليب عدة لمواجهته تتضمن:

1-استخدام القوة العسكرية وأسر العناصر الإرهابية وحرمانهم من ملاجئهم الأمنية ومنعهم من امتلاك أسلحة الدمار الشامل والقضاء على مصادر التمويل والدعم ونشر الديمقراطية والقانون في العالم ودعم سياسات الإصلاح السياسي.

2-منع الهجمات الإرهابية قبل حدوثها وتبني مبدأ الضربات الاستباقية كما أن الحكومات الأمريكية ملتزمة بحماية مواطنيها نظرا لأن الجماعات الإرهابية لا يمكن ردعها أو إصلاحها، لذلك يجب تعقبها تصفية أو أسرا ويجب نزع أفرادها من الشبكات الإرهابية وإعاقتها.

3-منع الدول المارقة وحلفاء الإرهاب من امتلاك أسلحة الدمار الشامل من خلال آليات جديدة لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز التعاون الدولي لدعم الأمن في المواقع النووية الضعيفة بالعالم، فضلا عن تعزيز قدرتها على اكتشاف النشاط الإرهابي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحرمان الجماعات الإرهابية من الدعم والملجأ الذي توفره لها الدول المارقة.

4-منع سيطرة الإرهابيين على أي دولة وحرمان تنظيم القاعدة من أية قاعدة تمكنه من إطلاق أنشطته الإرهابية، فهدف الجماعات إسقاط الديمقراطية وإنشاء ملجأ للإرهاب مما يزعزع الاستقرار وتوجيه ضربات للولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب من خلال التعاون مع حلفائها، وقامت بشن الحرب على أفغانستان والعراق باستخدام القوة العسكرية باعتبارها الأداة الأولى لتنفيذ إستراتيجيتها[1].

- **الحرب على أفغانستان:**

باشرت الولايات المتحدة الأمريكية عملياتها العسكرية ضد أفغانستان في السابع من أكتوبر 2001، وكانت هناك بعض الصعوبات التي تركزت في الطبيعة الجغرافية لأفغانستان، من حيث استحالة الوصول إليها برا أو جوا من غير المرور بدول أخرى، وبهدف الوصول إلى خيار مناسب لسيناريوهات الحملة العسكرية طرحت القيادة العسكرية في الولايات المتحدة عددا من الخيارات :

1-الاكتفاء بالحملة الجوية وتوجيهه ضربة كاسحة من صواريخ الكروز والمقذوفات الموجهة الدقيقة بالطائرات القاذفة مثل B52 و B2، وميزة هذا الخيار أنه يوجه الولايات المتحدة التعرض لخسائر بشرية، لكنه لا يحقق هدف الوصول إلى بن لادن إلا إذا قام طالبان بتسليمه تحت وقع الضرب الجوي.

2-غزو أفغانستان واحتلالها بالكامل باستخدام القوات البرية والجوية معا، وإقامة قاعدة أمريكية داخل الحدود الأفغانية والتخطيط للدفاع عنها.

3-الاعتماد بشكل رئيسي على قوات "الجبهة الموحدة لتحالف الشمال" عدو طالبان الأساسي وهي التي تمتلك قوة قوامها نحو 20000 رجل متمركزين في أماكن مناسبة بالنسبة للعاصمة على مسافة 50 كلم وبقية مناطق أفغانستان، وكان من الواضح أن نحالف الشمال يمكنه فضلا عما سبق تقديم عدد من الخدمات الحيوية للحملة الأمريكية مثل توفير المعلومات عن قوة طالبان وأماكن تمركزها وطريقتها في القتال، وتوجيه الدعم للقوات الأمريكية.

[1]- مرة محمد عبد الحميد المجيد، **التغيير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001-2015**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية.

وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على الضربة الاستباقية على أفغانستان بأهداف ودوافع معلنة وغير معلنة منها الحرب على الإرهاب... وغيرها، هذا الأمر الذي أدى بالنهاية إلى إعلان الحرب على أفغانستان وكذلك إعلانها دولة داعمة للإرهاب، ومن هذا المنطلق قامت الولايات المتحدة بعمليتها بدافع حماية الأمن القومي الأمريكي من خطر الإرهاب[1].

- **الحرب على العراق:**

على الرغم من عدم وجود صلة بين العراق وهجمات سبتمبر، فقد سعت بعض العناصر في الإدارة الأمريكية إلى عقد صلة بين نظام "صدام حسين" وشبكة القاعدة، وأيضا زعمت امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، واستطاعت إيهام الشعب الأمريكي بأن الهجوم العسكري على العراق يعد أمرا مبررا لتلك الهجمات، وأصبحت فكرة غزو العراق أمرا واقعا لدى المسؤولين الكبار والعسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قامت الولايات المتحدة في 20 مارس 2003 وبكيفية انفرادية بشن حرب على العراق، وذلك دون سند قانوني يجيزها، وبدون قرار أو تفويض صادر عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص، منتهكة بذلك وبشكل غير مسبوق كل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، وعلى رأسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة، فالولايات المتحدة والدول الحليفة خرقت مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس الذي تذرعت به لتبرير حربها على العراق وتجاهلت قيمة القانون الدولي. كما أدى هذا الهجوم إلى انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني خاصة في نا يخص معاملة أسرى "طالبان" بوضعهم في أقفاص فولاذية بمعتقل "غوانتانامو" بخليج كوبا في مشهد مهين... ما تعرض له سجناء الحرب في العراق في سجن "أبو غريب" لدليل قاطع على انتهاك حقوق الأسرى في الحروب.

[1]- علي بشار بكر أغوان، مرجع سابق.

إضافة إلى تأصيل فكرة "الإرهاب الإسلامي"، وتوجيه تهمة الإرهاب إلى الدين الإسلامي والمسلمين، كل هذا يؤدي بنا إلى القول أنه من الواجب على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في الآليات القانونية الدولية التي تعمل من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين[1].

لم يعد هناك شك بأن الاحتلال الأمريكي للعراق كان جزءا من أجزاء رؤية إستراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية الأمريكية، والتي تقوم على محاولة إبقاء الهيمنة الأمريكية على العالم وإدامتها أطول فترة ممكنة، والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية، وأيضا السيطرة على احتياطات النفط العراقية التي تعد ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، في الوقت نفسه فإن احتلال الولايات المتحدة للعراق واحتفاظها بوجود عسكري كبير فيه يحقق أهدافا سياسية وعسكرية واقتصادية متكاملة يقوم العراق بدور محوري فيها بالإضافة إلى منح إسرائيل صكا أمريكيا يجعلها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، والحليف الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة فيها. وعلى الصعيد العسكري فإن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يحق أهدافا مهمة من المنظور الأمريكي من بينها الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الفريد للعراق، فهي تحتل ثاني أهم موقع من الناحية الإستراتيجية في الشرق الأوسط وأيضا تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي بصورة دائمة، وفي مجمل منطقة الشرق الأوسط[2].

ما نخلص إليه أن جل التوجهات هي في حقيقة الأمر لا تدل على أن الحدث قد خلق أهداف جديدة وإستراتيجية جديدة وإنما طور في التكتيك والأسلوب والمبررات، فقد منح الحدث الولايات المتحدة الطاقة النفسية والمعنوية والقانونية والسياسية التي تحتاجها محليا ودوليا لتسارع في تحقيقها لأهدافها المتمثلة بالأساس في تعزيز الهيمنة الأمريكية وحماية مصالحها أينما كانت .

[1]- علي لونيسي، مرجع سابق، ص363.
[2]- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص126.

المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة تنظيم القاعدة

المطلب الأول: نتائج الحرب الأمريكية على تنظيم القاعدة

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والولايات المتحدة تقود حربا عنيفة ضد الإرهاب على مستوى العالم، ورغم طول أمد تلك الحرب فإنها لم تفلح تماما في القضاء على التنظيمات الإرهابية الرئيسية التي لا تزال تهدد الأمن والمصالح الأمريكية. ولعل بروز تنظيم "داعش" أكبر دليل، مما دفع كثيرا من الباحثين لتحليل إستراتيجيات هذه الحرب والبحث عن أساليب جديدة لمواجهة الإرهاب، مع استمرار تهديد الأراضي الأمريكية.

وفي هذا السياق تأتي مقالة بمجلة "المصلحة الوطنية" عدد أفريل بعنوان "الجهاد الأمريكي" للكتب "بروس هوفمان" الأستاذ في برنامج الأمن بجامعة "جورج تاون" وزميل بمركز مكافحة الإرهاب التابع للأكاديمية العسكرية الأمريكية.

1-مدى قدرة الأمريكيين على توقع الهجوم:

رغم التأكيدات الأمريكية حول أن الوطن الأمريكي بمنأى عن الاستهداف إلا أن الولايات المتحدة كانت على أعتاب حادث مروع كاد أن ينفذه أحد الإرهابيين ويدعى "عمر الفاروق عبد المطلب" وهو نيجيري الجنسية، خريج جامعة من أكبر الجامعات المرموقة البريطانية، حيث تمكن عمر من إخفاء كمية من المتفجرات داخل ملابسه مخترقا الإجراءات الأمنية بالمطار محاولا استغلال أحد طائرات الركاب وتحويلها إلى أداة تدميرية لولا يقظة طاقم الطائرة الذي استطاع السيطرة على الإرهابي الانتحاري، لأصبحوا جميعا ضحايا أكبر حادث إرهابي منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001[1].

[1]-نبيل ديب، مرجع سابقن ص107.

وقد هزت محاولة اعتداء "عمر " بنية الأمن القومي الأمريكي من جذوره بما دفع الحكومة إلى عمل مراجعة شاملة لوسائل الدفاع ضد الإرهاب، وذلك منذ إنشاء وزارة الأمن الداخلي وإصلاح الاستخبارات وقانون مكافحة الإرهاب.

فقادة البيت الأبيض لم يدر بخلدها يوما ما أو توقعوا أن الهجوم السفارة الأمريكية في اليمن أو السعودية يمكن أن يكون بمثابة الخطوة الأولى على الطريق لشن هجمات داخل الأراضي الأمريكية، ولم تكن هناك أي معلومات استخباراتية تشير إلى شن مثل هذه الهجمات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فبالرغم من هذا الضجيج حول تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية فقد كان ينظر إليه دائما اعتباره منظمة إرهابية قاتلة داخل شبه الجزيرة العربية فقط.

2-إصلاحات ما بعد الحادي عشر سبتمبر ومدى فعاليتها:

بالرغم من تأكيدات المسؤولين في الإدارة الأمريكية على استعداد الولايات المتحدة للتصدي لأي هجوم فإن الواقع أثبت عكس ذلك، فقد يعود السبب في ذلك إلى معوقات جغرافية وتكتيكية في الإستراتيجية الأمريكية بالخارج مما يدفعنا إلى القول إن الأمريكيون قادرون على التركيز على التركيز عدو واحد في مكان واحد وفي وقت واحد –عكس ما دعت إليه وثيقة الثورة في الشؤون العسكرية RMA، فمن الواضح أن الولايات المتحدة كانت تركز جهودها في أفغانستان والعراق بينما يتم التخطيط للهجمات الإرهابية في أماكن أخرى من العالم[1].

ويبدوا واضحا من تركيز غدارة بوش على العراق وتركيز إدارة اوباما بعد على باكستان وأفغانستان أن الاهتمام الأمريكي في كل مرحلة دائما ما ينصب على مكان واحد متناسين بذلك أن القاعدة كانت دائما حركة عبر وطنية ذات قيادة مركزية وعدد من الفروع

[1]- طه المجدوب، مرجع سابق.

المتنوعة والمنتشرة في أنحاء العالم لربط شبكة من الاتصالات وهذا ما يؤكد أنها ليست وحدة متجانسة تقتصر على منطقة جغرافية واحدة.

فالقضاء على رموز وقادة تنظيم القاعدة باستخدام الطائرات بدون طيار قد أضحى مادة للتفاخر بين الإدارات المتعاقبة أكثر من كونه النهاية الحقيقية لتنظيم القاعدة، ولتتعالى تصريحات المسؤولين الأمريكيين المتفائلة منذ منتصف عام 2008 لتعلن القضاء على ما يزيد عن نصف القيادات العليا لتنظيم القاعدة مما ينبئ بنهاية التنظيم.

تزايد الفعالية النسبية لبرنامج استهداف قادة المنظمات الإرهابية:

وذلك من خلال الطائرات بدون طيار، الأمر الذي أجبر قيادات تنظيم القاعدة أكثر من أي وقت مضى بتأمين وجودهم على قيد الحياة. فإن ذلك مجرد تكتيك وليس إستراتيجية فيمكن عن طريق برامج إطلاق الطائرات بدون طيار عرقلة عمليات تنظيم القاعدة ولكن لا يمكنه القضاء على الشبكة بالكامل القضاء على الشبكة بالكامل أو إنهاء التهديد الذي يمثله وجودها.

فالولايات المتحدة تركز جهودها على محاربة الإرهاب بالخارج معتقدة بأن القاعدة تركز على مهاجمتها من الخارج وأن هذا التطرف لن يصل لداخل الولايات المتحدة الأمريكية ولكن عام 2009 شهد ما لا يقل عن عشرة مؤامرات لعمليات إرهابية داخل الولايات المتحدة، وهذا تطور غير مسبوق فبالرغم من أن بعض تلك الحوادث كانت فريدة وبدون شخصية في إطار ظاهرة الذئاب الوحيدة، إلا أنه في حالات أخرى كان نتيجة نشاط الجماعات الإرهابية ونجاحها في تجنيد أفراد داخل الولايات المتحدة الأمريكية وهي الحوادث الأكثر أهمية لارتباطها بتنظيم القاعدة كحاثة "فورت هود" التي وقعت في نوفمبر 2009 وأودت بحياة 13 شخصا.

إن تنظيم القاعدة قد وضع البيئة المناسبة لتجنيد الإرهابيين وأعد البنية التحتية للتنفيذ داخل الولايات المتحدة وهو ما يفسر تزايد المؤامرات الإرهابية حتى بلغ الحال استخدام نساء أمريكيات عن طريق شبكة الانترنيت في تجنيد آخرين في الولايات المتحدة وخارجها للقيام بعمليات إرهابية وهو ما يكشف عن الطبيعة المتغيرة للتهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة وهي تهديدات تتغير وتتسع بسرعة غير متوقعة وخاصة مع إستراتيجية تنظيم القاعدة في حشد أعضاء جدد لها داخل الأراضي الأمريكية وابتكار أساليب جديدة في اختراق الأمن مع وجود دعم من ذراع الاتصالات النشطة والتي يمكنها رصد الدفاعات الأمريكية وتحديد الفجوات والفرص الجديدة التي يمكن استغلالها بسرعة وفاعلية لشن الهجمات الإرهابية.

وقد أضافت القاعدة بعدا أساسيا في حربها ضد الولايات المتحدة فهي تعلم جيدا أن الولايات المتحدة أقوى من أن يتم هزيمتها عسكريا لذلك فهي تحاول هزيمتها على صعيد آخر وهو هزيمتها اقتصاديا عن طريق تقويض دعائم الاقتصاد الأمريكي مع استمرار الأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي واستمرار الآلة الدعائية لتنظيم القاعدة عبر الانترنيت في قرع طبول الحرب عبر التصريحات المتكررة على لسان قادتها.

3-إخفاق الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب على الإرهاب:

من أبرز النماذج وأوضحها على الإخفاقات الأمريكية التي منيت بها الإستراتيجية الأمريكية، هو فشل سياسة الاحتواء المزدوج التي طبقت ضد كل من العراق وإيران ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- إستراتيجية الإدارة الأمريكية التي اعتمدتها تجاه الصراعات الدولية ومناطق التوتر لم تحظى بالإجماع، سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو على صعيد الدول الغربية، التي رأت أن

مبدأ الحرب الوقائية لا يخدم في النهاية نظام الرأسمالية ومصالحه الحيوية في المنطقة العربية، كما من شأنه تقويض الدعم الذي حظيت به الحرب الأمريكية على الإرهاب.

- التجاهل الأمريكي الواضح لبعض الحلفاء في أوروبا، ما ساهم في ظهور حور معارض في مرحلة ما (باريس، برلين، موسكو) تمكن من تقويض الجهود الأمريكية للحصول على قرار من مجلس الأمن بشن حرب ضد العراق، ولذلك شنت الحرب دون غطاء قانوني دولي.
- اعتماد الإدارة الأمريكية على التضليل الإعلامي لإجازة خططها وبرامجها الأمنية أحد العوامل التي ساهمت مساهمة بارزة في التأثير على الرأي العام الأمريكي والعالمي، غير أن الدلائل أكدت أن تأثير الدعاية الأمريكية تراجع.
- إصرار الإدارة الأمريكية على خوض العديد من الصراعات في وقت واحد، من غير أن تتوافر لها الكفاءة المناسبة لإدارة تلك الصراعات دون حلفاء فعليين، ووضح ذلك أثناء الحرب على العراق.
- التناقض الفاضح بين ما تنادي به الإدارة الأمريكية من توجهات بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين واقع ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية بحق الأقليات، لاسيما المسلمين، مضافا إلى ذلك أحداث معتقل "غوانتانامو" وسجن "أبو غريب"، مما أدى في النهاية إلى فقد السند الأخلاقي الذي كانت تعتمد عليه الإدارة الأمريكية، عند إعلان تقييمها للأوضاع الداخلية في العديد من دول العالم.
- الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة قوى ضعيفة عسكريا سواء من حيث التنظيم أو التسلح (أفغانستان و العراق مثلا) وكان نتيجة استخدام الأسلحة المتطورة الأمريكية ارتفاع نسبة الخسائر في المدنيين، ما حد من التأييد الذي كانت تحظى به العمليات العسكرية الأمريكية[1].
- عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تحويل النصر العسكري الذي تحقق في العراق إلى نصر سياسي إقليمي، حيث كان من المفترض أن تحقق تقدما على الساحة الفلسطينية، ولاسيما

[1]- حسين حافظ وهيب، مرجع سابق ص74-75.

بعد طرح خريطة الطريق وإلزام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بها، إلا أن الإدارة الأمريكية لم يكن لها القدرة على تحقيق تقدم على هذا المحور، وذلك انسياق وراء الرغبات الإسرائيلية.

- افتقاد القوات الأمريكية للفهم الكافي للخصائص والتقاليد المحافظة للمجتمعات العربية والإسلامية بصفة خاصة، حيث أفضت عمليات الدهم واعتقال المدنيين وتعذيبهم رجالا ونساء إلى تزايد مستوى العداء لقوات الاحتلال.

بالرغم من كل هذه الأسباب إلا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تنتهج السياسة الخارجية الأمريكي على المواقف والآراء الخارجية، وكيف أنها تزايد أو تقلل من قوة التهديدات الأجنبية، ولكن مع العدد المتزايد من الحوادث المتصلة بجهاديين من داخل الولايات المتحدة يجب أن يتطرق الاهتمام كذلك إلى دراسة تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على المواقف والآراء المحلية والخارجية معا فينبغي مواجهة التهديدات بصورة منتظمة في الداخل والخارج على حد سواء.

المطلب الثاني: من القاعدة إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"

وصلت القاعدة إلى مرحلة أخيرة، وهي مرحلة الخلافات والانشقاقات، فقد شهد التنظيم العديد من الخلافات والانشقاقات التي أفقدته بناءه الهرمي ونالت من قدراته العملياتية وإمكاناته بفعل الضربات القوية التي تعرض لها في سياق الحرب العالمية ضد الإرهاب، التي أعلنت ضده عقب الهجمات غير المسبوقة التي نفذها التنظيم في الحادي عشر من سبتمبر 2001. في الولايات المتحدة الأمريكية، وتصاعدت حدة الخلافات بشكل لافت للانتباه منذ مقتل زعيم التنظيم ومؤسسه "أسامة بن لادن" في باكستان في 02 ماي 2011.[1]

[1]- فؤاد جرجس، **القاعدة الصعود والأفول: تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب**، ترجمة الدكتور محمد شيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص86.

وبرزت هذه الانشقاقات في أفريل 2013 حين أعلن تنظيم "دولة العراق الإسلامية" الذي تتباين التقديرات بشأن عدد مقاتليه قدرته وكالة الاستخبارات الأمريكية في سبتمبر 2014 بما يتراوح بين 20 و 30 ألف مقاتل، في حين قدره مجلس الأمن القومي الروسي بما يتراوح بين 30 و 50 ألف مقاتل في الشهر نفسه، وهي إحصائيات تقديرية وتتغير باستمرار نظرا إلى عمليات التعبئة والتجنيد المستمرة في صفوف التنظيم الذي تغير مسماه إلى "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)" وإعلان ضمه "جبهة النصرة لأمن الشام" والتي يقدر عدد مقاتليها بنحو تسعة آلاف مقاتل، وهو ما رفضته الجبهة وأميرها "محمد الجولاني" الذي حصل على تأييد زعيم تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري" لموقفه.

وتعتبر "داعش" لاعبا ثوريا تتلخص كامل طريقة عمله بكونه يستهدف التغيير السياسي والاجتماعي الجذري، ولهذا السبب بالتحديد تعمل "داعش" كمنظمة بيروقراطية تخضع لرقابة مشددة[1].

- **الانشقاقات وانهيار القاعدة:**

لقد تسبب تنظيم "داعش" في تعميق حدة الانشقاقات في القاعدة بعد الانتصارات الميدانية التي حققها، وسيطرته على مساحات واسعة من أراضي العراق وسوريا، وإعلانه قيام دولة الخلافة عليها في جوان 2014، كما سبقت الإشارة إليه حيث أعلن العديد من التنظيمات التابعة للقاعدة والآلاف من الجهاديين الموالين لها الانضمام لداعش وتقديم البيعة له، ولعل ذلك هو ما يفسر سبب الزيادة المستمرة في عدد المقاتلين الأجانب في صفوف التنظيم، وتشير التقديرات التي نشرتها مجموعة صوفان وهي شركة استخبارات مقرها نيويورك، في تقرير لها صدر في جوان 2014، إلى أن عدد المقاتلين الأجانب في الصراع السوري لا يقل عن 12 ألف مقاتل أجنبي أتوا من 81 دولة،بمن في ذلك نحو 3000 من المواطنين الأوروبيين، في حين قدر الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في كلمته أمام مجلس

[1]- تشارلز ليستر، **تحديد معالم الدولة الإسلامية**، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجر الدوحة، رقم 13، ديسمبر 2014، ص16.

الأمن الدولي في سبتمبر 2014 عدد المقاتلين الأجانب المتوجهين للقتال بمناطق الصراع في الشرق الأوسط بأكثر من 15 ألفا من 80 دولة.

ومن أبرز الانشقاقات عن تنظيم القاعدة التي يمكن الإشارة إليها أيضا إعلان كتائب وسرايا مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في سبتمبر 2041 انشقاقها عن زعيم هذا التنظيم "عبد المالك دروكدال" المكنى "أو مصعب عبد الودود" ومبايعته داعش[1].

ويرى بعض المحللين المتخصصين أن الانشقاقات الحاصلة في تنظيم القاعدة تعود في جوهرها إلى مجموعة من الأسباب منها:

- أن تنظيم القاعدة مر بثلاثة أجيال : الجيل الأول وهو جيل المقاتلين القدامى الذين حاربوا الاتحاد السوفياتي السابق مع أسامة بن لادن في الثمانينات من القرن المنصرم، والجيل الثاني الذي برز خلال فترة أحداث 11 سبتمبر 2001 وما كانت تعكسه على صعيد نقل التنظيم معاركه إلى الخارج، والجيل الثالث هو جيل الانترنيت الذي تبنى من خلال تجنيده تكوين خلايا محلية في شبه الجزيرة العربية وبلاد المغرب وإفريقيا وبعض الدول الأوروبي، وبالتالي فإن توالي الأجيال قد أفرز بالتبعية تباينات على مستوى الفكر والتخطيط والوسائل والتكتيكات، ومن ثمة فقد كان الانشقاق نتيجة لهذه التباينات.
- والسبب الثاني هو اتساع رقعة عمليات تنظيم القاعدة بشكل كبير، ما مهد الطريق أمام مثل تلك الانشقاقات بعيدا عن التنظيم الأم.
- والسبب الثالث هو أنه بعد مقتل مؤسس التنظيم "أسامة بن لادن" في الثاني من شهر ماي عام 2011 باتت الفرصة سانحة أمام انشقاقات وزعامات أخرى للظهور، لاسيما مع الضعف الواضح في شخصية زعيم التنظيم الجديد "أيمن الظواهري" مقارنة بشخصية مؤسس التنظيم "أسامة بن لادن"، ما تسبب في مجمله في فقدان الظواهري القدرة والسيطرة على هذا

[1]- محمد علواش، داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، دار رياض الريس للكتب والنشر، تاريخ الاطلاع:14.05.2016. على الرابط: www.kitebatnews.com/../ .

التنظيم الذي أصبح له قيادات متعددة ومتصارعة أحيانا، برغم ما يظهر على السطح إعلاميا من استمرار الظواهري قائدا للتنظيم.

في السادس من أوت 2014 كتب الدكتور "عزمي بشارة" مقالا جد مهم في "العربي الجديد" تحت عنوان "من يقف خلف داعش؟ سؤال عقيم"، شرح فيه كيف بدا التراشق السياسي هو الطاغي في ثنايا البحث عن الطرف الذي يقف خلف تأسيس تنظيم داعش، باعتباره أن وجود طرف سياسي، دول على وجه الخصوص، أنشأ هذا التنظيم، للاستفادة منه في إفشال مروع الخصوم، بات أمرا مسلما به، وخارج دائرة التفكير والاختبار، فيما هو لا يعدوا أن يكون تكرارا لما جرى كثيرا في التاريخ السياسي الحديث، ومن ناحية استثمار كل طرق ما هو متاح لتبشيع الخصم السياسي وشيطنته واعتباره مصدرا لكل الشرور والموبقات[1].

- **القاعدة وداعش وحدة الفكر وخلافات المنهج:**

الدولة الإسلامية في العراق والشام، هي النسخة المتطورة من القاعدة، في مسار ما يسميه البعض التطرف الإسلامي ويطلق عليه مؤيدوه الجهاد الإسلامي، الذي كان أهم تجلياته القاعدة الناتجة عن تجربة مواجهة الغزو السوفياتي لأفغانستان في ثمانينات القرن الماضي، غير أن كثيرون يرون في القاعدة أقدارا من التعقل واتباع الفقه مقارنة بداعش[2].

إن السبب المباشر الذي أدى لإعلان الفرقة بين القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية هو موقف الظواهري من الخلاف بين أبي محمد الجولاني وأبي بكر البغدادي، حيث أقر الجولاني على إمارة جبهة النصرة في الشام، وحصر صلاحية عمل تنظيم الدولة في العراق وكلف أبا خالد السوري محمد بهايا–رفيق دربه– بالتوسط والفصل بين الطرفين، فرفض

[1]- عزمي بشارة، **من يقف خلف داعش؟ سؤال عقيم**، في العربي الجديد، تاريخ الاطلاع: 14.05.2016. على الرابط : http://www.alaraby.com.uk/59674ce4 .

[2]- عبد الله حمد الأزرق، **تنظيم الدولة الإسلامية داعش إدارة التوحش**، ط1، 2015، الجزيرة نت.

التنظيم ابتداء انتداب أبي خالد وهدده، ليقتل هذا الأخير بعملية انتحارية رأت القاعدة أن تنظيم الدولة وراءها ما أشعل حربا بين الطرفين في سوريا[1].

وانطلقت منذ ذلك الحرب الإعلامية والشرعية بين الطرفين، وشاع اتهام القاعدة تنظيم الدولة بأنهم خوارج و"أحفاد ابن ملجم"، في حين اتهم تنظيم الدولة القاعدة بأنهم غيروا وأن التنظيم لم يتغير، وأعلن في هذا السياق من الخلاف عن تنصيبه لأبي بكر البغدادي خليفة ومرجعا لكل المسلمين ولكل التيارات الجهادي، في خطوة لسحب البساط من تحت قدمي القاعدة والظواهري.

أما الخلاصة التي يمكن تكشيفها في الخلاف الإيديولوجي الذي نشأ بين التنظيمين:

- **بالنسبة للقاعدة:**

تتهم تنظيم الدولة بالمبالغة في التكفير وعدم أهليته لتنزيل الأحكام الشرعية موضعها، وأن الشرعيين الذين يقودونه "حدثاء الأسنان" لا يفقهون تنزيل "كفر النوع" على "العين" سواء في حق المسلمين من أهل السنة أو أصحاب المذاهب الأخرى.

تتهمه بأنه يكفر عمليا مخالفيه من التنظيمات الجهادية الأخرى بسبب الاختلاف معهم وكأنه هو جماعة المسلمين دون غيرهم، وأنه يستهين بالدماء ويبالغ في قتل كل من يخالفه من المسلمين، مما عكس ذلك سلبيا على الجهاد والمجاهدين[2].

ترى أن البغدادي أعلن الخلافة من دون تمكين تام، وأنه اقتصر على بيعة بعض من تنظيمه في العراق وكانت من غير شورى المسلمين، وأن أبا بكر البغدادي مجهول غير معلوم، وغير ذلك مما تجمله كتب الفقه من نواقص أو شروط ينتقص عدم توفرها من خلافة

[1]- محمد أبو رمان، **قراءة في أبعاد الخلاف بين الظواهري والبغدادي**، 22 أفريل 2041، الجزيرة نت.
للمزيد أنظر:
[2]- أبو مارية القحطاني، **البراهين الفاضحة في جهل الغلاة**، مجموعة نخبة الفكر، 2014، ص20.

البغدادي، ويرى أن كل بيعة أعطيت للبغدادي لاسيما من بعض التيارات الجهادية باطلة ولا صحة لها[1].

- **بالنسبة لتنظيم الدولة "داعش":**

يتهم الظواهري عمليا بالديمقراطية التي هي "كفر بواح"، وإقراره للثورات العربية ونهجها "السلمي في التغيير"، وهو نهج الإخوان الذي فرت منه القاعدة بل وجدت لتكون بديلا له.

تلبس القاعدة بمذهب الإرجاء والجهمية، أي إنها لا تكفر من وجب تكفيره من المسلمين الذين اقترفوا أعمالا تخرجهم من الدين، وذلك في معرض الرد على تهمة القاعدة للتنظيم بأنه يكفر الناس ويقتلهم لأنهم خالفوه في بعض الأمور الاجتهادية أو لأتفه الأسباب.

استعمل التنظيم وصف "السرورية" في معرض ذمه للقاعدة أي أنها استحالت تشبه تيار "محمد سرور زين العابدين" الذي جمع بين العمل السياسي ومشروعيته وفق المنطق الإخواني، إضافة إلى خصالهم في التعامل مع المخالف، ويلتزمون السلفية في الاعتقاد، وهذه "المذمة" بهذا الوصف للقاعدة يقصد بها اشتغال الأخيرة بالسياسة والسلمية أكثر من الجهاد.

ومنه أن تنظيم الدولة يعتمد نفس مقولات القاعدة وإن كان يختلف معها ببعض الترجيحات التي قد تكون شائعة في القاعدة وبنسب متفاوتة، لكنها لم تحظى بالصدارة أو لم تعتمدها القيادة باعتبارها تتحمل الاختلاف. ولكن الاختلاف الأعظم بين الطرفين، إذا استثنينا الخلاف الشخصي والتنظيمي، هو في فهم الأحكام وما يترتب عليه اختلاف عظيم في المستقبل، وهو ما اختصره من أطلق على نفسه اسم "أبو القاسم الوحشي الأجدحي" في رسالة سماها "التبين حلة المتيقن" يرد بها على رسالة لأبي محمد المقدسي قصد بها النكير

[1]- أبي همام بكر بن عبد العزيز الأثري، **مد الأيادي لبيعة البغدادي**، تاريخ الاطلاع: 14.05.2016. على الرابط: https://thabat111.wodpress.com/ .

على المبالغين في التكفير "الإنصاف حلة الأشراف، والأشراف أقل الأصناف" حيث قال "ونحن لا ننكر التأصيل الذي أصله ولكننا ننكر التنزيل الذي نزله"[1].

فتنظيم الدولة استوفى المعاني الأشد في تنزيله للقواعد التي لجأت إليها القاعدة كما سيحيي سننا ماتت مثل السبي والغنيمة فضلا عن إقامة الحدود وما إلى ذلك، كما سيجعل من دولته موضع هجرة الجهاديين لينصروه في المنهج الذي ارتضاه والحرب التي قررها إلى ذلك، إن المنطقة أمام محاولة لإرساء قاعدة جديدة للجهاد أشد وأمر.

أما من الناحية الميدانية حاليا أن تنظيم الدولة ليس تنظيما إرهابيا مثل تنظيم القاعدة، ولكنه أصبح شبه دولة يقودها جيش اعتيادي، نظرا للنشأة التاريخية المختلفة لكلا التنظيمين، فالقاعدة كان وليد الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979، أما داعش هي عمليا وتاريخيا إفراز تحالف الاشتداد الداخلي في البلدان العربية والإسلامية، وذلك تحت مضلة التدخلات الخارجية التي لم توقف في المنطقة وعمقت من تطرف جماعاتها المتطرفة ودفعت بها إلى التعصب وأيضا بحق التدخل الأمريكي والغربي الذي يفشل في التوقيت وفي التدخل ضد الطرف المناسب وفي الوقت المناسب، ولعل عدم تحرك العالم وعلى رأسه الولايات المتحدة، عندما قصف النظام الأسدي شعبه بالأسلحة الكيمياوية التي كان يزعم بأنه يدخرها لحربه الإستراتيجية مع إسرائيل هي مصلحة إسرائيل وأمتها واستقرارها بكونها هي المحرك الأهم في أي سياسة أمريكية وغربية في المنطقة العربية، عوض ضرب النظام الذي ارتكب جريمة حرب بحق الإنسانية، استغلت الولايات المتحدة وإسرائيل خوف النظام من ردة الفعل الدولية وفرضتا عليه نع السلاح الكيمياوي، وهو الأمر الذي خضع له النظام "الممانع" بكل سرعة واستجابة، مقابل أن يبقى في كرسي الحكم، إذا اقتربنا أكثر لنا أن نقول أن تطور الحالة

[1]- جرير الحسني، التبين حلة المتيقن، فيه تعقيب على رسالة أبي محمد المقدسي، لأبي القاسم الأصبحي، كتب يوم 09 نوفمبر 2013، تاريخ الاطلاع: 14.05.2016. على الرابط: https://thabat111wordpress.com/.

الداعشية في المنطقة العربية كان وليد حرب غزو العراق سنة 2003، وكان اسمه "تنظيم القاعدة في العراق" ويقوده "أبو مصعب الزرقاوي"[1].

وأضاف المفكر الأمريكي الشهير "نعوم تشومسكي" في سياق حوار أجرته معه مجلة "جاكوبيان" الأمريكية أن معظم إرهابيي داعش تلقوا التدريب على يد الاستخبارات الأمريكية في الأردن عام 2012 لزعزعة استقرار الحكومة السورية، والسيطرة على مناطق واسعة من العراق وسوريا.

وتابع القول بأن "تنظيم داعش مازال يتلقى الدعم المالي من الممولين الأثرياء في السعودية والأمارات، وأن جذور الإيديولوجية التكفيرية لداعش موجودة في التطرف السعودي"[2].

وهناك اختلاف آخر بين التنظيمين، فالقاعدة هدفها محاربة النظام العالمي الغربي، فيما تحاول "داعش" تكوين دولة الخلافة، وفرض سيطرتها على جميع مسلمي العالم.

المطلب الثالث: الاهداف المعلنة والخفية للاستراتيجية الأمريكية من الحرب تنظيم القاعدة

لقد اعتمدت الولايات المتحدة في سياستها على فكرة المكاسب المطلقة في تحقيق مقاصدها إلى أن وصلت –بنسبة ضئيلة– إلى بعض أهدافها، فها هي الآن تسمي حركة طالبان الإسلامية "جماعة متمردة" *[3]، بعد أن كانت تراها "جماعة إرهابية".

---

[1]- خالد الحروب، **أمريكا والعالم في خدمة إيران**، مقالة من البوابة الإلكترونية، 03-09-2014.

[2]- نعوم تشومسكي، **داعش ثمرة طبيعية لواشنطن والتمويل السعودي الإماراتي**، تاريخ الاطلاع: 16.05.2016. على الرابط:
http://www.ayanalirapnews.com:indexphp?aa:news.

* في مؤتمر صحفي عقد مؤخرا في أمريكا قال المتحدث باسم البيت الأبيض في رد على سؤال أحد الصحفيين بأن طالبان "جماعة مسلحة متمردة وليست إرهابية."

يبدوا أن أمريكا وصلت إلى قناعة راسخة بأن قرارها في إدارة الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط هو القرار الأفضل و الأصوب، والأقل تكلفة والأكثر ربحية من كل القرارات والاستراتيجيات التي اعتمدتها منذ ثلاثة عقود، وترى أن هاته الحرب التي اعتمدتها في نهاية المطاف كأسلوب عمل في الشرق الأوسط، تمكنها من تحقيق أهداف كبرى ن خلال إستراتيجيتها وسياساتها.

من خلال ذلك يتضح لنا أن هناك نوعين من الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في إطار مكافحتها للإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فمنها ما هو معلن وورد في الوثيقتين، ومنها ما هو خفي، ولكن يمكن استخلاص، ولعل المعلن منها هو تلك الأهداف التي اعتبرت في الوثيقتين بأنها مثالية غير أن تحقيقها قد يتطلب وسائل واقعية.

- **الأهداف المعلنة:**

- تحقيق السلام العالمي والذي يقوم وفق الرؤية الأمريكية على المجتمعات والدول المؤمنة بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسة والاقتصادية، ولهذا فإن هدف الإستراتيجية الأمريكية ليس في جعل العالم أكثر أمنا فحسب بل وجعله أفضل.
- تعزيز الحرية من أجل عالم مزدهر تتحقق فيه العدالة وكرامة الإنسان وأن السوق الحرة والتجارة الحرة هي الأخرى مظاهر لهذه الحرية.
- خلق عالم من الدول الديمقراطية ذات الحكم الجيد من أجل القضاء على الطغيان والاستبداد في العالم الذي بدوره يهدد المصلحة والأمن القومي الأمريكي.
- مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة من أمراض وأوبئة والإرهاب وغيرها من التحديات[1].

- **الأهداف الخفية:**

إن الحملة الأمريكية على الإرهاب تقف وراءها مجموعة من الدوافع التي تتجاوز مت هو معلن من مكافحة الإرهاب، وتمتد إلى ما وراء ذلك بكثير.

[1]- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص62.

صرح بوش في خطاب تنصيبه لولايته الرئاسية الثانية عام 2005، بقوله "نحن نحاول أن نقود العالم". فالهدف الأسمى يتمثل في تحقيق الهيمنة الأمريكية، بحيث لا وجود لأعرف عالمية أو قواعد تحكم جميع الدول، فالأمن الأمريكي والاستقرار العالمي وانتشار الليبرالية يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتصرف –باعتبارها قوة مهيمنة– بشكل يختلف تماما على الآخرين[1].

إن التنظير للإرهاب بالإرهاب، يحيل إلى مقتضيات إستراتيجية اجتمعت فيها وبصفة حيوية المصالح العظمى للقوة الإمبراطورية الأمريكية، التي صادرت حتى الآن كل ثمار العولمة المتوحشة، وأزاحت من طريقها منطق العالمية الذي يحقق نوعا من المصالح بين الأمم، من جهة ومقتضيات المصالح المالية اليهودية والأمنية العسكرية لإسرائيل ككيان فاعل وتحكم في التموقعات السياسية والتحالفات في المشرق العربي وخارجه من جهة أخرى[2].

فالولايات المتحدة الأمريكية حسمت تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط وفقا لرؤية إستراتيجية اتضحت معالمها بعد أحداث 2001 ثم 2003، ثم تبلورت قبل لأحداث ما يسمى الربيع العربي ومازالت هذه الإستراتيجية مستمرة حتى الآن.

والمرتكزات الحقيقية غير المعلنة للإستراتيجية الأمريكية تعتمد على تكريس التبعية لواشنطن، وخلق بيئة سياسية غير مستقرة مع زيادة النعرات الطائفي أو القومية أو المذهبية، واستخدام التطرف كورقة للعب بها في الوقت المناسب وتمارس واشنطن هذه السياسة في المنطقة العربية لأنها لا ترغب في وجود زعامات عربية تقف حجر عثر في وجه المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

---

[1]- قاسي فوزية، **الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب : منطق الأمننة في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وأمن دولي، جامعة وهران، 2013، ص69.

[2]- محمد الطيبي، **من أجل نظرية معرفية للإرهاب**، ط1،دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، سبتمبر 2008، ص222.

والثابت ضمن أجندة السياسة الأمريكية –من وجهة نظر واشنطن– أن الإسلام هو الخصم الحقيقي ومصدر الخطورة الأساسي للولايات المتحدة والغرب، وفي المقابل تهدف أمريكا إلى إضعاف القدرات العسكرية للدول العربية، بما يحول دون امتلاك هذه الدول قدرات عسكرية وقتالية عالية، أو أسلحة متطورة، وتهدف أيضا إلى تقليل ثم إيقاف الاستثمار في مجال النفط في أعماق البحار، أي الاستثمار في مجال النفط مرتفع التكاليف بعد أن تدفع بانخفاض أسعاره إلى مستويات مدنية مع محاولة إغراق سوق النفط بالكثير من العروض، وإيجاد حالة من الركود الاقتصادي وتعطيل المشاريع التنموية، ومن ثم إضعاف هذه الدول[1].

أما الهدف البعيد الذي تعول عليه أمريكا من حربها فيتمثل في الوصول إلى أحد الأمرين:

1-إما انهيار جميع الأطراف، وفقدانهم القوة والقدرة على المواجهة، والقبول بأمريكا حكما وحاكما تطبيقا لما كان يطلق عليه مدير المخابرات الأمريكية السابق، حيث قال: "علينا أن نضع لهم إسلاما يناسبنا".

2-أو تدمير المنطقة وطمس تاريخها ومعالمها الحضارية، وإرجاعها مئات السنين إلى الخلف، مع زرع الأحقاد بين مكوناتها الديموغرافية ما يمنع من تشكل الدول القوية لاحقا.

[1]- عبد العزيز بن عثمان بن حقد، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط... ثوابت ومتغيرات**، مجلة الشرق الأوسط، العدد13237، 24 فيفري 2015.

خـــاتـــمـــــة

خاتمة:

شكلت أحداث 11سبتمبر فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية لترتيب استراتيجيتها في منطقة دولية تعد من أهم المناطق حساسية وأهمية–طالما طمحت للوصول إليها، خاصة بعد تزعمها الحلف الدولي "لمواجهة الإرهاب".

فقد شكلت ذريعة الحرب على الإرهاب مناسبة جيدة لواشنطن من اجل تبرير إخفاقاتها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، ولأول مرة تبدو هذه الدولة القوية في موقف الضحية وتنال تضامنا وتعاطفا دوليا واسعا ،شكل إلى حد ما مبررا لرد فعلها في أفغانستان، وهو ما مكنها من التموقع قرب مناطق استراتيجية وحيوية لم يكن بإمكانها الوصول إليها في السابق، وهذا بالطبع يساعدها على ضرب وتكسير أي حلف إسلامي قد يضم باكستان وأفغانستان ومراقبة إيران، ثم احتواء روسيا وعدم السماح لها بالوصول إلى المياه الدافئة، واحتواء الصين الطامحة للحصول على ممر إلى المحيط الهندي عبر كل باكستان وأفغانستان، ناهيك عن التموقع في منطقة تضم أيضا احتياطيا نفطيا ضخما.

يبدوا ان الولايات المتحدة الأمريكية أرادت بعد أحداث 11سبتمبر2001، أن تدخل العالم في حرب مطلقة غير محدودة، وبلا نهاية واضحة مغتنمة فرصة زوال التكتل والثنائية القطبية، وفرصة العولمة/الأمركة لتجهز نفسها بالوسائل اللازمة لبسط هيمنتها، فكرست ذلك في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، الصادرة في 20سبتمبر2002، من خلال مبدأ الحرب الوقائية التي تعتبر انحرافا وعودة إلى ذلك النوع من النزاع الذي كان قائما قبل إنشاء الأمن الجماعي، فالحرب الوقائية هي حرب عدوانية، إذ ألبست ثوب وسيلة للدفاع عن النفس، أصبح بإمكانها تبرير كل هجوم بحجة وجود خطر مزعوم(مثلما حدث فعلا عند غزو العراق) .

شكلت حماية حقوق الإنسان في العالم، ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية بأجهزتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية للتدخل في شؤون الدول، غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كشفت عن وجه آخر لهذه الدولة التي منحت لنفسها صفة "الوصي" على حقوق

الإنسان في هذا العالم، حيث أضحت تمارس علانية ما كانت تنهي عنه بالأمس من أعمال تسيء لحقوق الإنسان أولا ولسمعتها ثانيا، بل وأضحت تشجع وتتيح الفرص لدول أخرى للإساءة لهذه الحقوق باسم مكافحة الإرهاب .

منذ بداية الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها في حربها على الإرهاب وهي تتبع نهجا واحدا، يقوم على قتل أو اعتقال قادة وأعضاء التنظيمات الإرهابية، لذا فهي توجه الجيش والمخابرات والمجتمع الأمريكي في اتجاه واحد ألا وهو مطاردة قادة المقاومة وهذا ما ضخم الفشل الأمريكي ،لان قطع الرأس لا يحد من الإرهاب دون مكافحة التطرف وعمليات التجنيد، في الوقت ذاته وبالرغم من ذلك فان هناك تزايدا في قدرات تنظيم القاعدة وحركة طالبان على مواصلة تهديدهم، استنادا إلى قدراتهم في جذب مجندين وتجديد مواردهم البشرية بصورة مستمرة.

من خلال ذلك يمكن القول أن مواجهة هذه الفجوة في الاستراتيجية الأمريكية الحالية لن يتحقق إلا باللجوء إلى استراتيجية فعالة ،تجمع بين النواحي التكتيكية لتدمير وإضعاف قدرات القاعدة بالاستمرار في ملاحقة المتمردين واعتقالهم أو قتلهم مع تبني استراتيجية حاسمة و بالقدر ذاته، بل أوسع نطاقا للخروج من دوامة الإرهاب وتجنيد المتمردين حتى يمكن القضاء على الرسالة المستمرة لتنظيم القاعدة بشان وجود كوادر جديدة من نشطاء القاعدة وأجنحتها في انتظار خلافة أسلافهم من المسجونين أو المتوفين .

بالرغم من الاستراتيجية الأمريكية المحكمة في حربها على الإرهاب وتعزيز قدراتها لمكافحته، إلا أنها لم تنجح في ردع القاعدة، بل إن مخاطر الإرهاب الدولي في تصاعد مستمر، حيث شكلت هاجسا بالنسبة للحكام والشعوب، خاصة بنية الدولة القومية العربية حيث أضحت تواجه تهديدات شتى يأتي على رأسها التهديد الإرهابي المتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية والمعروف إعلاميا "داعش" فهو قد أصبح "شبه دولة" يقودها جيش اعتيادي يتألف من30الف مقاتل، وتستولي على أراض في العراق وسوريا، ولها قدرات عسكرية واسعة، وتسيطر على خطوط اتصال وبنية تحتية للقيادة، وتمول نفسها وتشتبك في عمليات

عسكرية معقدة، كما سبق واشرنا إن تنظيم داعش يختلف عن تنظيم القاعدة ففي إطار هذا، هناك عدم جدوى للاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب و لمواجهة داعش.

فبعد أحداث 11سبتمبر أسست الولايات المتحدة الأمريكية بنية تحتية استخباراتية ،ونفذت عمليات عسكرية موجهة ضد تنظيم القاعدة وصلت تكلفتها إلى تريليون دولار، ولكن ذلك لا يتناسب مع مواجهة التحدي الداعشي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، لان داعش أصبح شبه دولة ذات هيكل إداري معقد، ويندمج مع المدنيين ما يصعب معه تبني الاستراتيجية التي كانت تعمل بها واشنطن مع القاعدة، ولحين العمل باستراتيجية ناجحة في مواجهة الإرهاب ،ستبقى الولايات المتحدة متخذة رد الفعل غير الفعال في مواجهة معركة الحرب على الإرهاب التي طال أمدها أكثر من الحرب العالمية الأولى والثانية معا.

الملاحق

الملـــاحـــــق:

أشكال وخرائط:

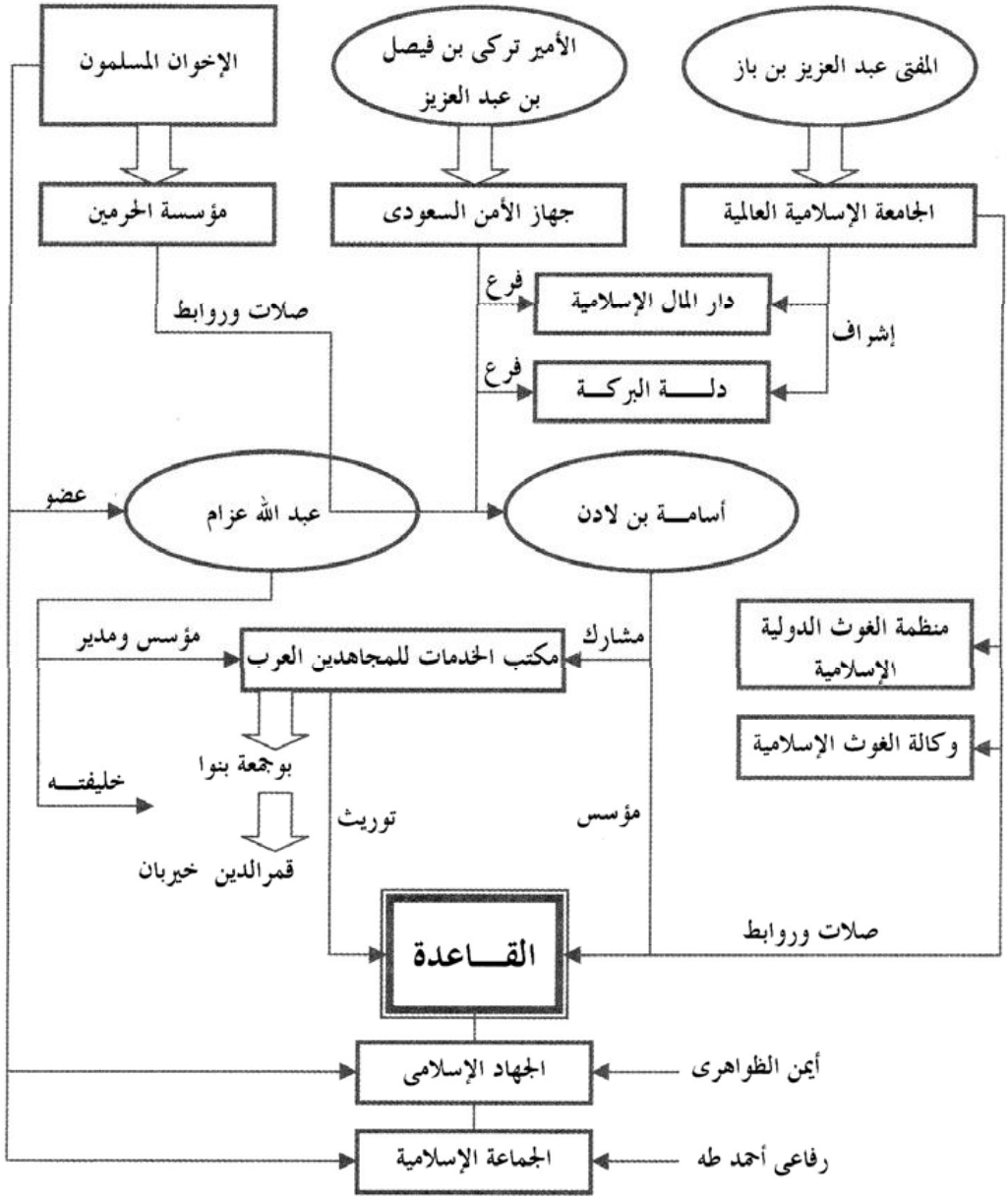

التصور الأمريكى لتطور شبكة القاعدة

الشكل رقم : 01

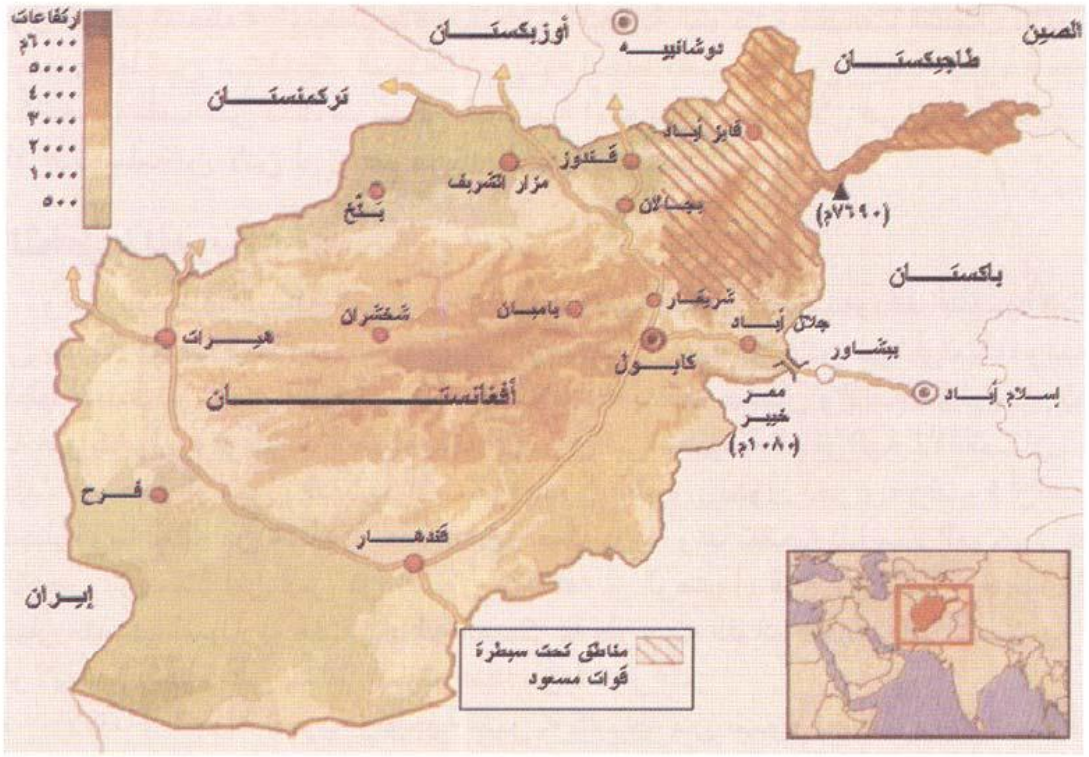

الطبيعة الجبلية لأفغانستان ومناطق سيطرة قوات المعارضة فى الشمال

الشكل رقم : 02

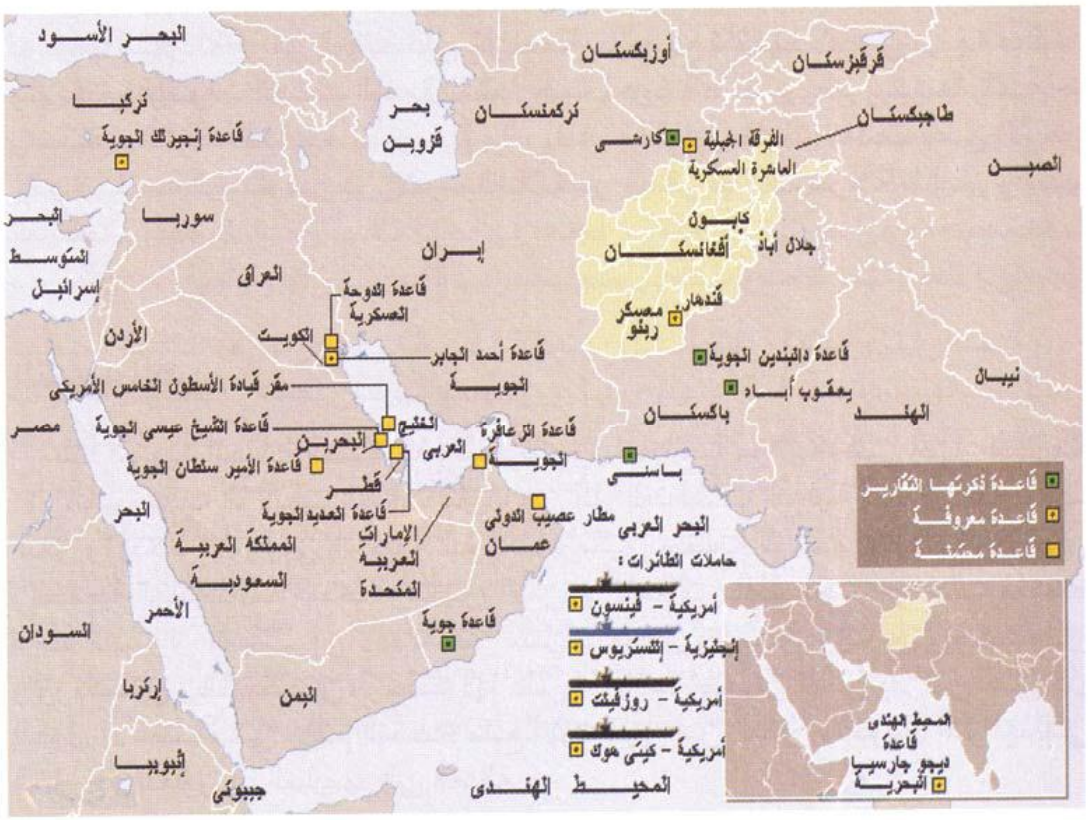

مناطق انتشار القوات الأمريكية حول أفغانستان

الشكل رقم : 03

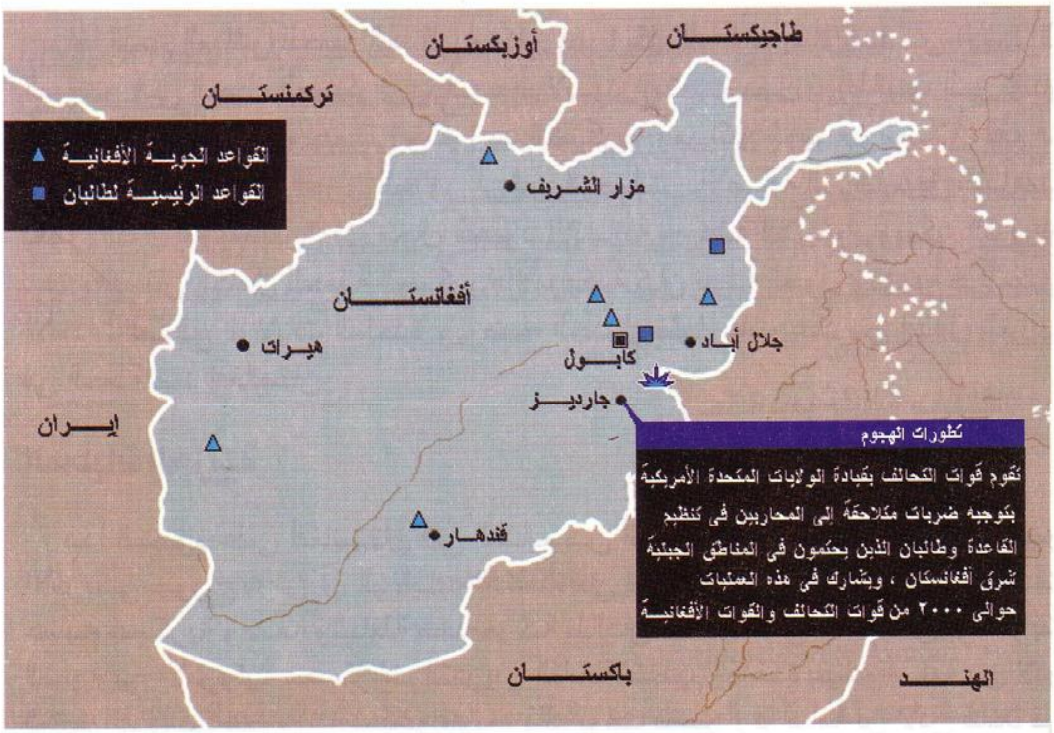

ملاحقة القاعدة وطالبان

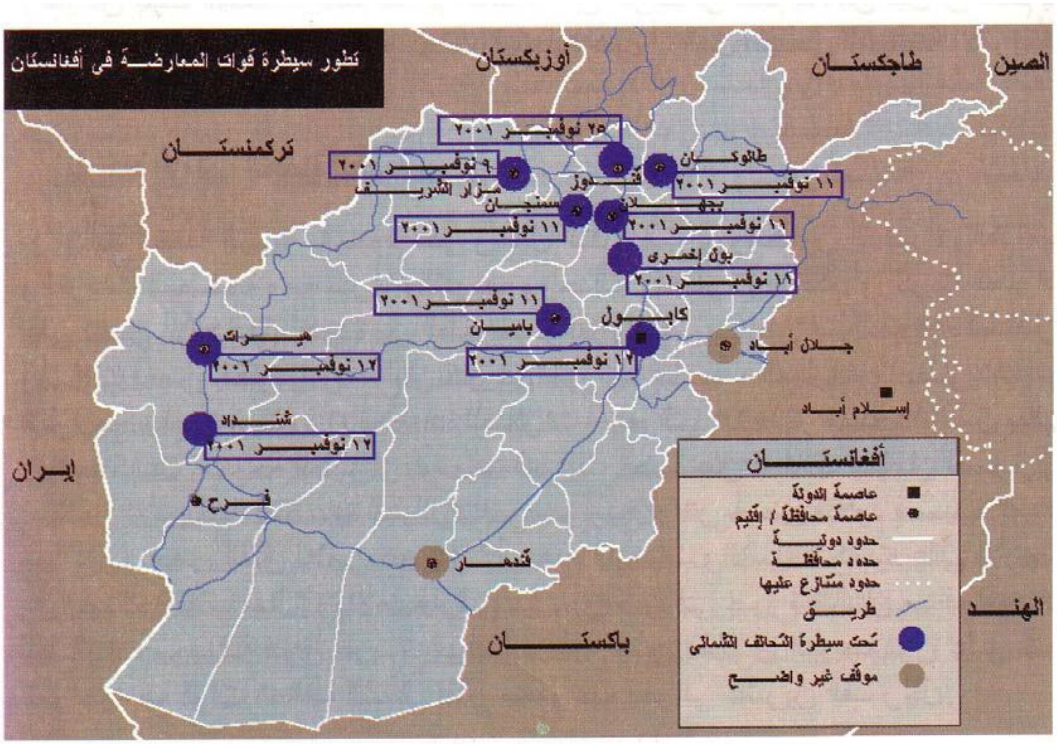

تطور سيطرة قوات المعارضة في أفغانستان

الشكل رقم : 04

الشكل رقم 5
النشاط العسكري الاقليمي حول العراق (كما في آذار/ مارس ٢٠٠٢)

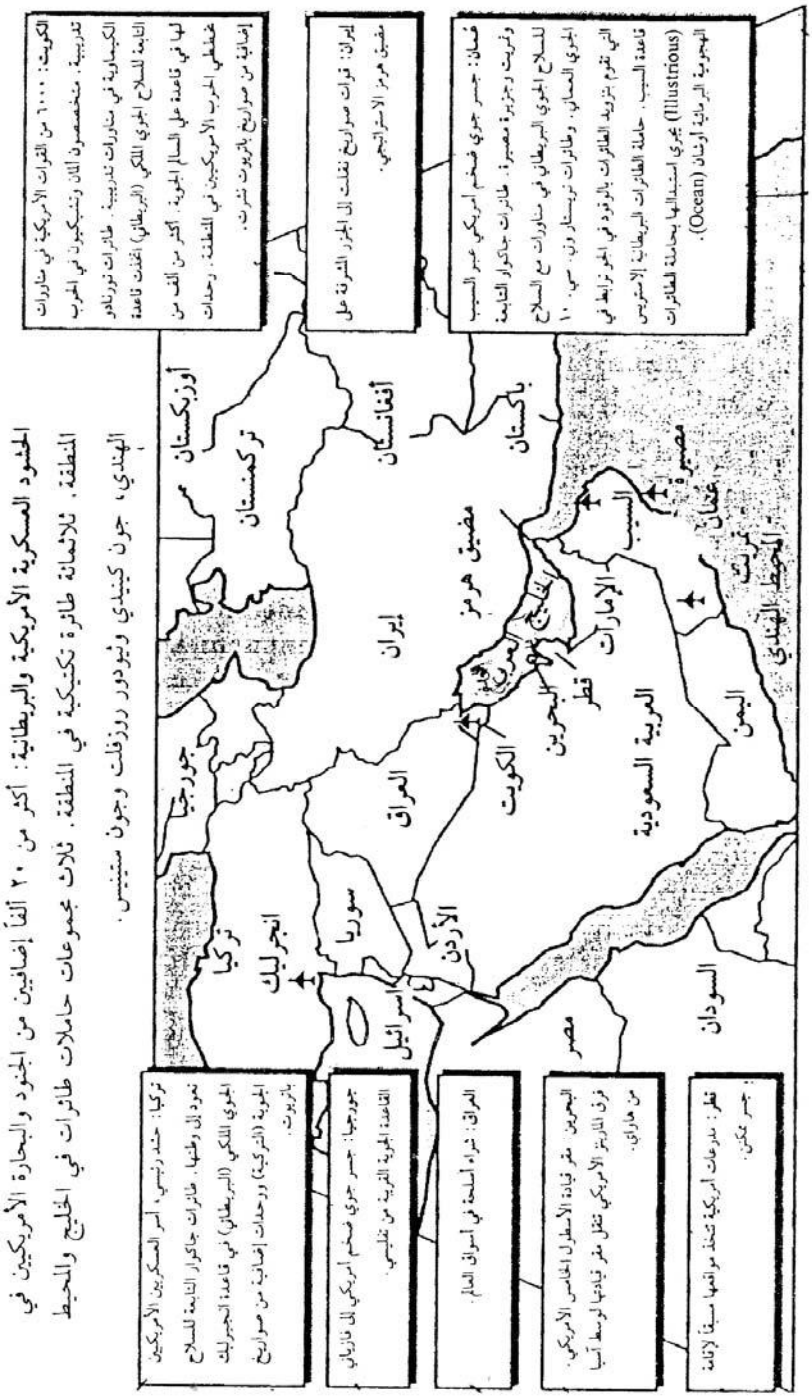

المصـدر : David Graves and Neil Tweedie, «RAF Ready as US Puts Pressure on Saddam,» *Daily Telegraph,* 8/3/2002, and Ewen MacAskill, «From Suez to the Pacific: US Expands Its Presence across the Globe,» *Guardian,* 8/3/2002.

قائـمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ_ الكتب:

1-أبو الفضل ابن منظور ، **لسان العرب**، ط3 بيروت، دار صابر ، مج1.

2-أبو دامس زكريا حسن ، **أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب**، الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2005.

3-أبو رمان محمد ، **قراءة في أبعاد الخلاف بين الظواهري والبغدادي**، 22 أفريل 2014، الجزيرة نت.

4-أحمد جلال عز الدين ، **الإرهاب والعنف السياسي**، القاهرة، دار الحرية، 1986.

5-الأزرق عبد الله حمد ، **تنظيم الدولة الإسلامية داعش إدارة التوحش**، ط1، 2015، الجزيرة نت.

6-الأنصاري ابن منظور محمد ابن على ، **لسان العرب**، ج2، بيروت، دار المعارف، 1955.

7-بخوش مصطفى ، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي29-30 أفريل 2008.

8-بن عنتر عبد النور ، **الإستراتيجية الأمريكية والإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001**،ط1، باتنة، شركة باتنين للمعلومات والخدمات المكتبية والنشر ، سبتمبر 2002.

9-البيطار فراس ، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، عمان، دار أسامة، 2003.

10- جبور عبد النور ، سهيل إدريس،**النهل: قاموس فرنسي عربي**، بيروت، دار العلم.

11- جرجس فواز ، **القاعدة الصعود والأفول: تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب**، ترجمة الدكتور محمد شيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012.

12- حريز عبد الناصر ، **النظام السياسي الإرهابي، دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999.

13- حشود نور الدين ، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة، من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد التاسع، جوان 2013.

14- الحمراوي محمد عبد الفتاح ، **أثر الحادي عشر من سبتمبر على النسق الدولي**، مدرس محمد عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، بيروت، مكتبة لبنان، 1986.

15- حمودة منتصر سعيد ، **الإرهاب الدولي**، وسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2006

16- خيثم مصطفى عبد الله ، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، ليبيا، الدار الجماهيرية، 2004.

17- رايس كوندوليزا ، **إستراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس**، في : آرونستلزر، المحافظون الجدد، ترجمة: فاضل جنكر، الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 2005.

18- زهران جمال علي ، **التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب: نموذج فلسطين والعراق**، جامعة قناة السويس، القاهرة، جانفي 2010.

19- السعدي عبد الرحمان بن ناصر ، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط1، 2002.

20- سلامة غسان ،**أمريكا والعالم، إغراء القوة ومداها**، ترجمة: مصباح الحمد، بيروت، دار النهار، ط2، 2006.

21- شكري محمد عزيز ،**الإرهاب الدولي والنظام العالمي**، دمشق، دار الفكر، 2004.

22- الطيبي محمد ، **من أجل نظرية معرفية للإرهاب**، ط1،دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، سبتمبر 2008.

23- عامر صلاح الدين ، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1977.

24- عبد الحميد حسن سعيد ، **نظريات الهيمنة الأمريكية (بريجنسكي، كوندوليزا رايس نموذجا)**، المركز الديمقراطي العربي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

25- عبيد سعيد علي ، **تنظيم القاعدة النشأة-الخلفية الفكرية-الامتداد**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2008.

26- عثمان محمد موسى ، **الإرهاب: أبعاده وعلاجه**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.

27- عطوان عبد الباري ، **القاعدة التنظيم السري**، بيروت، دار الساقي، ط1، 2006.

28- عطية الله أحمد ، **القاموس السياسي**، القاهرة، ط2، 1980.

29- عطية الله أحمد ، **القاموس السياسي**، القاهرة، ط3، 1986.

30- العكرة أدونيس ، **الإرهاب السياسي**، ط2،بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت، دار الطليعة.

31- علي نبيل أحمد ، **الإرهاب الدولي**، وفقا لقواعد القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة، 1988.

32- العموش أحمد فلاح ،**مكافحة الإرهاب**، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

33- عياد سامي علي حامد ، **تمويل الإرهاب**، ط1، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2007.

34- عيد محمد فتحي ، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

35- الفقيه جميل حزام يحي ، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام**، الدائرة القانونية والإدارية بمركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دراسات يمنية.

36- فوكوياما فرانسيس ، **أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجدد**، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض، مكتبة العبيكان، 2007.

37- قبيسي هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

38- كارتر أشتون ، ويليام بيري، **الدفاع الوقائي، إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ترجمة: أسعد حليم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2001.

39- كريلينستن رونالد ، **مكافحة الإرهاب**، ترجمة أحمد التيجاني، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

40- الكيالي عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية**،ج4، لبنان، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1996.

41- لكيالي عبد الوهاب او آخرون، **الموسوعة السياسية**، ط2، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

42- المؤسسة الوطنية للكتاب، **المنجد الأبجدي**، الجزائر، دار الشرق.

43- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط** ، ج1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ، ط1، 2004.

44- محمد بدر أسامة ، **مواجهة الإرهاب. دراسة في التشريع المصري والمقارن**، مصر، النسر الذهبي للطباعة، 2000.

45- مساعد كمال ، **الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجية**، ط1، بيروت، معرض الشرف، 2004.

46- مصباح زايد عبيد الله ، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، بيروت، دار الرواد، 2002.

47- منظمة الوحدة الإفريقية، **الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب**، ج1، الجزائر، القمة 35، الفقرة الثانية ، 1999.

48- موريس إبراهيم ماجد ، **الإرهاب، الظاهرة وأبعادها النفسية**، بيروت والجزائر، دار الفرابي ومنشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار 2005.

49- موريس إيريك ، آلان هو، **الإرهاب التهديد والرد عليه**، ترجمة أحمد حمدي محمود، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

50- نافع إبراهيم ، **انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2003.

51- نافع إبراهيم ، **كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط2، 2003.

52- ناير سامي ، **الإمبراطورية في مواجهة التنوع**، ترجمة علي المخلبي، طرابلس، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية، 2006.

53- هادي نبيل ، **أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط**، لبنان، دار الفارابي، ط1، 1985.

54- هلميش كريستينا ، **القاعدة نهاية تنظيم أم انطلاق تنظيمات؟**، ترجمة فاطمة نصر، ط1، إصدارات سطور الجديدة، ، 2011.

55- وقاف العياشي ، **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون**، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.

56- ولد أباه السيد ، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية**، لبنان، الدار العربية للعلوم، ط1، 2004.

ب_ الرسائل الجامعية:

1-براهيمي مريم ، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

2-بن الشيخ فائزة ، خنوس زبيدة ، **العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في اللوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

3-بوجليطة بوعلي أحمدي ،**سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، الجزائر 2010-2009.

جاد عماد ، **ملاحظات حول تمدد حلف الأطلنطي باتجاه الشرق**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2002.

الدليمي فلاح مبارك ، **الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005.

4-ديب نبيل ، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.

5-رسولي أسماء ، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامع باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

6-الركابي هاتف محسن ، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي**، دراسة مقارنة، رسالة ماجيستير في القانون الدولي، كوبنهاغن، الأكاديمية العربية بالدنمارك، 2007.

7-زناتي محمد السعيد ، **أثر مكافحة الإرهاب الدولي على سيادة الدول**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس، ورقلة، 2013-2014.

8-شيباني إيناس ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن**، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

9-عطية إدريس ، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2011.

10- قائد ملاك و الإدريسي العزوزي ليلى ، **انعكاسات 11 سبتمبر على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الداخلية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دبلوماسية، جامعة محمد الخامس السويسي المغربية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية، سلا، 2013.

11- قاسي فوزية، **الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب : منطق الأمننة في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وأمن دولي، جامعة وهران، 2013.

12- قريقة عبد السلام ، **تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه للعلوم لسياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

13- لعور سهيلة، **البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، 2014.

14- لكعص فاطمة ، **أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009.

لونيسي علي ، **آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تيزي وزو، 2012.

15- وناسي لزهر ، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.

ج_ الصحف والمجلات:

1-إبراهيم محمود أحمد ، **حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي**، السياسة الدولية، العدد153، المجلد38، جويلية2003.

2-أغوان علي بشار بكر ، **الوقائية والاستباقية في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث 11 أيلول 2001، التطور النظري والتطبيقي**، طالب ماجستير الإستراتيجية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، دنيا الوطن، 15-07-2001.

3-أوتكين أناتولي ، **الإستراتيجية الأمريكية بالقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، محمد نصر الدين الجبالي، المشروع القومي للترجمة، منتديات مجلة الابتسامة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003.

4-باخوية دريس ، **جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي**، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد21، 2014.

5-بكر علي ، **الإرهاب، تنظيم القاعدة**، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، السياسة الدولية ، العدد188، 01-01-2012.

6-بن حقد عبد العزيز بن عثمان ، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط... ثوابت ومتغيرات**، مجلة الشرق الأوسط، العدد13237، 24 فيفري 2015.

7- بن عائشة محمد الأمين ، **الإستراتيجية الأمريكية من انهيار الاتحاد السوفياتي إلى ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 21 نوفمبر 2014، على الرابط: www.maspolititiques.com/index.php

8- حافظ وهيب حسين ، **إستراتيجية الإدارة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط**، دراسات دلية، العدد 46. على:www.iasj.net./iasj?func:fultexald:60701.pdf

9-حمداي أحمد محمد ضياء الدين محمد ، **أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، مركز أبحاث ودراسات السلام، جامعة نيالا السودان، 12 أكتوبر 2014.

10- حومد عبد الوهاب ، **الإجرام السياسي**، مجلة الوحدة، السنة السادسة، العدد 67.

11- خشيب جلال ، **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، الحوار المتمدن، محور السياسات والعلاقات الدولية، العدد 3818، 13-08-2012.

12- شكري عبد الرحمان ، **الحرب الوقائية إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية**، صحيفة تشرين، 05-10-2004. على الرابط:

.www.tishreen.news.sy/tishreen/public/read/14197

13- عطوي حسين ، **إخفاق إستراتيجية الخروج الأمريكي من أفغانستان .. هل يسرع الانسحاب؟**، الوحدة الإسلامية، العدد 131، نوفمبر 2012، في:
www.wahdaislamiya.org/issues/131/hatwi.htm

14- عطية بن الطيب إدريس ، **الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة**، دراسة تحليلية في الأشكال والإجراءات المعتادة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد31، العدد63، الجزائر، 2015.

15- عوض محمد محي الدين ، **الجريمة المنظمة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد10، العدد19.

16- كمال محمد مصطفى ، **أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي**، مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002.

17- المجدوب طه ، **تغيرات إستراتيجية في السياسة الأمريكية**، ملفات الأهرام، سبتمبر 2002، السنة 126، العدد 42279.

18- محمد حمدان رمضان ، **الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي**، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، جلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد11، العدد1، جامعة الموصل، 2011.

19- مزعل شلبي كريم ، **مفهوم الإرهاب .دراسة في القانون الدولي والداخلي**، العراق، العدد الثاني، أهل البيت.

د- المقالات:

1-أبو مارية القحطاني ، **البراهين الفاضحة في جهل الغلاة**، مجموعة نخبة الفكر، 2014.

2-براك السعدون واثق محمد ، **عقيدة الحرب الاستباقية في الإستراتيجية الأمريكية**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

3-بوقارة حسين ، **تداعيات أحداث 11 أيلول بين التفسيرات السطحية والحسابات الإستراتيجية، الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية على الإرهاب**، البيان ، الإمارات، 04-01-2002.

4-بيتر مارتين هانس و شومان هرلد ، **فخ العولمة**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1998.

5-الحروب خالد ، **أمريكا والعالم في خدمة إيران**، مقالة من البوابة الإلكترونية، 03-09-2014

6-حريز عبد الناصر ، **الإرهاب السياسي**، دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، 1996.

7-حسن خليل ، **قراءة في وثيقة الأمن القومي الأمريكي**، أستاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية، موقع خاص بالدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 20 فيفري 2008.

8-حنا إلياس ، **الفشل الاستخباراتي الاستراتيجي الأمريكي**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 09-02-2002.

9-سعيد مصطفى ،**أنظمة القوة**، ملخص كتاب جديد للفكر الأمريكي لنعوم تشومسكي، أرشيف مقالات سياسية:

10- سليمان وادي عبد الحكيم ، **الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، رئيس مركز كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، 22-02-2013.

11- عارودي نصير ، **العراق الغزو الاحتلال والمقاومة**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2003.

12- عبد العظيم زينب ، **الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص833-834. على الموقع:
with desk pdf.http://www.docudesk.com.crated

13- الفضل منذر ، **مشكلات التطرف والإرهاب الدولي، إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد**، مقال على شبكة الإنترنيت، السويد 2001،
http ://www.home.bip.net/ALFADHAL.com

14- كاخيا إبراهيم بن إسماعيل ، **الإستراتيجية العسكرية والمذاهب العسكرية المعاصرة**، المنتدى العربي للدفاع والتسلح، دراسات وتحاليل بواسطة أبابيل20 ديسمبر 2009.

15- ليستر تشارلز ، **تحديد معالم الدولة الإسلامية**، دراسة تحليلية صادرة عن مركز برونجز، الدوحة، رقم 13، ديسمبر 2014.

16- مرة عبد الحميد المجيد محمد ، **التغيير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001-2015**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية.

17- مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 15 سبتمبر 2008.

18- الهواري محمد ، **الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج**، موقع حملة السكينة.

هـ- المواقع الالكترونية:

1-غازي حسن ، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والعالمية والامبريالية الأمريكية**، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، على الرابط: http://www.ALBAHTH-AS-Porty.org/ANTICLES-PHP?:297.

2- الحروب خالد ، **هجمات أمريكا... التداعيات الداخلية والخارجية**، الجزيرة نت، http.//www.aljazeera.net/knomlegegate/opinions/

3- العرداوي خالد علوي ، **العراق والولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في السياسة الخارجية العراقية المستقبلية**، جامعة أهل البيت، على الرابط: www.karbala.ahpupbait.onlive.com.

4-بركات نظام ، **تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي**، أستاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك، الجزيرة نت،www.aljazeera.net

5-بشارة عزمي ، **من يقف خلف داعش؟ سؤال عقيم**، في العربي الجديد، على الموقع : http://www.alaraby.com.uk/59674ce4.

6-بكر أغوان علي بشار ، **الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية**، الحوار المتمدن، العدد 3426، 14-07-2014، المحور مواضيع وأبحاث سياسية، على الرابط.www.ahewar.org/debat/show.ant.asp ?aid :267162

7-بن عبد العزيز الأثري أبي همام بكر ، **مد الأيادي لبيعة البغدادي**، على الرابط: https://thabat111.wodpress.com/.

8-بورابة محفوظ ، **الأحادية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: www.bou4w26-notbookblogspot.com/american-unipo.2016.05.03

9-تشومسكي نعوم ، **داعش ثمرة طبيعية لواشنطن والتمويل السعودي الإماراتي**، على الرابط: http://www.ayanalirapnews.com:indexphp?aa:news

10- الحسني جرير ، التبين حلة المتيقن، فيه تعقيب على رسالة أبي محمد المقدسي، لأبي القاسم الأصبحي، كتب يوم 09 نوفمبر 2013، على الرابط: https://thabat111wordpress.com/

11- علواش محمد ، داعش وأخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، دار رياض الريس للكتب والنشر، على الرابط: www.kitebatnews.com/../.

12- كاخيا إبراهيم إسماعيل ، **في المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر، الحرب الوقائية**، المنتدى العربي للتسلح والدفاع:/http://defeusearab.com/vb/threads/23839

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Claire E.Rak, « counterproliferationstrategy: the role of preventivewar,reventivestrikes, and interdiction » approved for public releas ; (CALIFORNIA : NAVALPOSTGRADUATE SCHOOL ;2003)P34. Availableat : http://www.dtic.mil/get-tr-doc/pdf?:ADA418216

2- FORLOCK :AREPORT OF REBUILDING AMERIC'S DEFENAES,strategy, **forces and resources for a new century**, sep 2010 ; availableat : http://www.information clearing hous,in/o/pdf/rebuildingamericas befenses.pdf.

3- George w. bush, state of the union address 29 janvier ;2002 availableat : http://www.presidency,uxsb/ws/index.php?pid-29644.

4- James A.Russel, **strategy, security and war in iraq, the us and thegulf in the 21 st century**, combridgereview of international affairs.vol.18.n.02 july.2005.

5- James Steinberg, « **preventive force in the usnationalsecuritystrategy** » , survival ; 47(winter 2005-2006) availableat : http://www.com.w.org/qdr/fulltext/0601steinberg.pdf.

6- The national securitystrategy of united states of america , september,2002 availableat : http :state.gov/documents/organization/63562.pdf.

فهـــرس

المحـتـويـات

إهداء

شكر و عرفان

الخطة

تقديم الدراسة.....01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....09

المبحث الأول: ماهية الإرهاب.....09

المطلب الأول: إشكالية التوحيد المفاهيمي للظاهرة الإرهابية.....09

التعريف اللغوي للإرهاب.....09

التعريف الاصطلاحي للإرهاب.....12

التعريف الفقهي للإرهاب.....13

إشكالية إيجاد تعريف جامع للإرهاب.....16

إشكالية على المستوى النظري.....17

إشكالية على المستوى المنهجي.....18

إشكاليات أخرى.....18

تعريفات المنظمات والهيئات الدولية.....20

تعريف اتفاقية جنيف لعام 1937 للإرهاب.....20

تعريف اتفاقية واشنطن 1971 المتعلقة بمقاومة ومعاقبة الإرهاب.....21

تعريف الإرهاب حسب الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب 1977.....22

تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998/4/22.....23

تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة.....24

تعريف الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب لعام 1999.....26

تعريف الإرهاب من خلال اتفاقيات أخرى.....26

المطلب الثاني: الظاهرة الإرهابية وعلاقتها بأشكال العنف المختلفة.....28

أنماط وأشكال الظاهرة الإرهابية.....28

الإرهاب حسب المعيار التاريخي.....28

الإرهاب حسب معيار الفاعلين.....29

الإرهاب حسب معيار الموضوع.....31

علاقة الإرهاب بأشكال العنف المختلفة.....35

حدود العلاقة بين الإرهاب والعنف السياسي.....35

حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.....37

حدود العلاقة بين الإرهاب والجريمة السياسية.....39

حدود العلاقة بين الإرهاب وحرب العصابات.....40

حدود العلاقة بين الإرهاب والتطرف.....42

حدود العلاقة بين الإرهاب والكفاح المسلح.....43

المطلب الثالث: أسباب ودوافع نشوء الظاهرة الإرهابية.....45

المسببات والدوافع السياسية.....45

المسببات والدوافع الاقتصادية.....47

الأسباب الاقتصادية الداخلية للإرهاب.....48

الأسباب الاقتصادية الخارجية للإرهاب.....48

المسببات والدوافع الاجتماعية.....49

المسببات والدوافع النفسية والفكرية.....49

المبحث الثاني: ماهية تنظيم القاعدة 52

المطلب الأول: الخلفية الفكرية لتنظيم القاعدة.....52

مرحلة التأسيس.....54

مرحلة العمل الجهادي العسكري.....54

مرحلة التوسع اللامركزي.....55

القاعدة في المنطقة العربية.....56

قاعدة شبه الجزيرة العربية والعراق.....56

القاعدة في شمال إفريقيا.....57

القاعدة في شرق إفريقيا.....57

القاعدة في آسيا.....57

القاعدة في أوروبا.....58

القاعدة في تركيا.....59

المطلب الثاني: استراتيجية القاعدة لإقامة دولة الخلافة.....60

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقاعدة وأهدافها.....62

الهيكل التنظيمي.....62

أهداف تنظيم القاعدة.....63

المبحث الثالث: الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي للولايات المتـحدة الأمريكية67

المطلب الأول: مفهوم الحرب الوقائية.....67

المطلب الثاني: نشأة مفهوم الحرب الوقائية وتطوره في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....70

نشأة المفهوم.....70

تطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....72

المطلب الثالث: الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.....78

الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر2001 86

المبحث الأول: تحول الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر.....86

المطلب الأول: التحولات الجيوسياسية والعسكرية.....86

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.....93

المطلب الثالث: التحولات القيمية والفكرية.....96

المبحث الثاني: أبعاد الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وبداية الحرب على الإرهاب.....99

المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها إقليميا ودوليا.....99

طبيعة أحداث الحادي عشر من سبتمبر.....99

سمات هجمات الحادي عشر من سبتمبر.....101

الحقائق التي فرضتها أحداث 11 سبتمبر.....104

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على الولايات المتحدة الأمريكية داخليا.....105

تغيير عقيدة الأمن القومي الأمريكي.....105

الاتجاه نحو تكثيف آليات الأمن الداخلي.....105

القيود التي تفرض على الجاليات العربية والإسلامية.....106

زيادة تطرف الجماعات اليمينية.....106

بعض الإجراءات والقرارات الداخلية والتي تتعلق بالأمن القومي الأمريكي في ضوء أحداث 11 سبتمبر.....106

إجراءات أخرى لحماية الأمن الداخلي.....108

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على السياسة الخارجية الأمريكية وتطلعاتها للنظام الدولي.....109

السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.....113

الوسائل الأمريكية لتنفيذ تلك السياسة.....114

سياسة تغيير الأنظمة طبقا للأهداف الأمريكية.....114

أثار هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الإستراتيجية الأمريكية.....115

انعكاسات الإرهاب الدولي على الشرعية الدولية.....117

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه تنظيم القاعدة.....118

المبحث الأول: ركائز الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب.....118

الضربة الوقائية كمبدأ جديد للإستراتيجية الأمريكية.....119

ركائز إستراتيجية الضربة الوقائية.....121

الركيزة السياسية.....121

الركيزة العسكرية.....122

الأهداف الخفية للحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.....124

المطلب الثاني: سياسة التحالفات ودورها في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.....125

استخدام القوة الناعمة لكسب التأييد وضرب الجماعات الإرهابية من الداخل.....129

المطلب الثالث: القوة العسكرية الأداة الرئيسية لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية.....130

الحرب على أفغانستان.....134

الحرب على العراق.....135

المبحث الثاني: تقييم الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة تنظيم القاعدة..... 137

المطلب الأول: نتائج الحرب الأمريكية على تنظيم القاعدة.....137

مدى قدرة الأمريكيين على توقع الهجوم.....137

إصلاحات ما بعد الحادي عشر سبتمبر ومدى فعاليتها.....138

تزايد الفعالية النسبية لبرنامج استهداف قادة المنظمات الإرهابية.....139

إخفاق الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب على الإرهاب.....140

المطلب الثاني: من القاعدة إلى تنظيم "الدولة الإسلامية.....142

الانشقاقات وانهيار القاعدة.....143

القاعدة وداعش وحدة الفكر وخلافات المنهج.....145

بالنسبة للقاعدة.....146

بالنسبة لتنظيم الدولة "داعش.....147

المطلب الثالث: الأهداف المعلنة والخفية للاستراتيجية الأمريكية من الحرب على تنظيم القاعدة,.....149

الأهداف المعلنة.....150

الأهداف الخفية.....150

خاتمة.....154

الملاحق.....157

أشكال وخرائط.....157

قائمة المصادر والمراجع.....162

المراجع باللغة العربية.....162

المراجع باللغة الأجنبية.....173

فهرس المحتويات.....175